سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف لإبراهيم بن محمد المعروف بعصام الدين الإسفراينيّ (ت951هـ) دراسة وتحقيق

أ.م.د. مصطفى كامل أحمد أ.م.د. بيان محمد فتاح

كلية الآداب/ جامعة الأنبار

A Question and an Answer about Ibraheem Bin Ahmed's (Known as Isam Al-Dean Al-Isfrayni) Al-Maksood Bel Sarf (What is Meant by Morphology)

Asst. Prof. Dr. Mustafa Kamil Ahmed
Asst. Prof. Dr. Bayan Muhammad Fattah
College of Arts / University of Al-Anbar
bayanmo20@gmail.com

Abstract

Al-Maksood Bel Sarf (What is Meant by Morphology) which is reported to be Al-Imam Abi Hanifa Al-Numan's is considered one of the most important books in morphology. Al-Isam Al-Isfrayni (died in 951 A.D.) explained it in a way differs from other explanations. He changed the information of the book into the form of a question and an answer. Accordingly, the title of the book A Question and an Answer in what is meant by morphology.

الملخص

يعد كتاب المقصود في الصرف المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان أحد المتون الصرفية المهمة التي نالت حظًّا من العناية والاهتمام من لدن العلماء والمحققين، وكان من بين هؤلاء الشرّاح العصام الإسفرايني المتوفى (951هـ) الذي تناوله بطريقة لطيفة مختلفة عن سابقيه ولاحقيه، فجعل عبارات المقصود وأمثلته ومسائله في هيئة أسئلة وأَلْحَقَ كل سؤال منها بجواب مختصر، وأطلق على الكتاب عنوانًا مطابقًا للمضمون (سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف)، وقد وقف الباحثانِ على خمس نسخ مخطوطة لهذا الكتاب، فآثرا تحقيقه لأهميته وفضله في هذا الباب، ومن الله تعالى التوفيق.

المقدّمة

يُعَدُّ كتاب المقصود في الصرف المنسوب إلى أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت150هـ) أحد المتون الصرفية المهمّة التي اشتهرت مدّة طويلة[1] بين الدارسين لعلوم اللغة العربية؛ لذلك كثُر اهتمام العلماء به، فشرحوه شروحًا كثيرة، ونظموه، وكتبوا عليه الحواشي والتعليقات... إلى غير ذلك من المؤلفات التي اعتنت به.

وإسهامًا منّا في إبراز واحد من هذه الجهود، وإحياءً لمؤلَّف من المؤلفات التي تتعلّق بكتاب المقصود، ولأهميّة موضوعه أقدمْنا على تحقيق أحدها ونشره.

ومن العلماء الذين توجّه اهتمامهم نحو كتاب المقصود إبراهيم بن محمّد المعروف بعصام الدين الإسفرايني (ت951هـ)، إذ ألّف كتابًا على طريقة السؤال والجواب عن كتاب المقصود، اعتنى به في التعليل عامّة وبالعلل الصرفية خاصّة، وقد وقع اختيارنا على هذا الكتاب لتحقيقه ودراسته، فوقفنا على خمس نسخ مخطوطة منه حصلنا عليها من مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث تسهم بمجموعها في إظهار النص كما أراده المؤلف.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على قسمين، اعتنينا في القسم الأول بالكلام على مؤلف المقصود مَن هو؟ والمنهج المتَّبع في المقصود، وتعداد المؤلّفات التي اعتنت به، وكذلك دراسة عن الإسفرايني وكتاب (سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف)،

(1) ما زال هذا الكتاب إلى الآن من المناهج المقرّرة في المدارس الإسلامية في العراق.

وتوثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ووصف نسخه المخطوطة. وأمّا القسم الثاني فكان من نصيب النص المحقق، وقد حققناه على وفق منهج تحقيق النصوص المعروف.

القسم الأول: الدراسة

الفصل الأول: تعريف بمؤلف المقصود وبكتابه

المبحث الأول: مَن مؤلف كتاب المقصود في الصرف؟

اختلف العلماء في مؤلف كتاب المقصود ولم تتّفق كلمتُهم في تعيينه، وممّن وقفنا له على كلام في ذلك أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زادَه (ت968هـ)، إذ يقول: «وممّا اشتهر في ديارنا مختصرٌ مسمًّى بالمقصود، لم نقف على مصنِّفهِ إلا أنّه كتابٌ مبارك مشهور بأيدي الناس اليوم، وعليه شروحٌ مفيدة مشهورة عند أبناء الزمان»[1].

وجاء في خاتمة كتاب إمعان الأنظار للبركوي (ت981هـ): «هذا آخِر ما كتبه الفقير محمد بن بير علي البركوي ـ غفر الله تعالى له ولجميع المؤمنين ـ من شرح كتاب المقصود للإمام الأعظم الهمام الأفخم سراج الأمة ومقتدى الأئمّة أبي حنيفة الكوفي[2]...»[3].

وقال صاحب المطلوب: «... وبعد، فإنّ الشيخ العالم الفاضل قدوة مشايخ الطريقة وصاحب لاحب الحق والحقيقة لمّا ألّف الكتاب الموسوم بالمقصود التصريفية...»[4]. ولم يصرّح باسمه.

وقال مصطفى بن عبد الله الشهير بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت1067هـ): «المقصود في التصريف، اختُلِفَ في مؤلِّفه، فقيل: للإمام الأعظم. وقيل: لغيره. وجزم المولى محمد بن بير علي المعروف ببركلي في شرحه المسمى بإمعان الأنظار[5] بالأول»[6].

ونقله عنه يوسف إلياس سركيس (ت1339هـ) في كتابه (معجم المطبوعات)[7].

وقال عبد اللطيف زاده (ت1078هـ): «المقصود في الصرف لم أقف على مؤلفه»[8].

وقال عيسى السبروي: «... وبعد: فلما شرع أخٌ أعزّ مودود في دراسة كتاب المقصود المنسوب إلى قدوة أئمة الشريعة نعمان المكنّى بأبي حنيفة طيب الله مضجعه وبرّد مهجعه...»[9].

وورد في كتاب اكتفاء القَنوع لإدوارد كورنيليوس فانديك (ت1313هـ) ما يأتي: «المقصود للإمام يوسف[10] الحنفي. وقيل: بل للإمام الأعظم»[11]، وورد فيه أيضًا: «المقصود المنسوب للإمام الأعظم»[12].

وقال كارل بروكلمان (ت1376هـ): «ونَسَب إليه بعضُ المتأخرين كتاب المقصود في الصرف ـ سيأتي في ترجمة محيي الدين البركاوي[13] في الكتاب الثالث...»[14].

وقال الجبراني (ت بعد 1389هـ) في شرحه نظم متن المقصود:

وخَيْرُ ما أُلِّفَ في ذا الشَّانِ مُختَصَرُ المُعَظَّمِ النُّعْمَانِ

(1) مفتاح السعادة ومصباح السيادة: 136/1.
(2) الإمام أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت، توفي سنة (150) من الهجرة، وهو غنيٌّ عن التعريف. وينظر: سير أعلام النبلاء: 390/6.
(3) إمعان الأنظار: 2، وينظر: إزالة القيود: 4، 12.
(4) المطلوب: 2.
(5) تقدم نقل كلامه آنفًا.
(6) كشف الظنون: 1806/2.
(7) ينظر: معجم المطبوعات: 304/1.
(8) أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون: 289/1.
(9) روح الشروح: 2.
(10) هكذا وقع فيه، ولعله يقصد أبا يوسف يعقوب بن إبراهيم تلميذ أبي حنيفة المتوفى سنة (182) من الهجرة. ينظر: سير أعلام النبلاء: 535/8.
(11) اكتفاء القنوع: 310.
(12) المصدر نفسه: 311.
(13) هو محمد بن بير علي البركوي (ت981هـ) صاحب إمعان الأنظار الذي تقدّم ذكره.
(14) تاريخ الأدب العربي: 244/3. وقال أيضًا: «لا توجد كتب صحيحة النسبة إلى أبي حنيفة، وإن انتشرت الكتب التالية منسوبة إليه». ثم ذكرها وذكر منها كتاب المقصود. ينظر: تاريخ الأدب العربي: 237/3.

قيل: المراد بأبي حنيفة إمام الأئمة المشهور صاحب المذهب... وقيل: المراد بأبي حنيفة هنا غير الإمام المشهور[1]، وهو الأقرب، فقد قال في الفتح الرحماني بعد أن ذكر مؤلفات أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ وذكر منها متن المقصود، ثم قال: «إنّ نسبة المختصر المذكور إلى الإمام أبي حنيفة صاحب المذهب فيه توقف أ. هـ. ويؤيده ما جاء أنّ وضع علم الصرف حدث بعد زمن الإمام بكثير فيتعيّن أنّ أبا حنيفة صاحب المختصر المذكور غير أبي حنيفة الإمام المشهور. وقد قال الأكثر: إنّ واضع العلم المذكور هو معاذ بن مسلم الهرّاء[2]... وهو أيضًا بعد الإمام باتفاق. وقيل: واضعُهُ هو الإمام علي بن أبي طالب ـ كرّم الله وجهه ـ وعليه فلا يَبعد نسبة المختصر إلى أبي حنيفة صاحب المذهب كما لا يخفى»[3].

وقال فؤاد سزكين عن كتاب المقصود: «وهذا الكتاب نُسب إلى أبي حنيفة في زمن متأخر»[4].

وقال أبو عبد الرحمن القادمي في شرحه لبيت نظم المقصود:

قد تَمَّ ما رُمْنا منَ المقصودِ فاعذِرْ حديثَ السِّنِّ يا ذا الجودِ

«أي: قد تمَّ هذا النظم على ما طلبناه من كتاب (المقصود في الصرف) المنسوب لأبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ وإنْ كانت النسبة لا تصح لأبي حنيفة؛ لأنّ علم الصرف لم يكن آنذاك قد تحددت مسائله هذا التحديد المذكور في الكتاب»[5].

وذكر الشيخ أحمد بن عمر الحازمي أن كتاب المقصود نُسب إلى أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ ولا تصح نسبته؛ لأنّ أسلوبه وطريقته تناسبان القرن السادس والسابع وما بعده، ولا يُعرف لأبي حنيفة ـ رحمه الله ـ كتاب مستقل في علم النحو والصرف وإن كان له كلام في النحو وغيره، ولكن ذُكر أنّ هذا الكتاب قد ألّفه بعض الأتراك[6] الأحناف ونسبه إلى أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ من أجل أن يشتهر؛ ولذلك كثُرت عليه الشروح والحواشي ونُظِمَ أكثر من نظم... إلى أن قال: إذن المقصود هذا مجهول المصنف، يعني مصنِّفه غير معروف[7].

وذكر الحازمي أيضًا في كتاب آخر أنّ كتاب المقصود منسوب إلى أبي حنيفة وهو بريء منه، وقد وضعه أحد الأتراك المتعصبين لمذهب أبي حنيفة، ونسبه إليه لكي يروج ويلقى القبول بين الناس[8].

فمن العرض السابق يتضح أنّ عددًا من العلماء يرونَ أن كتاب المقصود مجهول المؤلف، ومنهم مَن يرى أنّ أحدهم وضعه ونسبه إلى أبي حنيفة، وإنْ كانوا لم يعيّنوا اسم الواضع له، وذهب بعضهم إلى صحة نسبته إلى أبي حنيفة، في حين ذكر بعضهم أنّه لأبي يوسف تلميذ أبي حنيفة، ويرى آخرون أنّه لأبي حنيفة آخر غير صاحب المذهب المشهور ولكنهم لم يبيّنوا مَن هو المراد؟

والذي نراه ولا نشكُّ فيه أنّ كتاب المقصود لا تصح نسبته إلى أبي حنيفة ألبتّة؛ لأنّ علم الصرف لم يكن في تلك المرحلة قد تحددت مسائله هذا التحديد المذكور في كتاب المقصود، فضلاً عن أنّ أسلوب المصنف لا ينتمي إلى مراحل التأليف المتقدمة، فهو أسلوب يتسم بالسهولة والوضوح الذي يمكن من خلاله أن نقدر تاريخ تأليفه في القرن السابع الهجري؛ وذلك لأن شرحًا من شروح المقصود من تأليف ابن دانيال المتوفى سنة 710هـ ينتمي إلى بدايات القرن الثامن الهجري.

(1) لم يبيّن مَن هو المقصود بذلك، ولعله أراد أن هذا المؤلف هو سَمِيُّ أبي حنيفة النعمان.
(2) توفي سنة 187 من الهجرة. ينظر: إنباه الرواة: 289/3.
(3) فتح الودود شرح اللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود: 14، 15.
(4) تاريخ التراث العربي: 32/3.
(5) عون المعبود في شرح نظم المقصود في الصرف: 89.
(6) لم يبيّن مَن هو؟
(7) ينظر: شرح نظم المقصود: الشريط الأول. ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّ الحازمي ذكر في شرحه هذا أنّ كتاب المقصود قد حققه الدكتور عبد الله عبد الكريم بَجاد حسن، وأثبت في دراسته أنّ المقصود لا تصح نسبته إلى أبي حنيفة. ولم نقف على هذا الكتاب المحقق على الرغم من مخاطبة كثير من الأساتذة المتخصصين في جامعات السعودية والكويت ومصر.
(8) ينظر: شرح المفتاح في التصريف لعبد القاهر الجرجاني: الشريط الأول.

ومن أسباب ترجيح كون المقصود ليس من تأليف الإمام الأعظم أبي حنيفة زيادةً على ما ذُكِر من أدلة أنّ طريقة تأليف المتون المختصرة لم تكن معروفة آنذاك.

ومما يرجّح ذلك أيضًا أنّ كثيرًا من مصطلحات كتاب المقصود لم تكن معروفة عند سيبويه ولا عند المبرّد ولا عند ابن السرّاج، وإنما اصطلح عليها العلماء في مرحلة تالية في التأليف الصرفي، ومن بين هذه المصطلحات، المصدر الميمي، والفعل المثال والأجوف والناقص، واللفيف المقرون واللفيف المفروق. فلو بحث أحد في المؤلفات المذكورة لم يجد لها ذكرًا ألبتّة.

ويبدو في أغلب الظنّ أنّ مؤلف المقصود هو أحد العلماء الأتراك الأحناف كما ذكر الشيخ الحازمي؛ لأنّ المذهب الحنفي هو السائد في تركيا، وأهله يعظّمون الإمام أبا حنيفة ويتبرّكون به، فلذلك قال عنه طاش كبري زاده: إنه كتاب مبارك، وقال أيضًا: ومما اشتهر في ديارنا، أي: في تركيا[1]، ونحسب أنّ هذا العالم يكنى بأبي حنيفة، فثبتت هذه الكنية في إحدى نسخ الكتاب المخطوطة، فظنّ الناس أنها من تأليف أبي حنيفة النعمان صاحب المذهب المشهور، ومما قاد إلى تأكيد هذه الشبهة أنّ المؤلف لم ينقل نصًّا عن أحدٍ من العلماء، فلو أنه نقل عن الخليل أو سيبويه أو الكسائي أو الفراء لما تبادر إلى الأذهان الشكّ في أنّ المؤلف ليس أبا حنيفة المشهور، ولعلّه فعل ذلك قصدًا لينال نصيبه من الشهرة، فكان له ما أراد.

المبحث الثاني

منهج المؤلف في كتاب المقصود في الصرف

لم يصرّح المؤلف بالمنهج الذي اتّبعه في كتابه، ولكن من خلال دراسة الكتاب يمكن تحديد منهجه على النحو الآتي:

1. تتعلق أغلب موضوعات الكتاب بتصريف الأفعال؛ لذلك يُعدُّ المقصود من المتون الصرفية التي تبحث في تصريف الأفعال[2].
2. افتتح كتابه بالبسملة والحمدلة والصلاة على النبي محمد وآله وصحبه[3].
3. ذكر مقدمة قصيرة بيّن فيها أنّ اللغة العربية وسيلة إلى العلوم الشرعيّة، وأنّ أحد أركان علوم اللغة العربيّة التصريف؛ لأنّه به يصير القليل من الأفعال كثيرًا[4].
4. قسّم كتابه على خمسة موضوعات رئيسة[5] تشتمل على عدّة مباحث، تناول في الموضوع الأول أبنية الأفعال، وقد بدأه بقوله: «الأفعال على ضربين: أصليٌّ وذو زيادة»[6]، بحث فيه الثلاثي المجرّد، والرباعي المجرّد، والملحق بالرباعي، والمزيد على الثلاثي والرباعي.

ووسم الموضوع الثاني بقوله: «فصل في الوجوه التي اشتدّت الحاجة إلى إخراجها من المصدر»[7]، تناول فيه المصدر، والماضي، وهمزة الوصل، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول، ومبالغة اسم الفاعل.

في حين كان عنوان الموضوع الثالث: «فصل في تصريف الأفعال الصحيحة»[1]، بحث فيه جموع اسم الفاعل، وجموع اسم المفعول، ونونَي التأكيد (الثقيلة والخفيفة)، وحذف همزة (أفعل)، وتصريف (ادَّكَرَ، واتَّاقَلَ).

---

(1) في الأعلام: 127/4 أنّ طاش كبري زاده تركي الأصل، نشأ وتأدب وتفقه في أنقرة، وتنقل في البلاد التركية مدرّسًا للفقه والحديث وعلوم العربية.

(2) قال البركوي في تعليقه على قول صاحب المقصود: (فصل في تصريف الأفعال الصحيحة): «لما كان معظم الأبحاث في هذا الباب والمقصود الأصلي تصريف الأفعال... اقتصر عليه هاهنا وإنْ بيّن في هذا الفصل تصريف الفاعل وغيره». إمعان الأنظار: 39. وقال السبروي معلقًا على قول صاحب المقصود: (الأفعال على ضربين): «... وإنّما خصّ الأفعال بالذكر مع أنّ الاسم أيضًا مشتمل على ضربين؛ لقلة البحث عنه في هذا المختصر، وأما الحرف فلا يُبحَثُ عنه في الصرف لعدم تصرُّفِه». روح الشروح: 9. وقال صاحب المطلوب معلقًا على قول صاحب المقصود: (الأفعال على ضربين): «... وإنما لم يذكر الحروف لعدم تصرُّفها، ولم يذكر الأسماء أيضًا مع أنّ لها تصريفًا من التوحيد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتصغير والنسبة؛ لأنّه أراد بيان حصر الأفعال لا حصر الأسماء». المطلوب: 9.

وقال الحازمي: «... لأنّ بحث كتاب المقصود هو الأفعال وتصريفها وما يلتحق بها، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة والمصدر الميمي إلى آخره، هذه تعتبر من الفروع في فن الصرف، والأصل في الفعل؛ لذلك مَن أتقن الفعل وتصرُّفاته فقد حاز قصب السبق في فن الصرف». وقال أيضًا: «المقصود هذا مبحثه في تصريف الأفعال وأنواعها المختلفة وما يتعلق بها كاسمي الفاعل والمفعول واسمي الزمان والمكان». شرح نظم المقصود: الشريط الأول.

(3) ينظر: المقصود: 40.

(4) ينظر: نفسه: 40.

(5) رتّب صاحب إزالة القيود عن ألفاظ المقصود موضوعات الكتاب ترتيبًا حسنًا، مما جعله سهل المنال. تنظر مقدمته: 13.

(6) المقصود: 40.

(7) المقصود: 40، وينظر: إمعان الأنظار: 20، وروح الشروح: 20، والمطلوب: 21.

وأمّا الموضوع الرابع فقد عنونه بقوله: «فصل في الفوائد»[2]، تناول فيه عدّة موضوعات هي: تعدّي اللازم، ولزوم المتعدّي، ومعاني (فاعَلَ وتفاعَلَ)، وتاء الافتعال وفاؤه، وبيان أحرف الزيادة، ومعرفة المتعدي واللازم من الرباعي والخماسي والسداسي، ومعاني همزة (أفعل)، ومعاني سين (استفعلَ)، وأحرف العلّة وموقعها من الفعل، وتعريف الأجوف والناقص واللفيف المقرون والمفروق، والمضاعف والمهموز والصحيح.

وسمّى الموضوع الخامس: «باب المعتلات والمضاعف والمهموز»[3]، بحث فيه المعتلات وتصريفاتها في الفعل وهي: (الأجوف، والناقص، والمثال، واللفيف المقرون والمفروق)، والمضاعف، والمهموز.

ثم ختم كتابه بقوله: «والحمد لله على التمام»[4].

5. لم يذكر من الشواهد السماعية إلا آية واحدة فقط[5]، في حين ترددت فيه الأمثلة المصنوعة[6].
6. تردد في كتابه ذكر القياس، واستعمال العلل والتعليل[7].
7. خلا الكتاب من ذكر الموارد سواء أكانت أعلامًا أم كتبًا.
8. خلا الكتاب من ذكر مسائل الاختلاف.
9. اتسم الكتاب بالإيجاز والاختصار الذي تتصف به المتون.
10. لم يصرّح المؤلف باختياراته، ولكن يمكن فهمها واستنباطها من خلال كلامه، مثال ذلك اختياره أنّ المصدر هو أصلٌ في الاشتقاق، وهذا رأي البصريين، في حين يرى الكوفيون أنّ الفعل هو أصل الاشتقاق، ويُفهَم هذا من قول المؤلف: «فصلٌ في الوجوه التي اشتدّت الحاجة إلى إخراجها من المصدر»[8]. وذلك واضح في قوله: «إلى إخراجها من المصدر».
11. للمؤلف مصطلحات واستعمالات خاصة في كتابه، كاستعمال مصطلح المعروف[9] للمبني للفاعل، ومصطلح المجهول[10] للمبني للمفعول.

ومن ذلك عدم تفريقه بين الصحيح والسالم، فهما عنده مترادفان[11]، والأمر كذلك عند صاحب مراح الأرواح[12]، في حين فرّق بينهما غيره من الصرفيين، إذ يجعلون الصحيح أعمّ من السالم، فهم يرون أنّ أقسام الفعل الصحيح هي: السالم والمهموز والمضعّف، فالسالم عندهم قسم من الصحيح[13].

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا استعماله مصطلح الغابر للدلالة على الفعل المضارع[1]، وهذا المصطلح تداوله بعض الصرفيين على قلة كالجرجاني في المفتاح[2] والميداني في نزهة الطرف[3]، وهو غير متداول في المؤلفات النحوية والصرفية إلا في النزر اليسير، ولفظة الغابر من ألفاظ الأضداد[4] التي يُراد بها الماضي والباقي (المضارع).

---

(1) المقصود: 41، وينظر: إمعان الأنظار: 39، وروح الشروح: 39، والمطلوب: 39.
(2) المقصود: 43-44، قال السبروي معلقًا على قوله: (فصل في الفوائد): «المتعلقة بالأفعال السابقة، فكان ما ذكره في هذا الفصل تتمّةً لما سبق؛ فلذا أخّره». روح الشروح: 62.
(3) المقصود: 44-46، وينظر: روح الشروح: 76.
(4) المقصود: 46.
(5) ينظر: نفسه: 44، إذ قال: «وإنْ كان ما قبلها حرفًا ساكنًا يجوز تركها على حالها، ويجوز نقل حركتها إلى ما قبلها، مثاله قوله تعالى: {وسَل القَرْيَةَ} والأصل: {وَاسْأَلِ القَرْيَةَ} [سورة يوسف: من الآية82]، فنُقلت حركة الهمزة إلى السين، فحُذفت الهمزة لسكونها وسكون اللام بعدها، وقد قُرئ بإثبات الهمزة وتركها».
(6) ينظر: المقصود: 41، 42، 43.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 40، 44، 46.
(8) المصدر نفسه: 40، وينظر: روح الشروح: 20، وإزالة القيود: 32-33.
(9) ينظر: المقصود: 41.
(10) ينظر: المصدر نفسه: 41.
(11) ينظر: المصدر نفسه: 43، 44.
(12) ينظر: مراح الأرواح: 1، إذ قال مصنفه: «اعلم أسعدك الله أنّ الصرّاف يحتاج في معرفة الأوزان إلى سبعة أبواب: (الصحيح، والمضاعف، والمهموز، والمثال، والأجوف، والناقص، واللفيف)». وقال ابن كمال باشا في شرح المراح: 7: «ولعدم الفرق بين الصحيح والسالم عند المصنف عرف الصحيح بقوله: (الصحيح: هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة ولا تضعيف ولا همزة)». وينظر: مراح الأرواح: 1.
(13) ينظر: شرح الشافية للرضي: 27/1، وشرح تصريف العزي للتفتازاني: 138، وروح الشروح: 76، والمطلوب: 10، 76.

12. ذهب في بعض المسائل مذهبًا مخالفًا لما عليه الجمهور، كحكمه بأنّ مصدر الفعل الثلاثي سماعي[5].
13. أُخذت على الكتاب عدّة مآخذ نبّه عليها شُرّاح الكتاب[6].

المبحث الثالث

عناية العلماء بكتاب المقصود[7] في الصرف[8]

اعتنى بهذا الكتاب عدد من العلماء عناية فائقة[9]، وقد تنوعتْ تآليفُهم عن هذا الكتاب ما بين شرح[10] وحاشية وتعليق ونظم... وغير ذلك، وسنذكر في هذا الثبت ما وقفنا عليه مما لحق هذا الكتاب من مؤلفات[11]، وفيما يأتي سردها، وهي مرتّبة بحسب التسلسل الهجائي:

1. إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف (مطبوع)، للدكتور عبد الملك عبد الرحمن السعدي (معاصر).
2. إمعان الأنظار على المقصود[12] (مطبوع)[13]، لزين الدين[14] محمد بن بير علي المعروف ببركلي[15] (ت981هـ)[16].
3. إيضاح متن المقصود والبناء[17] (مخطوط)، لعبد العزيز بن سالم السامرائي (ت1393هـ)[18].
4. تكملة المقصود (مطبوع)[19]، مؤلفه مجهول.
5. حواشٍ على كتاب المقصود (مخطوط ولدينا نسخة منه)[20]، لمحمد طاهر بن محمد بن بسيم الوديني (ت بعد 1316هـ).
6. الدرّ المنقود في شرح المقصود (مخطوط لدينا نسخة منه)[21]، لحسن[22] بن إسماعيل السرماري (ت1040هـ)[1].

---

(1) ينظر: المقصود: 40.
(2) ينظر: المفتاح في الصرف: 53.
(3) ينظر: نزهة الطرف: 4.
(4) ينظر: الأضداد للأصمعي: 58، والأضداد لأبي بكر ابن الأنباري: 129، والأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي: 331-332، والمطلوب: 11.
(5) ينظر: المقصود: 40، وتنظر المسألة في هامش التحقيق من هذا الكتاب: .
(6) ينظر: إمعان الأنظار: 40، 73، وروح الشروح: 19، والمطلوب: 21، 38.
(7) طُبع المقصود عدة طبعات، ينظر عنها: معجم المطبوعات: 304/1، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع: 235/2. وقد طُبع بتحقيق الشيخ عبد العزيز بن سالم السامرائي في مطبعة العاني سنة 1957 بعنوان (متن المقصود في فن الصرف)، وحققه الدكتور عبد الله عبد الكريم بجاد حسن باسم المقصود في علم الصرف، نشر مطبعة ومكتبة الأهداف، نقلاً عن الشيخ الحازمي في شرح نظم المقصود: الشريط الأول. ونُشر أيضًا بتحقيق وتعليق: أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني بعنوان (بذل المجهود على المقصود)، نشر دار الرضا، مصر، ط1، 2002.
(8) في بعض المصادر المطبوعة والمخطوطات يُزاد على كلمة (المقصود) عبارة (في التصريف)، وأحيانًا (في الصرف)، وأحيانًا (في علم الصرف)، وأحيانًا (في فن الصرف). ينظر: كشف الظنون: 1806/2، ومعجم المطبوعات: 304/1، وخزانة التراث: 970/1، 298/2، 453، 217/4، 541، 244/11، 147/56... إلخ.
(9) لأنه كما يُقال: بحسب فائدة الشيء تكون العناية به؛ وذلك لمكانة هذا الكتاب عند أهل العلم وطلبته.
(10) وهي متفاوتة، فمنها المبسوط، ومنها المتوسط، ومنها المختصر.
(11) ممن كانت له عناية بجمع ذلك الكتب الآتية: كشف الظنون: 1807/2، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: 389/9 (نقلاً عن جامع الشروح والحواشي: 1821/3)، ومصادر علم التصريف متونًا وشروحًا وحواشيَ: 199-200، وجامع الشروح والحواشي: 1820/3-2823، وقد كان أكثرهم جمعًا الأخير منهم، وقد زدنا على ما ذكره عدّة مؤلفات تُعرف من خلال الموازنة بين ما جمعه وثبّتنا هذا.
(12) هكذا العنوان في المطبوع من الكتاب، وورد في بعض المصادر باسم: إمعان الأنظار شرح المقصود، وإمعان الأنظار في شرح المقصود. ينظر: خزانة التراث: 481/55، وكشف الظنون: 1806/2، 1807، وهدية العارفين: 252/2، والأعلام: 61/6
(13) ينظر: معجم المطبوعات: 610/2.
(14) في بعض المصادر: (محيي الدين)، وفي بعضها: (تقي الدين).
(15) ويقال له أيضًا: البركوي، والبيركلي، والبركي، ووقع في خزانة التراث: 830/30: (البرغوي).
(16) ينظر: كشف الظنون: 1806/2، 1807، وهدية العارفين: 252/2، والأعلام: 61/6.
(17) هو متن بناء الأفعال، ويطلق عليه اختصارًا: (البناء)، وهو مختصر مشهور في تصريف الأفعال، مؤلفه مجهول، ومنهم من ينسبه إلى عبد الله الدتفزي (من علماء القرن التاسع الهجري)، وهو مطبوع وعليه شروح. ينظر: كشف الظنون: 255/1، واكتفاء القنوع: 310-311، ومعجم المطبوعات: 1998/2، ونزهة الطرف للمجاوي (مقدمة المحقق: 5)، ومقدمة إزالة القيود: 5، ومقدمة المهذب في علم الصرف: 44. ولا بدَّ من الإشارة إلى أنّ متن البناء المذكور قد نُسب في خزانة التراث إلى علي الدنقزي (ت1038ه). ينظر: خزانة التراث: 973/1، 295/2، 951، 912/4، 291/5... إلخ ومواضع كثيرة جدًّا.
(18) ينظر: تاريخ علماء الفلوجة: 88.
(19) ينظر: معجم المطبوعات: 304/1، وقد وصف هذا الكتاب بأنه رسالة مطبوعة في الإستانة سنة 1324ه.
(20) ذكر مؤلفه أنه فرغ من تحشية الكتاب سنة 1316ه، ولا بد من الإشارة إلى أنّ كتاب المقصود وحواشيه هذه موجودة في ضمن كتاب اسمه (مجموعة الصرف)، وهي تحتوي على عدّة متون صرفية مشهورة: المراح، والعزّي، والمقصود، والبناء، والأمثلة. وقد اعتمد في تحشيته على المقصود على عدّة كتب ذكرها في مقدمة المجموعة: المطلوب، وإمعان الأنظار، وروح الشروح، والمنضود، والشكرية.
(21) هي نسخة مصورة عن الأصل في مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات برقم 3905، وينظر: جامع الشروح: 1822/3.
(22) في إيضاح المكنون: 452/1: (حسين) بدل (حسن).

7. روح الشروح على المقصود[2] (مطبوع)[3]، لعيسى أفندي السبروي[4].
8. سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف (مخطوط)[5]، لأبي إسحاق عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراينيّ (ت951هـ)[6]، وهو ما حققناه في هذا العمل.
9. شرح المقصود، لأبي بكر زين الدين محمد بن عبد الرحمن[7] بن أبي بكر العيني (ت893هـ)[8].
10. شرح المقصود (مخطوط)[9]، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن عماد الأقفهسي (ت808هـ)[10].
11. شرح المقصود في التصريف (مخطوط ولدينا نسخة منه)[11]، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن خليل بن دانيال الخزاعي الحكيم الموصلي (ت710هـ)[12].
12. شرح المقصود، لأبي المنتهى شهاب الدين أحمد بن محمد المَغْنِيساوي (ت نحو 1090هـ)، بالتركي[13].
13. شرح المقصود (مخطوط)[14]، لشمس الدين أحمد بن عبد الله الشهير بديكقوز (ت نحو 860هـ)[15].
14. شرح المقصود (مطبوع)[16]، لعمر بن عسكر الحموي (ت بعد 1009هـ)[17].
15. شرح المقصود، لمحمد بن القاضي عوض الباليكسري المعروف بثنائي (ت نحو 974هـ)[18].

---

(1) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، وهدية العارفين: 292/1، وإيضاح المكنون: 452/1، ومعجم المؤلفين: 207/3. وذكر صاحب هدية العارفين هذه الترجمة مرتين: أولاهما كما تقدم آنفًا، والمرة الأخرى بلفظ: (حسين بن حسن بن إسماعيل السرماري). ينظر: هدية العارفين: 322/1، وهما واحد.

(2) هكذا العنوان في المطبوع من الكتاب، وفي إيضاح المكنون: 586/1: «روح الشروح في شرح المقصود من علم الصرف»، وقد ذكر المؤلف عنوان الكتاب في مقدمته فقال: «وسمّيتُهُ بروح الشروح» من غير زيادات. روح الشروح: 2، وورد أيضًا هذا الاسم على صفحة إحدى نسخ روح الشروح المخطوطة التابعة لمعهد دراسات الثقافة الشرقية في جامعة طوكيو. ويبدو أنّ هذا هو العنوان الصحيح الذي ثبّته المؤلف.

(3) أحال صاحب جامع الشروح والحواشي 1822/3 هذا الكتاب على فهرس كوبريلي: 294/3. ثم ذكر مخطوطات الكتاب ولم يشر إلى أنه مطبوع. فهل هذان الكتابان واحد أو ماذا؟ والظاهر أنهما واحد؛ لأنه ذكر من أول مقدمة المخطوط كلامًا هو نفسه موجود في المطبوع.

(4) في معجم المطبوعات: 610/1، 1402/2: (السيروي) بالياء المثناة من تحت، على حين ورد في إيضاح المكنون: 586/1 وغيره ممن نقل عنه بالباء الموحّدة. وتجدر الإشارة إلى أنّ صاحب روح الشروح هذا قد ورد في اسمه ولقبه اختلافات بين أصحاب الفهارس والترجمة، ففي هدية العارفين: 267/12 ورد باسم: «محمد بن مصطفى التيره وي... المعروف بالعيشي»، ومثله في معجم المؤلفين: 25/12، وذكره في معجم المؤلفين في موضع آخر: 143/9 بلفظ (التيروي)، وذكره في موضع 110/11 ولم يذكر له هذه النسبة، إنّ صنيع صاحب معجم المؤلفين يُشعر بأنّ هذه الأسماء لثلاثة أشخاص، ولكنه في الواقع واحد فقط. وذكر صاحب جامع الشروح: 1822/3 اسم المؤلف على النحو الآتي: «محمد أفندي العيشي التيروي المتوفى سنة (1061ه)» في أثناء كلامه على كتاب روح الشروح. ولا بد من التنبيه على أنّ إسماعيل باشا البغدادي وعمر رضا كحالة عندما ترجما له لم يذكرا روح الشروح في ضمن مؤلفاته. ولكن يبقى السؤال: لماذا هذا الاختلاف في اسم المؤلف؟ فهل دخل التحريف واحدًا منها؟ لا دليل عندنا على ذلك الآن. وقد اطلعنا على ثلاث نسخ مخطوطة من كتاب روح الشروح نسختان منها في جامعة الملك سعود، والثالثة في معهد دراسات الثقافة الشرقية بجامعة طوكيو، ولم نقف فيها على اسم المؤلف، لا في صفحة العنوان ولا في مقدمة الكتاب.

(5) سيأتي الحديث عنه لاحقًا.

(6) ينظر: شذرات الذهب: 291/8، وهدية العارفين: 26/1، وسيأتي الحديث عنه في مبحث مفرد.

(7) في بعض المصادر: (عبد الله) بدل (عبد الرحمن).

(8) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، وهدية العارفين: 215/2، والأعلام: 300/3، ومعجم المؤلفين: 137/10.

(9) ينظر: فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد: 381/3 برقم (5800).

(10) ينظر: الضوء اللامع: 47/2، والأعلام: 184/1.

(11) هي نسخة مصورة عن الأصل في مكتبة الملك عبد العزيز العامة. وينظر: خزانة التراث: 383/11، 104/107.

(12) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، وهدية العارفين: 141/2، والأعلام: 120/6، ومعجم المؤلفين: 295/9.

(13) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، وهدية العارفين: 162/1، والأعلام: 234/1، ومعجم المؤلفين: 159/2.

(14) ينظر: جامع الشروح: 1820/3. وذكر صاحب جامع الشروح والحواشي: 1820/3 هنا بعد كتاب ديكنقوز كتاب عنقود الزواهر في نظم الجواهر لعلاء الدين علي بن محمد القُوْشجي (ت879ه) على أنه من المؤلفات التي تتعلق بالمقصود، وهذا وهم، فكتاب القوشجي كتاب مفرد لا علاقة له بكتاب المقصود، ومراجعة كتاب القوشجي تدل على ذلك، فالكتاب مطبوع بتحقيق ودراسة الدكتور أحمد عفيفي، وهو مطبوع في مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة في سنة 2001.
ومما يدل على هذا الوهم أيضًا أنّ صاحب جامع الشروح ذكر عنقود الزواهر في حرف العين: 1203/2، 1239 على أنه كتاب مفرد، وذكر له شرحًا لعبد الرحيم بن يوسف المنتشوي المعروف بمفتي زاده (ت1252ه)، وهذا الشرح ذكره أيضًا بعد ذكر عنقود الزواهر مع المقصود.
ولعل سبب هذا الوهم هو اشتباه هذا الكتاب بكتاب بدر الدين محمود بن إسرائيل الذي سيأتي ذكره برقم (18).

(15) ينظر: الشقائق النعمانية: 131/1، وكشف الظنون: 39/1، 1650/2، 1807، وأسماء الكتب المتمم: 154/1، وهدية العارفين: 131/1، ومعجم المطبوعات: 906/2، ومعجم المؤلفين: 220/1.

(16) ينظر: معجم المطبوعات: 1380/2، وورد في صفحة عنوان المطبوع: (هذا شرح العلّامة الفاضل والفهامة الكامل من هو لدقائق أسرار العلوم يحوي الشيخ عمر بن عسكر الحموي على متن المقصود الذي لأسرار علم التصريف مقصود بالتمام والكمال).

(17) ينظر: معجم المؤلفين: 296/7، وخزانة التراث: 114/107.

(18) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، وهدية العارفين: 249/2، وجامع الشروح: 1821/3.

16. شرح المقصود، لمحمد بن محمد الصوبجي الآيديني (ت1161هـ)[1].
17. ضياء القلوب وتنوير المقصود (مخطوط)[2]، مؤلفه مجهول[3].
18. عنقود الجواهر[4] في شرح كتاب المقصود (مخطوط)[5]، لبدر الدين محمود[6] بن إسرائيل بن عبد العزيز المعروف بابن قاضي سماونة (ت823هـ)[7].
19. فتح الودود على متن المقصود، لمحمد بن مبارك بن علي حبليل[8] [أو جليل[9]][10].
20. فتح الودود شرح المقصود (مطبوع)، للمختار بن أحمد الكنتي (ت1226هـ)[11].
21. كتاب الشكرية (مخطوط)[12]، لأحمد بن حماد (ت بعد 894هـ).
22. اللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود[13] (مطبوع)، لأبي محمد أحمد جابر جُبران (ت بعد 1389هـ)، ولهذا النظم شرح للمؤلف نفسه اسمه: فتح الودود شرح اللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود (مطبوع)[14].
23. اللباب، لإبراهيم بن رسول، وهو شرح ممزوج أكبر من المطلوب[15] كما في كشف الظنون[16].
24. المرصود شرح المقصود (مخطوط)[17]، مؤلفه مجهول.
25. المسعود شرح المقصود (مخطوط)[18]، لحسين بن إبراهيم بن حمزة بن خليل الأولوي.
26. المضبوط[19] (مخطوط ولدينا نسخة منه)[20]، ليوسف بن عبد الملك المعروف بقره سنان (ت852هـ)[21]، وذكر المؤلف في هذا الكتاب أنه فرغ من كتابته سنة 839 من الهجرة[22].

---

(1) ينظر: هدية العارفين: 327/2، ومعجم المؤلفين: 226/11.
(2) ينظر: خزانة التراث: 834/17، 421/20، 717/54، وجامع الشروح: 1821/3.
(3) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: 289/9، وفيه: «أحمد بن محمد المفرط المتوفى سنة 912ه» نقلاً عن جامع الشروح والحواشي: 1821/3.
(4) في بعض المصادر: (عقود) بدل (عنقود)، وفي بعضها: (العقود في شرح المقصود في التصريف)، وفي بعضها: (جواهر العنقود في شرح المقصود). ينظر: الشقائق النعمانية: 34/1، وكشف الظنون: 1807/2، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون: 93/1، 129، 206، وهدية العارفين: 410/2، والأعلام: 166/7، ومعجم المؤلفين: 152/12، وجامع الشروح والحواشي: 1820/3.
(5) ينظر: جامع الشروح: 1820/3.
(6) في الشقائق النعمانية: 34/1: (محمد) بدل (محمود).
(7) ينظر: الشقائق النعمانية: 34/1، وكشف الظنون: 1807/2، وهدية العارفين: 410/2، والأعلام: 166/7، ومعجم المؤلفين: 152/12.
(8) هكذا اسمه في خزانة التراث: 299/99.
(9) هكذا اسمه في المصدر نفسه: 142/105.
(10) تكرر هذا الاسم في خزانة التراث مرتين أخريين، فقد ذُكر في 560/87 باسم (محمد بن مبارك بن علي الكدسي ت1164ه)، وجاء ذكره بعد ذكر كتابه (مرشد الأولاد والكهول على ما بُني من الحروف والأسماء والفصول)، وورد ذكره أيضًا مرة أخرى عندما ذُكر له كتاب (كنز العربية في حل ألفاظ الآجرومية). خزانة التراث: 75/72، وورد ذكره أيضًا في 148/105 من خزانة التراث باسم (الكوسي). ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنّ كتاب كنز العربية المشار إليه آنفًا ورد في فهرس مخطوطات القرويين منسوبًا إلى أبي عبد الله محمد بن مبارك بن علي السوسي الرسموكي (الكوسي). فهل هذه الأسماء كلها ذات واحدة أو ماذا؟ إنّ هذا يحتاج إلى تحقيق وتتبّع للوصول إلى نتيجة.
(11) ينظر: جامع الشروح: 1822/3. ويبدو أنّ صاحب جامع الشروح واهم في اسم الكتاب وموضوعه، فقد حاولنا العثور على هذا العنوان فلم نفلح، ولكننا وقفنا على عنوان مقارب للمؤلف نفسه، وهو كتاب (فتح الودود شرح المقصور والممدود)، بتحقيق: مأمون محمد أحمد، وموضوعه: شرح تحفة الودود في المقصور والممدود لابن مالك الطائي، لذا نرى أنّ هذا الكتاب ليس شرحًا للمقصود.
(12) ينظر: جامع الشروح والحواشي: 1821/3.
(13) أرجوزة نظم بها المقصود في الصرف ثم شرح أرجوزته.
(14) ذكر المؤلف أنه انتهى منه سنة 1389ه.
(15) سيأتي ذكره برقم (27).
(16) ينظر: كشف الظنون: 1807/2.
(17) ينظر: جامع الشروح: 1821/3.
(18) ينظر: جامع الشروح: 1822/3، وينظر أيضًا: إيضاح المكنون: 479/2.
(19) في النسخة التي بين أيدينا ذكر المؤلف أنه كتب هذه الحواشي على المختصر المسمى بالمقصود بدلائل مضبوطة سماها بالمضبوط. وسُمي في بعض المصادر: المضبوط حاشية على المقصود، وفي بعضها: المضبوط في شرح المقصود، وفي بعضها: المضبوط على المقصود، وتسميات أخرى قريبة من هذه. ينظر: كشف الظنون: 1807/2، 1021، وهدية العارفين: 560/2، والأعلام: 241/8، وخزانة التراث: 125/33، 121/61، 672/80.
(20) وهي نسخة محفوظة في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية / قسم المخطوطات بجامعة أم القرى، وينظر: خزانة التراث: 125/33، 121/61، 672/80.
(21) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، 1021، وهدية العارفين: 560/2، والأعلام: 241/8.
(22) ينظر: المضبوط: 1/و.

27. المطلوب بشرح المقصود في التصريف[1] (مطبوع)[2]، مؤلفه مجهول[3].
28. المطلوب شرح المقصود، لمحمد بن سعيد الخادمي[4].
29. منحة المعبود على متن المقصود[5] (مخطوط ولدينا نسخة منه)، لمحمد سعيد بن حمزة المنقار الميداني (ت بعد 1271هـ).
30. المنضود شرح المقصود، لمصطفى بن محمد أمين[6] الكره سوني (ت1313هـ)[7].
31. المنقود شرح المقصود[8]، لمحمد بن جعفر الأماسي (ت بعد 1051هـ)[9].
32. نظم[10] المقصود في الصرف (مطبوع)[11]، لأحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي (ت1302هـ)[12].

ولهذا النظم ثلاثة شروح:

أ. حل المعقود من نظم المقصود (مطبوع)[13]، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عُلَيْش (ت1299هـ)[14].

ب. شرح نظم المقصود، للشيخ أحمد بن عمر الحازمي، وهو معاصر، وأصل هذا الكتاب تسجيلات صوتية بصوت الشيخ الحازمي، ثم طبع طلابه كلامه على برنامج الطباعة المعروف (مايكروسوفت ويرد)، وهو مثبت في موسوعة المكتبة الشاملة.

ت. عون المعبود في شرح نظم المقصود في الصرف في شرح نظم المقصود في الصرف، لأبي عبد الرحمن إبراهيم بن محمد الفقيه القادمي السريحي اليمني، وهو معاصر، وكتابه مطبوع.

33. نظم المقصود في الصرف[15] (مطبوع)، لعبد الله بن محمد بن جرجيس النعمة (ت1369هـ)[16].
34. وجدان المقصود عن قول صاحب المقصود[17]، لمصطفى بن مصطفى الصارياري الميخاليجي (ت1300هـ).

(1) هكذا العنوان في المطبوع من الكتاب، وورد في بعض المصادر باسم (المطلوب شرح المقصود).
(2) ينظر: معجم المطبوعات: 304/1.
(3) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، وورد في خزانة التراث: 685/17 ما يأتي: «المطلوب شرح المقصود، أحمد بن محمد، ابن المفرط (ت912ه) القرن العاشر، اسم الشهرة: ابن المفرط». فهل هو مؤلفه أو ناسخه؟ أو ماذا؟ إنّ هذا يحتاج إلى مزيد بحث، وهذا ما لا يُتاح لنا الآن لأننا لم نقف إلا على نسخة واحدة هي نسخة مكتبة جامعة الملك سعود برقم (6908ف)، ولم يُذكر فيها اسم المؤلف ولا اسم الناسخ، فلم نقف على حقيقة ما ذُكر في خزانة التراث. وينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: 289/9، إذ فيه: «أحمد بن محمد المفرط المتوفى سنة 912ه» نقلاً عن جامع الشروح والحواشي: 1821/3.
(4) هكذا ورد في خزانة التراث: 711/22. وذكرت المصادر أنّ هناك سعيد بن محمد بن مصطفى بن عثمان الخادمي (ت1213ه). ينظر: هدية العارفين: 393/1، وإيضاح المكنون: 54/2، 679، ومعجم المؤلفين: 331/4، ولم يذكروا له هذا الكتاب. وقد ذكرنا هذا العنوان آنفًا على أن مؤلفه مجهول، فهل هما كتاب واحد مؤلفه الخادمي؟ أو هما كتابان؟ يحتاج إثبات ذلك إلى أدلة، وقد اطلعنا على نسخة مخطوطة من المطلوب من جامعة الملك سعود فلم نظفر ببغيتنا، إلا أنّ صفحة العنوان تكرر فيها اسم ملا مصطفى، ولا ندري أ هو ناسخ الكتاب أم مؤلفه.
(5) ذكر مؤلفه أنه كان الفراغ من تسويده سنة 1271ه. ولم يذكره أصحاب الفهارس في ضمن شروح المقصود.
(6) في جامع الشروح: 1822/3: (أمير).
(7) ينظر: هدية العارفين: 461/2، وفيها: (صدقي الرومي)، وينظر: معجم المؤلفين: 276/12، وفيه: (مصطفى صدقي).
(8) ينظر: كشف الظنون: 1806/2، وهدية العارفين: 280/2، وورد في خزانة التراث: 538/8 ما يأتي: «المنقود في شرح المقصود، مجهول المؤلف»، قلنا: لعله للأماسي، والوقوف على النسخة الخطية للكتاب يكشف عن ذلك.
(9) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، وهدية العارفين: 280/2، وإيضاح المكنون: 129/1، ومعجم المؤلفين: 151/9. وقد ورد ذكر الأماسي في هدية العارفين: 347/1 مرة أخرى على النحو الآتي: «الأماسي خضر بن محمد الأماسي (ت1100ه)، وقيل: (1086ه)، له شرح المقصود في التصريف، وأنبوب البلاغة»، ثم نقل كلام صاحب كشف الظنون: 1807/2 في محمد بن جعفر الأماسي الذي ذكرناه في المتن، فالظاهر أنه خلط بين هذين فجعلهما اثنين. وقد ذكر صاحب الأعلام: 307/2، وصاحب معجم المؤلفين: 102/4، خضر بن محمد الأماسي، ولم يذكرا له كتابًا في الصرف.
(10) هي منظومة تعليمية نُظم بها المقصود في الصرف.
(11) معجم المطبوعات: 373/1.
(12) ينظر: هدية العارفين: 190/1، ومعجم المؤلفين: 271/1.
(13) ينظر: معجم المطبوعات: 1373/2.
(14) ينظر: هدية العارفين: 383/2، وإيضاح المكنون: 418/1، والأعلام: 19/6.
(15) هو منظومة أخرى للمقصود.
(16) ينظر: الأعلام: 135/4.
(17) ينظر: هدية العارفين: 459/2، ومعجم المؤلفين: 287/12.

الفصل الثاني

تعريف بالإسفراينيّ وبكتابه سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف

المبحث الأول

تعريف موجز بعصام الدين الإسفراييني

نظرًا إلى كثرة ما كتبه الباحثون عن الإسفرايني؛ لذلك نكتفي بذكرِ موجزٍ شديد عن سيرته نُجمِلُها بهذه السطور على النحو الآتي:

أولاً: اسمه ولقبه وكنيته ونسبه: هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفرايني الملقب بعصام الدين، ويُلقب أيضًا بالعصام، وبعصام بلا (أل)[1].

ثانيًا: ولادته: وُلِدَ في إسفراين[2] من قرى خراسان في سنة (879) من الهجرة، فنشأ وترعرع بها وتعلّم واشتهر[3].

ثالثًا: شيوخه: ذكرت المصادر أنه تلمذ على يد نور الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشيرازي المشهور بالجامي[4]، ولزم مجالسه واستقى من نبعه حتى توفي الجامي سنة (898) من الهجرة[5].

رابعًا: تلاميذه: لم تصرّح لنا المصادر التي ترجمت له إلا باسمٍ واحد من تلاميذه، وهو أبو الفتح الشريفي الأمير محمد أبو الفتح المدعو بتاج السعيدي الأردبيلي حفيد السيد الشريف الجرجاني[6] المتوفى بأردبيل سنة (976) من الهجرة[7].

خامسًا: مؤلفاته: قال ابن العماد الحنبلي: «له التصانيف الحسنة النافعة في كل فن»[8]، وقد أحصى مؤلفاتِهِ عددٌ من الباحثين[9]، وهي ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود، وسنذكر بعضًا من مؤلفاته المطبوعة:

1. الأطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، وهو في علوم البلاغة.
2. حاشية على شرح الشافية لعبد الله نقره كار (ت776هـ)، مطبوعة بهامش شرح نقره كار على شافية ابن الحاجب.
3. شرح الفريد في النحو، والفريد في النحو له أيضًا.
4. ميزان الأدب في لسان العرب، وهو في الصرف والنحو والبلاغة.

سادسًا: وفاته: زار الإسفرايني في أواخر عمره سمرقند، وكانت وفاته بها في سنة (951) من الهجرة[10]، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

سابعًا: ثناء العلماء عليه: تعددت كلمات الثناء على هذا العالم الجليل، نكتفي بما ذكره ابن العماد الحنبلي ـ رحمه الله ـ إذ قال: «... وهو من بيتِ علمٍ، ونشأ هو طالبًا العلم، فحصل وبرع وفاق أقرانه وصار مشارًا إليه بالبنان، وكان بحرًا في العلوم، له التصانيف الحسنة النافعة في كلّ فنّ...»[11].

---

(1) تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: 288/8، وهدية العارفين: 26/1، والأعلام: 66/1، ومعجم المؤلفين: 101/1، ومقدمة محقق شرح الفريد: 21، ومقدمة محقق ميزان الأدب (رسالة ماجستير): 2، واستدراكات العصام (رسالة ماجستير): 17.

(2) اختلفوا في ضبطها إلى أقوال تُنظر في: الأنساب: 100/1، ومعجم البلدان: 177/1، وتاج العروس: (سفرن) 97/35.

(3) تنظر: مقدمة محقق شرح الفريد: 21، ومقدمة محقق ميزان الأدب: 3، واستدراكات العصام: 19.

(4) تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: 543/9، والأعلام: 296/3.

(5) ينظر: استدراكات العصام: 20، 21.

(6) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816ه). تنظر ترجمته في: الضوء اللامع: 348/5، والأعلام: 7/5.

(7) ينظر: مقدمة محقق ميزان الأدب: 7، واستدراكات العصام: 21.

(8) شذرات الذهب: 288/8.

(9) ينظر: هدية العارفين: 26/1، ومعجم المطبوعات: 1330/2، والمعجم الشامل: 64/1-65، ومقدمة محقق ميزان الأدب: 8، والكتب المذكورة في أول المبحث.

(10) ينظر: شذرات الذهب: 288/8، ومعجم المؤلفين: 101/1، واستدراكات العصام: 24.

(11) شذرات الذهب: 288/8.

المبحث الثاني

منهج عصام الدين الإسفراييني في كتابه (سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف)

لم يصرّح المؤلف في مقدمة كتابه بمنهجه الذي اختطّه والطريقة التي سلكها في تأليف الكتاب، ولكن من خلال دراسة الكتاب استطعنا رصد بعض الملامح البارزة لمنهجه، وبيان ذلك على النحو الآتي:

1. افتتح المؤلف كتابه بالبسملة، وبعبارة (وبه نستعين)، ثم بمقدمة قصيرة حَمِدَ الله تعالى فيها وصلى على النبي محمد وآله وصحبه[1].
2. سلك المؤلف طريقة السؤال والجواب في تأليف الكتاب[2].
3. بلغ عدد الأسئلة ستة وأربعين ومئة بحسب ما كُتب على ورقة العنوان من نسخة (ظ)[3].
4. اتّبع المؤلف أسلوب الفنقلة[4] في طرح أسئلة الكتاب وأجوبته، ومن أمثلة ذلك قوله: «فإنْ قلت: لِمَ قدَّم الثلاثي على الرباعي؟ قلت: لأنّ الثلاثيَّ مقدَّمٌ طبعًا، وقدّمه المصنف وضعًا ليوافقه»[5].
5. التزم المؤلف الترتيب الذي وضعه صاحب المقصود ولم يحِدْ عنه، كما أنه حافظَ على عبارته ولم يغيّرها.
6. اعتاد المؤلف في كتابه إيراد جزء يسير من كلام صاحب المقصود ثم يطرحُ سؤالاً حوله ثم يجيب عنه، ويقدّم لفظة (قوله) على نص صاحب المقصود، ومن أمثلة ذلك قوله: «قوله: (الأفعال على ضربين). إنْ قلت: لمَ لمْ يذكر الأسماء والحروف؟ قلت: لقلة تصرفها، ولعدمه»[6]. ويتصدر السؤالَ المطروح في أغلب الأحيان لفظة (لِمَ) كما في النص السابق.
7. اتّسم الكتاب بالاختصار في السؤال وفي الجواب، مثال ذلك قوله: «فإنْ قلتَ: لِمَ قدَّم الخامس على السادس مع كسر عين ماضيه؟ قلت: نظرًا إلى أنّ الضمّ فوقي وأقوى»[7].
8. خلا الكتاب من التصريح بأسماء العلماء إلا في موضع واحد ذكر فيه يونس بن حبيب[8]، وقد ورد في مواضع من الكتاب النقل بطريق الإبهام كـ (بعضهم)، و(قيل)[9]، وسبب ذلك فيما يبدو طبيعة الكتاب المتسمة بالاختصار.
9. خلا الكتاب من ذكر أسماء الكتب.
10. خلا الكتاب من ذكر الشواهد إلا آية واحدة[10] تابع في ذكرها صاحب المقصود، وكذلك ذكر مثَلاً[11] واحدًا، ولم يكن ذكره من أجل الاحتجاج لمسألة لغوية.
11. خلا الكتاب من ذكر مسائل الاختلاف صراحةً إلا في موضع واحد[12]، مع أنه لا يخلو من اختيارات في مسائل خلافية، ولكنه لم يذكر إلا الرأي المختار فقط، ومن أمثلة ذلك قوله: «إنْ قلت: لِمَ قدّم المصدر على غيره؟ قلت: لأصالته على المذهب الأصحّ»[13].
12. ميل المؤلف إلى الدفاع عن عبارة صاحب المقصود وتوجيهها والدفاع عنها ولو كانت ضعيفة أو منتقدة[14].

(1) ينظر: سؤال وجواب على كتاب المقصود: 37.
(2) تأليف الكتب على طريقة السؤال والجواب ليست قليلة في تراثنا، وهي شائعة في مختلف العلوم، ومن فوائدها التشويق لكمال الانتفاع بهذه الكتب. تنظر أمثلة من هذه المؤلفات في: كشف الظنون: 11/1، 91، وإيضاح المكنون: 26/1، 83.
(3) أما على وفق حسابنا فبلغ عدد الأسئلة ثمانية وخمسين ومئة.
(4) الفنقلة: هي كلمة منحوتة من عبارة (فإنْ قيل)، أو (فإنْ قلتَ)... إلخ.
(5) سؤال وجواب على كتاب المقصود: 42.
(6) المصدر نفسه: 42.
(7) سؤال وجواب على كتاب المقصود: 46.
(8) ينظر: المصدر نفسه: 67.
(9) ينظر: المصدر نفسه: 39، 44.
(10) هي قوله تعالى: {واسْأَلِ القَرْيَةَ} [سورة يوسف: من الآية: 82]، وينظر: المصدر نفسه: 95، والتعليق عليه في الحاشية.
(11) هو (ثبّت العرش ثم انقش). ينظر: المصدر نفسه: 88.
(12) ينظر: المصدر نفسه: 67.
(13) المصدر نفسه: 49.
(14) ينظر: المصدر نفسه: 41، 74.

13. اهتم المؤلف بالتعليل والعلل والقياس[1].

14. الإحالة على مواضع سابقة في الكتاب، كقوله: «الجواب ما مرّ»[2].

الفصل الثالث

مخطوطات الكتاب ومنهج التحقيق

المبحث الأول

عنوان الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف

لم يصرّح المؤلف في مقدمة كتابه باسمه[3]، وكذلك لم يذكر ذلك على ورقة العنوان إلا في نسخة واحدة من نسخ الكتاب الخمس[4] التي حصلنا عليها، وهي النسخة المرموز لها بالحرف (ل)؛ لذلك تعد هذه النسخة هي السبيل الوحيد لتعيين اسم الكتاب، وقد كُتب على صفحة العنوان من هذه النسخة العبارات الآتية:

1. كتاب سؤال على المقصود.
2. هذه[5] رسالة مشتملة على المقصود بتمامها سؤالاً وجوابًا، لصاحبه ومالكه علي بن عثمان الأنطاكي[6] المحتاج إلى مغفرة ربه الباقي عُفي عنه آمين يا معين.
3. ومجموع السؤال ستةٌ وأربعون[7] ومئة.
4. هذه[8] رسالة مشتملة على سؤال وجواب لمؤلفه.

فهذا كل ما ورد عن اسم الكتاب، ونظرًا إلى أنّ هذه العنوانات ليست دقيقة في الكشف عن مضمون الكتاب، لذا نقترح أن يكون عنوان الكتاب واحدًا من العنوانين الآتيين، وذلك من خلال الجمع بين ما تقدم من العبارات على النحو الآتي:

1. رسالة مشتملة على سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف.
2. سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف.

والعنوان الثاني هو المختار؛ لأنه أكثر اختصارًا.

وأمّا اسم المؤلف فهو أيضًا لم يُصَرَّح بذكره إلا في نسخة واحدة من النسخ الخمس، وهي النسخة المرموز لها بالحرف (م)، إذ كُتب على ورقة (1/و) منها ما يأتي: «هذا كتاب عصام الدين على المقصود الشريف».

ومن أشهر الملقبين بعصام الدين في مجال التأليف في تاريخنا القديم هو أبو إسحاق عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني المتوفى سنة (951) من الهجرة[9].

(1) ينظر: المصدر نفسه: 42، 52، 63.
(2) المصدر نفسه: 82، وينظر: 85.
(3) بعد البحث المتكرر في كثير من المصادر والمراجع عن اسم الكتاب ونسبته لم نظفر بشيء من ذلك؛ لذلك اعتمدنا على ما كُتب في هاتين النسختين في إثبات ذلك.
(4) لعل خلوّ هذه النسخ من العنوان يدل على أنّ المؤلف لم يطلق على كتابه اسمًا خاصًّا وأنّ هذا من عمل النسّاخ.
(5) في الأصل: (هذا).
(6) لم نجد له ترجمة فيما رجعنا إليه من مصادر.
(7) في الأصل: (وأربعين).
(8) في الأصل: (هذا).
(9) لا بد من التنبيه على أنّ هناك أعلامًا آخرين لُقبوا بعصام الدين غير إبراهيم بن محمد، ولكن لم يُذكر في مؤلفاتهم شيء من كتب الصرف، بخلاف إبراهيم بن محمد فله عدة مؤلفات في الصرف، وكذلك الاهتمام بالتعليل والعلل هو من أسلوب إبراهيم بن محمد في مؤلفاته. ينظر عن الأعلام الذين لُقبوا بعصام الدين: الأعلام للزركلي: 257/1، 325، 211/4.

المبحث الثاني

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

لا بد من الإشارة بدءًا إلى أنّ بين نسخ الكتاب اختلافات كثيرة، ويلزم مع هذا الاختلاف اختيار اللفظ المناسب وإخراج النص كما أراده المؤلف، ويدعو في الوقت نفسه إلى قراءة النسخ جميعًا، فالنسخ يكمّل بعضها بعضًا، وقد اعتمدنا في تحقيق كتاب (سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف) على خمس نسخ هذا وصفها:

1. نسخة (ج) وهي الأصل: هي نسخة مصورة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث برقم (4) عن دار الكتب الوطنية في الجزائر برقم (41).

وتمتاز هذه النسخة بأنها أجود من النسخ الباقية؛ لأنها نسخة تامّة لا سقط فيها إلا في مواضع قليلة جدًّا قياسًا على النسخ الأخرى، كُتبت بخطّ النسخ، وهو واضح ومقروء، وخلت كلماتها من الضبط والشكل.

تقع هذه النسخة في (10) عشر ورقات في ضمن مجموع تبدأ بالرقم (60) وتنتهي برقم (69)، وتحتوي كل صفحة على (16) ستة عشر سطرًا، وكُتبت على حواشي الورقتين الأولى والثانية عدة تعليقات.

بدأت هذه النسخة بالبسملة وبعبارة (وبه نستعين)، ثم مقدمة قصيرة أولها: «الحمد لله الذي جعلنا ما صدق عليه الإنسان...»، وخُتمت بعبارة: «تمّ الكتاب بعون الملك الوهّاب الرزّاق».

ومما يلاحظ أنّ النسخة قد خلت من ذكر اسم ناسخها وتاريخ نسخها.

2. نسخة (ب): هي نسخة مصورة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث برقم (246955) عن مكتبة جامعة برنستون الأمريكية للمخطوطات الإسلامية برقم (3726).

تتصف هذه النسخة بأن خطها صغير وفيها سقط حاصل من انتقال النظر أو غير ذلك في مواضع كثيرة، أصاب النصف الأعلى من الصفحة الثانية منها سوادٌ طمس أغلب الكلمات فيه.

تميزت هذه النسخة بوجود اسم المؤلف على الصفحة الأولى منها، فهي مصدّرة بعبارة (هذا كتاب عصام الدين على المقصود الشريف)، وهي النسخة الوحيدة التي ثبت عليها اسم المؤلف.

تقع هذه النسخة في (8) ثماني أوراق في ضمن مجموع، وهي في أول المجموع، وتتضمن كل صفحة (17) سبعة عشر سطرًا، وكتبت بخط الرقعة، التزم الناسخ فيها في نهاية الصفحة الأولى من كل ورقة ذكر اللفظة الأولى الواردة في الصفحة الثانية[1].

بدأت هذه النسخة بمقدمة المؤلف: «الحمد لله رب العالمين جعلنا ما صدق عليه الإنسان...»، وخُتمت بعبارة: «أو لأنه يلزم الإجحاف بهذين إعلالين بحذف الساكنين وهو غير جائز. تمت الكتاب».

مما يلاحظ على هذه النسخة أنها غير مشكولة ولم يذكر اسم الناسخ ولا سنة النسخ فيها.

3. نسخة (ظ): هذه النسخة مصورة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث برقم (226190) عن دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم (4663).

وفي هذه النسخة وجدنا عنوان الكتاب من غير إشارة إلى اسم المؤلف، وورد اسم المالك فيها، وهو (علي بن عثمان الأنطاكي)، فورد في أعلى صفحة العنوان ما يأتي: «كتاب سؤال على المقصود»، وورد أيضًا في وسط الصفحة ما يأتي: «هذه[2] رسالة مشتملة على المقصود بتمامها سؤالاً وجوابًا، لصاحبه ومالكه علي بن عثمان الأنطاكي المحتاج إلى مغفرة ربه الباقي عُفي عنه آمين يا معين»، وورد أيضًا في هذه الصفحة عدد الأسئلة الواردة في هذا الكتاب، والعبارة هي: «ومجموع السؤال ستةٌ وأربعون[3] ومئة»، ونسخة (ظ) هي الوحيدة التي تحتوي على صفحة العنوان من بين أخواتها.

(1) وهو ما يسمى بنظام التعقيبة.
(2) في الأصل: (هذا).
(3) في الأصل: (وأربعين).

تتسم هذه النسخة بدقتها ومقاربتها للنسخة الأصل (ج)، بيدَ أنه وقع فيها سقط بمقدار 19 سؤالاً مع أجوبتها.

تقع هذه النسخة في (9) تسع أوراق في ضمن مجموع، تبدأ بالرقم (56) وتنتهي بالرقم (64)، وتتضمن كل صفحة (17) سبعة عشر سطرًا، وكتبت بخط النسخ، والتزم الناسخ فيها في نهاية الصفحة الأولى من كل ورقة ذكر اللفظة الأولى الواردة في الصفحة الثانية.

بدأت هذه النسخة بالبسملة ثم بمقدمة المؤلف: «الحمد لله الذي جعلنا ما صدق عليه الإنسان...»، وخُتمت بعبارة: «قلت: بينها على أنّ الأصل هو المصدر. تم».

ومما يلاحظ عليها أيضًا أنها ليست مشكولة ولم يذكر اسم ناسخها ولا تاريخ النسخ.

4. نسخة (ق): وهي مصورة في مركز جمعة الماجد برقم (13185) عن مكتبة قونية في تركيا برقم (216).

تمتاز هذه النسخة بخطها الواضح وقلة الأخطاء، وفيها إضافات مهمة على النسخة الأم، إلا أنها حصل فيها سقط بمقدار 34 سؤالاً مع أجوبتها.

تقع في (11) إحدى عشرة ورقة في ضمن مجموع تقع هي في أوله، وتتضمن كل صفحة (13) ثلاثة عشر سطرًا، وكتبت بخط النسخ، والتزم الناسخ فيها في نهاية الصفحة الأولى من كل ورقة ذكر اللفظة الأولى الواردة في الصفحة الثانية.

بدأت هذه النسخة بالبسملة ثم بمقدمة المؤلف: «الحمد لله الذي جعلنا ما صدق عليه الإنسان...»، وخُتمت بعبارة: «وهو غير جائز. تمت الكتاب بعون الملك الوهاب والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب. قد تمت».

ثبت على غلاف هذه النسخة اسم المالك وهو السيد محمد بن يعقوب[1]، ومما يلاحظ عليها أيضًا أنها ليست مشكولة ولم يذكر فيها عنوان الكتاب ولا اسم المؤلف ولا اسم ناسخها ولا تاريخ النسخ.

5. نسخة (س): وهي مصورة في مركز جمعة الماجد برقم (19789) عن جامعة الملك سعود برقم (2/6408).

تمتاز هذه النسخة بجودة خطها النسخي المعتاد، وفيها بعض الإضافات المفيدة، غيرَ أنها أقل فائدة من سائر النسخ؛ لأنّ النصف الأسفل من أوراقها أصابته الرطوبة والبلل فأضرّ بها وطمس قسمًا كبيرًا من نصوصها، فضلاً عن السقط الحاصل فيها بمقدار (16) ستة عشر سؤالاً مع أجوبتها.

بدأت هذه النسخة بالبسملة وبعبارة: (وبه نستعين)، ثم بالمقدمة: «الحمد لله رب العالمين جعلنا ما صدق عليه الإنسان...»، وخاتمتها: «لأنه يلزم الإجحاف بهذين الإعلالين بحذف أحد[2] الساكنين وهو غير جائز، تم تم».

ذكر عليها في الصفحة الأخيرة اسم الناسخ وهو محمد بن إسحاق، وتاريخ النسخ سنة 1112هـ، ولم يذكر اسم المؤلف ولا عنوان الكتاب، وهي غير مشكولة أيضًا.

المبحث الثالث: منهج التحقيق

يتلخص المنهج الذي سلكناه في تحقيق هذا الكتاب بما يأتي:

1. نَسْخُ النسخة (ج) التي جعلناها أصلاً، وكتابتها على طريقة الإملاء المعاصر، ثم مقابلتها على باقي النسخ والتنبيه على الفروق بينها وإثبات ذلك في حواشي النص المحقق[3].
2. إذا رأينا أنّ الصواب في عبارة أو كلمة هو المذكور في النسخ الأخرى أثبتنا ما في تلك النسخ، وأشرنا إلى ما في الأصل في الحاشية.
3. وضع العبارة الساقطة من الأصل بين معقوفتين، وما سقط من النسخ الأخر فلا نضعه بين معقوفتين، بل نكتفي بالإشارة إلى العبارة الساقطة في الحاشية.

(1) لم نهتدِ إلى ترجمته فيما رجعنا إليه من مصادر.
(2) في الأصل: (إحدى).
(3) أما ما شاع لدى النساخ من حذف الهمزة أو تسهيلها، أو رسم الصورة على طريقة الرسم القرآني، أو إهمال تنقيط بعض الأحرف أحيانًا فهذا لم ننبه عليه لعدم الجدوى منه، فهو معروف وشائع لدى النساخ القدماء.

4. حَصر عبارة صاحب المقصود بين حاصرتين « »، وتمييز لفظة (قوله) بخط غامق مخالف للخط المستعمل.
5. إكمال عبارة صاحب المقصود في حواشي التحقيق لكي يُفهم المراد منه.
6. ضَبط المشكل من النص، وشرح الألفاظ الغريبة، ووضع علامات الترقيم لتسهيل قراءة النص.
7. تخريج النصوص الواردة في الكتاب ـ وإن كانت قليلة ـ سواء أكانت شواهد أم أقوالاً.
8. التعليق على كلام الإسفرايني إن اقتضت الحاجة إلى ذلك.
9. الإفادة من شروح المقصود الأخرى في الإجابة عن الأسئلة التي طرحها الإسفرايني لتكون أكثر وضوحًا وأنفع للمتلقي.
10. توثيق مسائل الكتاب ونسبتها إلى أصحابها قدر المستطاع.
11. وضع أرقام صفحات النسخة المعتمدة في أثناء الكلام، مع الإشارة إلى الوجه بـ (و) وإلى الظهر بـ (ظ).
12. تقديم دراسة عن المقصود وصاحبه، وكذلك عن الإسفرايني وكتابه (سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف).
13. وضع صور من بدايات نسخ الكتاب الخطية وخواتيمها.

القسم الثاني: سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف محققًا

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

وبه نستعين[2]

الحمدُ للهِ[3] الذي جعَلَنا[4] ما صَدَقَ عليه الإنسان، ووَهَبَ[5] لنا العَطايا الكاملة[6] والأذهان، وما جعَلَنا الكَفَرَةَ[7] والفَجَرةَ ولا الضالِّين والطاغينَ[8] والوزرة[9]. والصلاةُ على مَنْ فُضِّلَ دينُهُ على سائرِ الأديان[10]، ويستفيد مِن نورِهِ[11] النجوم والنيران[12] مُحَمَّد الذي عَرَجَ إلى السماء[13] ونَزَلَ[14] في ليلةِ [القدر][15] مع الفجر[16]، وعلى آله وأصحابهِ أقمارِ الدِّين وشُمُوسِ[17] اليقين، وعلى مَن[18] تبعهم[19] إلى يومِ[20] الدين.

قوله[21]: «الحمدُ للهِ[1]»[2].

---

(1) البسملة لم تذكر في ب.
(2) عبارة (وبه نستعين) لم تُذكر في ب و ظ و ق.
(3) في ب: (به) بدل (لله).
(4) في ب: (الحمدُ به رب العالمين جعلنا)، وفي س: (الحمدُ لله رب العالمين جعلنا).
(5) في ب و س: (وذهب).
(6) في ب: (لنفا كاملة)، وفي س: (لعطيا كالة).
(7) في س: (النكرة).
(8) في ج و ق: (ولا الضالين الطاغين) بلا واو، وفي ظ: (الكفرها والفجرها والضالين الظاغين).
(9) في ج و ب: (والقدرة)، وفي س: (والقردة)، وفي ظ: (والفهرها). والوزَرَة: جمعُ وازر، والوِزْر: هو الحِمْل الثقيل من الإثم. ينظر: العين: (وزر) 380/7.
(10) في ق: (والصلاة على محمد دينه أفضل على ...).
(11) في ظ: (ندن).
(12) قول المؤلف إنّ النجوم والنيران تستفيد من نور النبي ﷺ، هذا من الإطراء الذي نهانا عنه النبي ﷺ بقوله: «لاَ تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ». أخرجه البخاري في صحيحه: 204/4 برقم (3445)؛ لأنّ مثل هذه الأمور الغيبية يحتاجُ إثباتُها والتسليم لها إلى ورودها في كتاب الله تعالى أو صحّتها عن النبي ﷺ. ولا بُدَّ من الإشارةِ إلى أنّ الأحاديث التي تقول: إنه ﷺ خُلِقَ مِن نور هي أحاديث موضوعة كما نبّه على ذلك المحدّثون، وهي أيضًا تخالف ما صَحَّ عن النبي ﷺ الذي أخبر أنّ الملائكة فقط الذين خُلِقوا من نور، دون آدم وبنيه إذ يقول: «خُلِقَتِ المَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ». أخرجه مسلم في صحيحه: 2294/4 برقم (2996)، وينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة: 820/1.
(13) في ق: (إلى الشيء عز في).
(14) في ج: (فينزل)، وفي ب: (رح تنزل)، وفي ق: (فنزل)، وفي س: (ح فنزله).
(15) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.
(16) في ج: (المعراج)، وفي ب و س: (الفرح)، وفي ق: (الفرج). ولعلّ كلمة (الفجر) أدق؛ لأنه يريد بيان أنه صعد ونزل في ليلة واحدة، وحدد ذلك في وقت الفجر.
(17) في ب: (وشموك).
(18) كلمة (من) ساقطة من ج.
(19) في ب: (يتفهم)، وفي ظ: (يتعلم).
(20) كلمة (يوم) ساقطة من ب.
(21) هو مصنّف كتاب المقصود، وقد تقدّم بيانُ ذلك في الدراسة.

إنْ[3] قُلت: ما أصلُ الحَمْد؟

قلت: إنّ أصلَهُ: حَمِدْتُ أو أَحْمَدُ حَمْدًا للهِ[4]، فحُذِف[5] الفعلُ لدلالةِ المصدر عليه[6]، فَعُدِلَ من النصبِ إلى الرفعِ للدوام[7] والثَّبات[8]، فأدخلَ الألف[9] واللام للاستغراق[10] فسقط التنوين؛ لكونِهما ضِدَّيْنِ فصار: الحَمْد لله[11].

فإنْ قُلتَ: ما أصلُ الجلالة[12]؟

قلت: إنّه ليسَ[13] بمشتقٍّ من شيء[14]؛ لأنّ الاشتقاق يقتضي سبق المشتق منه وهو يستلزم[15] حدوث أسمائه[16] تعالى[17]، ولأنّه[18] يلزم أن يكون كلِّيًّا[19] معنًى؛ لأنّ الاشتراك في المعنى من لوازم الاشتقاق، كذا قيل[20].

قوله: «والصلاة[21]»[22].

إنْ[23] قلتَ: لِمَ وُصِفَ[24] النبيُّ ﷺ[25] بهذه الصفاتِ دونَ غيرِها[26]؟

قلتُ: لأنّ هذه الصفات أَلْيَق بالنبوّةِ[1] والرسالة؛ لأنّ الرسلَ إنّما أُرسِلوا للزجر عن [ارتكاب][2] الذنوب والإنذار عن العقاب[3]، والحثّ على طلَبِ الثواب [1/و]، فالوصفُ بها أولى.

---

(1) في ب: (به) بدل (لله)، والمثبت من ظ و س والمقصود: 40.
(2) المقصود: 40، وتمامُ عبارتِهِ: «الحمدُ للهِ الوهّابِ للمؤمنين سبيلَ الصَّواب».
(3) في ظ: (فإنْ).
(4) في ب: (حَمِدتُ حَمدًا وأحمَدُ حَمْدًا به).
(5) في ج و ظ: (فحذفت)، وكلمة (الفعل) ساقطة من ق.
(6) قال سيبويه في الكتاب: 329/1: «واعلم أنَّ (الحمدُ لله) وإن ابتدأتَه ففيه معنى المنصوب، وهو بَدَلٌ من اللفظ بقولك: أحمَدُ الله».
(7) في ظ: (المدوام)، و(الدوام) ساقطة من ق.
(8) في ظ: (والإثبات)، وفي ق: (للثبات). وقد ذكر الزمخشري في الكشاف: 52/1 أنّه عُدِل من النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره.
(9) (الألف) ساقطة من ق.
(10) في ق: (للتعريف). قال الأشموني في شرح الألفية: 17/1: «أصل (الحمدُ لله): أحمَدُ أو حَمِدْتُ حَمْدَ اللهِ؛ فحذفَ الفعل اكتفاءً بدلالةِ مصدرِهِ عليه، ثُم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت، ثم أدخلت عليه (أل) لقصد الاستغراق».
(11) في ب: (به) بدل (لله). وتنظر هذه المسألة في: روح الشروح: 3، والمطلوب: 3، فقد توسعا في بيان ذلك.
(12) في ج: (الجلال)، وفي ب: (به) بدل (الجلالة)، وكُتب فوق (الجلالة) في ق: (وهي لفظة الله).
(13) في ق: (قلت: ليست).
(14) ينظر: الكتاب: 195/2، و 498/3، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجّاج: 25، والزينة في الكلمات الإسلامية: 19/2، واشتقاق أسماء الله للزجّاجي: 29، وأمالي ابن الشجري: 196/2، وشرح أسماء الله الحسنى للرازي: 114، ولسان العرب: مادة (أله) 467/13، والبحر المحيط: 27/1-28، والدر المصون: 24/1، والمصباح المنير: مادة (أله) 20، ونزهة الطلاب: 56، وتاج العروس: مادة (أله) 158/36، والرسالة الكبرى في البسملة: 85.
(15) في ق: (فيلزم).
(16) في ظ: (السمائه).
(17) التحقيق في هذه المسألة ما ذكره الخليل في العين: مادة (أله) 91/4 الذي يتلخص في أنّ لفظ الجلالة ليس من الأسماء التي يجوز أن يُشتَقّ منه فعل، ولا يجوز أن تُطرح منه الألف إنما يبقى اللفظ بتمامه من غير حذف.
(18) في ب و س: (أو لأنه).
(19) الكُلّي: هو ما يَصْدُقُ على أفراد كثيرة، أي: يُجوّز العقلُ صدقهُ على كثيرين كالإنسان والشجر، فكلٌّ منها كُلّيّ؛ لأنّ العقل يجوّز صِدقه على كثيرينَ من أفراده.
وبعبارة أخرى: هو الذي لا يَمنع نفس تصوّر مفهومه من حيث إنّه متصوَّر عن وقوع الشَّرِكةِ فيه بحيث يصحُّ حملُهُ على كلِّ فردٍ من أفرادِهِ كالإنسان، فإنّ مفهومه إذا تُصُوِّرَ لم يمنع من صِدقهِ على كثيرين. ينظر: شرح حسام الدين الكاتي على متن الإيساغوجي: 12، والمطلع: 88، والسُّلّم في علم المنطق: 59، وكتاب المنطق (للدبان): 13.
(20) ينظر: حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف: 37/1، وشرح المواقف للجرجاني: 234/8-235، وحاشية شيخ زاده على البيضاوي: 20/1، والرسالة الكبرى في البسملة: 77، وروح المعاني: 16/1، وقال صاحب منحة المعبود على متن المقصود: مخطوط (3/و): «... في اشتقاقه، قيل: مِن (أَلِهَ)، وقيل: من (وَلِهَ)، وقيل: مرتَجَل لا اشتقاقَ له، واختاره إمامُنا أبو حنيفة النعمان والشافعي والخليل».
(21) في ب: (وصلاة).
(22) المقصود: 40، وتمامُ عبارته: «والصلاةُ والسلامُ على نبيِّهِ مُحَمَّدٍ الزاجرِ عن الإذناب، الحَاثِّ على طلبِ الثواب». ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنّ كلمة (نبيّه) هكذا هي في المطبوع من المقصود: 40، وكذلك ورد في نسخة خطية منه: 178، وفي إمعان الأنظار: 6، ووقع في المطلوب: (رسوله) بدل (نبيّه)، وكذلك في روح الشروح: 6، ولكنه أشار إلى أنّه في بعض النسخ: (نبيّه). وورد تعليق في ق على قول صاحب المقصود: (الإذناب)، إذ قال: «إشارةً إلى أنّ الإذناب في عبارة المصنف هي مصدر لا جمع كما توهّمه الأكثرون»، وهذا ما أكده صاحب منحة المعبود: مخطوط (2/ظ)، إذ قال: «(الإذناب) بكسر الهمزة: مصدر (أذنَبَ) متعلق بالزاجر، أي: عن الإتيان بفعل الذنب».
(23) في ب و س: (فإنْ).
(24) كلمة (وصف) ساقطة من ظ.
(25) في ب: (عليه وسلّم).
(26) يقصد بالصفات ما ذكره المصنف، وهي قوله: «الزاجر عن الإذناب، الحاثّ على طلب الثواب».

فإنْ قُلْتَ: إنّ (خَيْرًا)[4] اسمُ تفضيل[5] فوزنُهُ (أَخْيَر)، فلِمَ قالَ[6]: خَيْر[7]؟

قلت: نَعَمْ، إلّا أنّهُ أُعِلَّ بالنَّقْل[8] والاستغناء[9]، وكذا نقيضُهُ[10].

قوله: «فإنّ العربيةَ»[11].

إنْ[12] قلت: ما الفائدةُ في قوله: «فإنّ العربيةَ وسيلةٌ»؟

قلتُ: كأنّهُ[13] جوابُ طاعِنٍ طَعَنَ[14] المصنّف[15] [رحمه الله][16] فقال: العربيةُ ليستْ بمقصودة والشغلُ بها[17] سفسطة[18].

أجاب[19] المصنّفُ ـ رَحِمَهُ الله[20] ـ [عنه][21] بأنّ العربيّةَ وسيلةٌ إلى العلوم[22] الشرعية، والعلومُ الشرعيّةُ مقصودة، والوسيلةُ إليها مقصودة أيضًا[23]، فلا يكون الشغلُ بها[24] سفسطة[25].

فإنْ قلت: إنّ ما صارَ به[26] كثيرًا هو المصادر لا الأفعال[27]؟

قلت: المراد من الأفعال هاهنا[28] الأفعال الحقيقيّة التي هي[29] المصادر، فلا يَرِدُ ما ذكرتُم. أو نقول: إنّ المراد[30] (من الأفعال) بيانُ الكثيرِ[31] لا القليل[32].

---

(1) كلمة (بالنبوّة) ساقطة من ظ.
(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.
(3) في ب غير واضحة، وأما في ظ فهكذا: (لزجر عن الذنوب والإذناب عن العقاب)، وفي س: (عن الإذناب في الإنذار عن العاقب).
(4) في ق: (الأخير). قال مصنف المقصود: 40: «وعلى آلِهِ وأصحابه، خير الآل وخير الأصحاب».
(5) في ج و ق و س: (اسم التفضيل)، وفي ظ: (الاسم التفضيل).
(6) في ق: (قيل).
(7) في ج و ب و س: (خيرًا).
(8) الإعلال بالنقل لا يصح في هذا الموضع، والصواب أن يُقال: التخفيف بالنقل، وهو حاصل بنقل حركة الياء (عين الكلمة) إلى الخاء الساكنة (فاء الكلمة). وفي ذلك لا يحصل إعلال. ينظر موضوع الإعلال بالنقل في: شرح الأشموني: 4/121-122، وشذا العرف في فن الصرف: 136-137.
(9) في س: (والاستغفار به).
(10) أي: كلمة (شَرّ)، ذكر ذلك ديكنقوز في شرح المراح: 68، إذ قال: «ويدخل فيه (خَيْرٌ وشَرٌّ)؛ لكونهما في الأصل (أَخْيَر وأَشْرَر)، فخُفِّفَا بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال». وينظر: لسان العرب: مادة (خير) 4/264-265، والمصباح المنير: 185 و309، وإمعان الأنظار: 7، وروح الشروح: 7.
(11) المقصود: 40، وتمامُ عبارته: «أمّا بعدُ: فإنّ العربيّة وسيلةٌ إلى العلوم الشرعيّة، وأحدُ أركانِها التصريف؛ لأنّه به يصيرُ القليلُ من الأفعال كثيرًا. واللهُ الموفّقُ والمُرشِد».
(12) في ب و ظ: (فإنْ).
(13) في ظ: (كان).
(14) في ج و ب و ظ: (جواب عن طعن)، وفي س: (جواب طاعنه طعن المصنف).
(15) في النسخ الخمس: (المص)، وهي اختصار لكلمة المصنف، وقد ثبّتناها كاملةً أينما وردت بلا تنبيه على ذلك، اكتفاءً بهذا التنبيه.
(16) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.
(17) في ظ: (واشغل)، وفي س: (والاشتغال).
(18) في ظ: (سقطة)، وفي س: (بها نفسي سفسطة).
(19) في ق: (فأجاب).
(20) عبارة (رحمه الله) لم تُذكر في ج و ظ و س.
(21) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.
(22) في ظ: (علوم).
(23) في ب و س: (والوسيلةُ إليها مقصودةٌ أيضًا).
(24) في ج: (إليها).
(25) كُتب في ظ فوق كلمة سفسطة: (زائد)، وكأنّه تفسير لها. قال الزبيدي في تاج العروس: 19/186: «السفسطة: كلمة يونانية معناها: الغلط، والحِكْمة المُموَّهة». وقال مؤلفو المعجم الوسيط: سفسط أي: غالط وأتى بحِكْمة مُضَلِّلة، والسفسطة: قياسٌ مركب من الوهميّات، والغرض منه إفحامُ الخصم وإسكاتُه. والسوفسطائية: فرقة يُنكِرون الحسّيات والبديهيّات وغيرها. الواحد: سوفسطائي. ينظر: المعجم الوسيط: 433، وينظر أيضًا: التعريفات: 99، والكليّات: 849، وكشّاف اصطلاحات الفنون: 2/665، ومعجم اللغة العربية المعاصرة: 2/1073 مادة (سفسط).
(26) في س: (ما صار ما به).
(27) قال صاحبُ المقصود: 40: «وأحدُ أركانها التصريف؛ لأنه به يصيرُ القليلُ من الأفعال كثيرًا».
(28) في ق: (هنا)، و(هاهنا) ساقطة من س.
(29) في ب: (الحقيقي الذي هو).
(30) كلمة (المراد) ساقطة من ب و ظ و ق و س.
(31) في ق: (لكثيرًا لا للقليل).
(32) في ظ: (إنّ من أفعال بيان لكثير إلا للتقليل). قال البركلي في إمعان الأنظار: 9: «قوله: (من الأفعال) بيان لقوله: القليل، فيكون المراد منها هاهنا الأفعال الحقيقية وهي المصادر، أو لقوله: كثير، فيكون المراد منها الأفعال المصطلحة وهي الماضي والمضارع والأمر والنهي، ولكن يردُ عليهما أنّ القليل الصائر كثيرًا عامٌّ لكلِّ فرد، فيتناول الجامد للصائر مثنًّى ومجموعًا ومصغَّرًا ونحو ذلك، وكذا الكثير؛ لأنّ بحث الصرف عامٌّ، فلا وجهَ للتخصيص بالذكر، اللهُمَّ إلّا أن يُقال: اكتفى بذكر أعظم الأقسام كما اكتفى ببيان أحدهما بناءً على أنّ أكثر الأبحاث في هذه الرسالة عنه». وقال السبروي في روح الشروح: 8: «...

قوله: «الأفعالُ على ضربينِ»[1].

إنْ[2] قلت: لِمَ لَمْ يذكر الأسماء والحروف؟

قلت: لقلّة تصرُّفِها[3]، ولعدَمِه[4].

قوله: «فالثلاثيّ»[5].

إنْ[6] قُلتَ: القياس[7] (ثَلاثي) بفتح الثاء الأولى[8]؛ لأنّه منسوب إلى (ثَلاثة).

قلتُ: هذا شاذٌّ، وكذا في (الرُّباعيّ) وغيره[9].

فإنْ قلت: لِمَ قَدَّمَ الثلاثيّ على الرُّباعيّ[10]؟

قلت: لأنّ الثُّلاثيَّ مُقدَّم طبعًا، فقدَّمه[11] [المصنّف][12] وَضْعًا ليوافقه[13].

فإنْ قلتَ: لِمَ قدّمَ الأبواب الثلاثة[14] على غيرها[15]؟

قلتُ: لِفتحِ[16] عينِ ماضيها، والفتح لخفته أحقُّ بالتقديم[17].

فإنْ قُلت: مِمَّ[18] علمتَ[19] أنّ الفتحَ أخفّ؟

قلت: لكونهِ غيرَ محتاجٍ إلى تحريكِ عُضْوٍ[20].

فإنْ قلت [1/ظ]: لِمَ قدّمَ الأول على الثاني[1]؟

(به) أي: بسبب التصريف لا بغيره، (يصير القليلُ من الأفعال) أي: كائنًا ما كان أنواع الفعل (كثيرًا) مختلفًا بالصيغة والدلالة فتحصل كلمات كثيرة». وقال صاحب المطلوب: «... (يصير القليل) وهو ضد الكثير والمراد المصدر، (من الأفعال) المشتقة منه... (كثيرًا) وهو ضد القليل، والمراد من الكثير هاهنا الأفعال المشتقة من المصدر كما وصفناه، وهي الماضي والمضارع والأمر والنهي وغير ذلك». ومثال ذلك: (الضَّرْب) هو مصدر يُشتقُّ منه: (ضَرَبَ، ويَضْرِبُ، واضْرِبْ، ولا تَضْرِبْ... إلخ). المطلوب: 9، وينظر: إزالة القيود: 18.

(1) المقصود: 40، وتمام عبارته: «الأفعالُ على ضربين: أصليٌّ وذو زيادة».

(2) في ب و ظ و س: (فإنْ).

(3) أي: الأسماء. وفي ق: (التصرف).

(4) في ب: (ولعدمها)، وأثبتنا ما في ج و ظ و ق و س؛ لأنّ المقصود عدم التصرف في الحروف، وليس عدم الحروف. قال الثمانيني في شرح التصريف: 191: «فالحرف لا يوزن؛ لأنّ الغرض بالوزن أنْ يُعرَفَ الأصليُّ من الزائد، والحروفُ لا يُعرَفُ لها اشتقاقٌ ولا أصلٌ أُخِذت منه فتُرَدُّ إليه؛ فلأجل هذا لم توزَن». وقال صاحبُ المطلوب: «وإنّما لم يذكر الحروف لعدم تصرفها، ولم يذكر الأسماء أيضًا مع أنّ لها تصريفًا من التوحيد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتصغير والنسبة؛ لأنه أراد بيان حصر الأفعال لا حصر الأسماء». المطلوب: 9. وقال البركلي في إمعان الأنظار: 9: «وإنّما خَصَّ الأفعالَ بالذكر مع أنّ الاسم أيضًا مشتمل على ضربين؛ لقلّة البحث عنه في هذا المختصر، وأما الحرف فلا يبحث عنه في الصرف لعدم تصرفه». وقد ذكر ابن جني في المنصف: 7/1 أنّ علم التصريف لا يتناول دراسة الحروف؛ لأنها مجهولة الأصول فلا يُعرَفُ لها اشتقاق.

(5) المقصود: 40، وتمامُ عبارتِه: «فالأصليُّ على ضربين: ثلاثيّ ورُباعيّ، فالثلاثيُّ: ما كان ماضيهِ على ثلاثةِ أحرف، وهو ستةُ أبواب».

(6) في ب و ظ و س: (فإن).

(7) في ظ و ق: (إنّ القياس).

(8) في ج: (الأول).

(9) قال صاحب المطلوب: 10: «قيل: ضمُّ الثاء الأولى في قوله: (ثُلاثيّ) وضَمُّ الراء في قوله: (رُباعيّ) شاذّ، إذ الأول منسوب إلى (ثَلاثة)، والثاني منسوب إلى (أربعة)، فالقياسُ (ثَلاثيّ) بفتح الثاء، و(أربعيّ) بسكون الراء وبلا مد الباء...»، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين: 1/413-414، وتاج العروس: مادة (ثلث) 107/5.

(10) تقدّم نقل كلام المصنف آنفًا.

(11) في ج و ب و س: (وقدمه)، وفي ل: (وقدّم).

(12) ما بين المعقوفتين زيادة من ظ.

(13) قال صاحب المطلوب: 10: «وإنما قدّم الثلاثي على الرباعي في الوضع ليوافق الوضعُ الطبعَ؛ لأنّه مقدَّمٌ عليه طبْعًا. وقيل: إنّما قُدّم عليه، إذ الثلاثي أصل بالنسبة إلى الرباعي، وإنّما قُدِّمَ الثلاثي المجرّد على المزيد فيه؛ لأنّ المجرّد أصل بالنسبة إلى الزائد، والأصلُ أولى بالتقديم».

(14) في ب: (الثلاثي).

(15) قال صاحب المقصود: 40: «فالثلاثي: ما كان ماضيهِ على ثلاثة أحرف، وهو ستةُ أبواب: الباب الأول: (فَعَلَ يَفْعُلُ) بفتح العين في الماضي وضمِّها في الغابر. والباب الثاني: (فَعَلَ يَفْعِلُ) بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر. والباب الثالث: (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتحها في الماضي والغابر. والباب الرابع: (فَعِلَ يَفْعَلُ) بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر. والبابُ الخامس: (فَعُلَ يَفْعُلُ) بضمِّها في الماضي والغابر. والباب السادس: (فَعِلَ يَفْعِلُ) بكسرها في الماضي والغابر». ومراد المصنف بالغابر أي: المضارع. ينظر: المطلوب: 11.

(16) في ج و ب: (بفتح).

(17) في ظ: (بالتقدّم). ورد في المطلوب: 12: «وإنّما قدّم الأبنية التي تجيء مِن (فَعَل) بفتح العين على الأبنية التي تجيء من (فَعِلَ) بكسر العين، ومِن (فَعُلَ) بضم العين؛ لأنّ (فَعَلَ) بفتحها أقوى منهما؛ ولهذا تجيء الأبنية منه أكثر منهما».

(18) في ج و ظ: (مما)، وفي ب و س: (بما). والصواب ما في ق لأنّ (ما) الاستفهامية تُحذف ألفها إذا سبقها حرف جر.

(19) في ظ: (عملت).

(20) في ب: (عوض).

وما[2] قيلَ[3] في جوابه [من][4] أنّ مخالفةَ حركة[5] عين مضارعه لتدلَّ على مخالفة[6] معناه لمعنى الماضي أقلّ[7] من مخالفة الثاني وهو قبل[8] الكثير؛ لأنّ الضمَّ بين الفتح العلوي والكسر السفلي ليس[9] بسديد[10]؛ لأنّ نظرهم إلى[11] الاختلاف على[12] هذا يلزم أن يتقدّم[13] الثاني[14] عليه لوجود المخالفة[15] [التامّة الدالّة على مخالفة[16] المعنى[17]][18] كما قدّمه[19] بعضهم[20] نظرًا إلى هذا الوجه.

قلتُ: الأَوْلَى في الجواب أنْ يُقال: وإنّما قَدَّم الأول على الثاني[21]؛ اعتبارًا لكثرتِه[22]؛ لأنّ[23] استعمالَ الكلمة في ذلك الباب أكثر بالنسبة إلى[24] سائر الأبواب.

فإنْ قلتَ: لِمَ قدّم الثاني على الثالث[25]؟

قلت: لوجود المخالفة الدالّة على مخالفة المعنيين[26] في الثاني دون الثالث.

فإنْ قلت: فعلى هذا يلزمُ أن يُقدَّمَ[27] الرابع على الثالث[28].

[قلت: لا تنسَ ما أسلفتُ لك في تقديم الأبواب الثلاثة[29]][30].

فإنْ[31] قلت: لِمَ قدَّم الرابع على الخامس[32]؟

---

(1) قال صاحبُ المطلوب في بيان ذلك: «إذ الضمُّ أقوى الحركات، والكسر أضعفُها، فقدّمَ الأقوى على الأضعف. أو لأنّ الضمَّ علويّ والكسرَ سُفليّ، والعلويُّ مقدَّمٌ على السُّفلي في الحرمة فقدّمه عليه في الوضع والمرتبة. أو لأنّ مجيء (يَفْعُل) بضمِّ العين من (فَعَلَ) بفتح العين سماعي، ومجيء (يفعِلُ) بكسر العين من (فَعَلَ) بفتحها قياسي، والسماعي مقدَّمٌ على القياسي». المطلوب: 11.

(2) كُتب فوقها في ق: (مبتدأ).

(3) في س: (قلتُ: لأنّهُ علويّ، والعلوي مقدّم على السفلي، ولكثرة استعماله عن سائر الأبواب). ولم يذكر ما ورد في ج و ب و ظ.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ب و ق.

(5) (حركة) ساقطة من ق.

(6) في ظ: (المخالفة).

(7) في ج و ب و ق: (قليل)، وفي ظ: (قبل). وما أثبتناه هو المناسب للسياق. وكُتب فوقها في ق: «خبر (أن) في (أنّ مخالفة)».

(8) في ب: (قليل).

(9) كُتب فوقها في ق: (خبر مبتدأ).

(10) في ب: (يريد)، وفي ظ: (بشديد)، وكُتب فوقها في ق: (وليس بمستقيم).

(11) في ب و س: (في).

(12) في ج و ظ و ق: (فعلى).

(13) في ب و ظ و ق: (يقدّم).

(14) في ج: (الثلاثي).

(15) في ج: (المخالفة المعنيين كما قدّم).

(16) في ظ: (يخالف).

(17) في ب: (العين).

(18) ما بين المعقوفتين ساقط من ج، وفي ق: (مخالفة المعنيين في الثاني).

(19) في ج: (قدم).

(20) ينظر: روح الشروح: 11. وورد فيه: «اعلَمْ أنّ منهم مَن نظر في ترتيب الأبواب إلى شدة اختلاف حركة العين؛ لأنها أدلُّ على اختلاف معاني الأبواب، فقدّم باب (ضرَب)؛ لأن الاختلاف بين الفتح والكسر أكثر منه بين الفتح والضم؛ لأن الفتح علويّ والكسر سفلي والضم بينهما، فهو أحق بكونه من دعائم الأبواب. ومنهم من اعتبر الأولية على المعنى والأكثرية اشتقاقًا، فقدّم باب (نصَر) لكثرةِ لغاته ومعانيه، ولذا يُرَدُّ إليه أكثر الأبواب عند بناء المغالبة».

(21) في ج و ظ: (إنما قدّمه عليه)، وفي ق: (إنما قدمه عليه نظرًا إلى أن الضم علوي وأنه أقوى).

(22) في ج: (اعتبار الكثرة).

(23) في ظ: (إلى أنّ).

(24) في ب: (على).

(25) قال صاحب المطلوب في بيان ذلك: «لأنّ صيغة الماضي والمضارع مختلفة في هذا الباب ومتّفقة في ذلك الباب، والمختلف مقدَّم على المتفق عند الصرفيين». المطلوب: 12.

(26) في ب: (العين).

(27) في ج و س: (يتقدم).

(28) في ب: (الخامس)، وهو وهم.

(29) في ج: (الثالثة) بدل (الثلاثة)، وفي س: (قلتُ: لأنّ أبواب الرابع سفلي؛ ولذا لا يتقدم).

(30) في هذا الموضع حصل سقط من ب و س إلى قوله: (الأبواب الثلاثة)، ورُسمت (الثلاثة) في ظ هكذا (الا لثلثة). قال صاحب المطلوب في سبب تقدّم الباب الثالث على الباب الرابع: «لأنّ الفتح أصل، والكسر فرع، والأصلُ مقدَّمٌ على الفرع. أو لأنَّ الفتحَ علويّ، والكسر سفلي... فقدّمه عليه. أو لأنّ الفتح غير محتاج إلى تحريك عضو عند التلفظ بخلاف الكسر ويكون أخف الحركات، والطبائع تميل إليه، فيكون أحقَّ بالتقديم». المطلوب: 12.

(31) من هنا حصل سقط في ب إلى قوله: (الخامس).

(32) قال صاحب المطلوب في بيان ذلك: «لأنّ في هذا الباب يحتاج إلى تحريك عضوٍ واحد لأجل الكسر وهو الفك الأسفل، وفي ذلك الباب يحتاج إلى تحريك العضوين لأجل الضم وهما الشفتان، فيكون هذا الباب أخفَّ بالنسبة إلى ذلك الباب، والأخفُّ أولى بالتقديم». المطلوب: 12.

قلت: لكون عين ماضيه مكسورًا، والكسر[1] أخفُّ[2] من الضم، [والخفيف أولى بالتقديم][3]، وأيضًا[4] عين مضارعه مفتوح[5]، والفتحُ [كذلك][6] أخفُّ[7] من الضمّ، على أنّ المخالفة[8] المطلوبة[9] ثابتة في الرابع دون الخامس.

فإنْ قلت: من أينَ عرفتَ أنّ الكسر أخفُّ[10] من الضمّ؟

قلت: لأنّ الكسر يحتاجُ إلى تحريك عضوٍ واحد وهو الحنَك الأسفل، والضمّ يحتاج إلى تحريك العضوين الشفتين[11].

فإن قلت: لِمَ لا يجيء[12] المضارع مضمومَ العين من هذا الباب؟

قلت: لئلا يتحرّك حرف واحد بالأثقل [2/و] بعد الثِّقَل[13].

فإنْ قلتَ: لِمَ قدَّم الخامس على السادس مع كسر عين ماضيه[14]؟

قلت: نظرًا إلى أنّ الضمّ [فوقي وأقوى][15].

فإنْ قلت: لِمَ لمْ يجئْ من هذا الباب ما يُفتح[16] عين مضارعه[17] وما يُكسر؟

قلت: لأنّ موافقة الثقيل[18] أخفُّ من مخالفة الخفيف[19]، ولا شكّ[20] بأنّ المخالفة[21] مطلوبة؛ لأنه دليل بعد الوقوع[22].

قوله: «والرُّباعيّ»[23].

إنْ قلتَ: لمَ جاء بابٌ واحد من الرباعي[24]؟

قلت: لكثرة[25] حروفه[26]، فلو جاء أبنية كثيرة لَلَزِمَ[27] الثقل.

[فإنْ قلت: لِمَ قال: «وهو بابٌ واحد» ولم يكتفِ[28] بقوله: «باب فَعْلَلَ»[29]؟ بناءً على أنّ المبتدأ والخبر إذا كانا[1] معرفتين يفيد الحصر[2].

---

(1) في ب و ق و س: (فالكسر).
(2) في النسخ الخمس: (خفيف). والصواب ما أثبتناه.
(3) ما بين المعقوفتين زيادة من س.
(4) كلمة (أيضًا) ساقطة من ب، وفي س: (أيضًا وعين).
(5) في س: (مفتوحًا).
(6) ما بين المعقوفتين زيادة من س.
(7) في ب: (خف).
(8) كلمة (المخالفة) ساقطة من ب و س.
(9) في ب: (مطلوبة).
(10) في ج و ب و ق و س: (خفيف).
(11) في ج: (عضوين بالشفتين)، وفي ب: (العوضين الشفوتين).
(12) في ج و ظ و ق: (لمَ لمْ يجئْ).
(13) في ج: (بالأثقل أثقل بعد الثقيل)، وفي ب: (بعد الأثقل)، وفي ق: (بعد الثقيل).
(14) قال صاحب المطلوب في بيان ذلك: «لأنّ الضمَّ أقوى الحركات، والكسر أضعفها... أو لأنّ مجيء الكسر فيهما على الشذوذ والندرة فقدّمه عليه. وأمّا تقديم بناء (فَعِلَ) بكسر العين على بناء (فَعُلَ) بضم العين مع أنّ الضمّ أقوى الحركات نظرًا إلى كثرة مجيء الأبواب منه بالنسبة إليه». المطلوب: 12.
(15) في ج: (فوقي)، وفي ب: (قوي)، وفي ظ و س: (أقوى).
(16) في ب: (بالفتح).
(17) في س: المضارع.
(18) في ج و ق: (الموافق الأثقل)، وفي ب: (الثقل)، وفي ظ: (لأنّ هذا الأثقل)، وفي س: (الأثقل). وما أثبتناه هو الأنسب للسياق.
(19) في ج: (المخالفة الأخف والخفيف)، وفي ظ: (لأخف والخفيف)، وكلمة (لأخف) لعلَّ صوابها (للأخف)، وفي ق: (المخالف الأخف والخفيف)، وفي س: (الأخف).
(20) في ج و ظ و ق: (ولا يناقش بأنّ)، وأشير في حاشية س إلى أنّه في نسخة (ولا يناقش).
(21) في س: (مخالفة).
(22) في س: (الوقع).
(23) المقصود: 40، وتمام عبارته: «والرباعي المجرّد: ما كان ماضيه على أربعة أحرف، وهو باب (فعلل)، وهو بابٌ واحد، نحو: (دحرجَ)».
(24) قال صاحب المطلوب في بيان ذلك: «لأنه ثبتَ بالاستقراء أنه باب واحد فقط. أو لأنّه ثقيل لكثرة حروفه، ولم يتصرفوا فيه كما تصرفوا في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها، بل التزموا الفتحات لخفتها وثقل الرباعي فصار بابًا واحدًا». المطلوب: 14، وينظر: روح الشروح: 14.
(25) في ظ: (لكثر).
(26) في س: (لكثرة حروفه واستعماله)، ولم يُذكر باقي الكلام.
(27) في النسخ المخطوطة: (يلزم). والصواب ما أثبتناه.
(28) في ب: (يكتفي).
(29) تقدّم تخريج قول صاحب المقصود آنفًا.

قلت: تأكيدًا ولئلا يلتبس بـ (جَلْبَبَ)[3]][4].

فإنْ قلت: لِمَ لَمْ يَقُل[5]: الملحقات سوى (سَلْقى[6]، وحَوْقَلَ، وبَيْطَرَ[7])[8] بالنقل والقلب والإدغام[9]؟

قلت: لئلا يبطل الإلحاق[10].

فإنْ قلت: لِمَ[11] أُعِلَّ (سَلْقَى)[12]؟

قلت: لأنّه لا يَبطل الإلحاق بتغييرِ آخِرِ الكلمة؛ لكونه محلَّ التغيير[13].

قوله: «ومَزِيْد الرُّباعي»[14].

إن قلت: بمَ يتفرق[15] الافْعنلال من مزيد الثلاثي، من الافعنلال[16] من مزيد الرباعي؟

---

(1) في س: (كان).
(2) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: 52/4، والتحبير شرح التحرير في أصول الفقه: 2961/6.
(3) في ب: (الجلبب).
(4) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ظ و ق. وأصل الفعل (جلبب) هو (جلبَ) زيدت عليه الباء فصار ملحقًا بـ (دحرَجَ) في جميع تصاريفه، نحو: (جَلْبَبَ يُجَلبِبُ جَلْبَبَةً وجِلْبابًا) مثل: (دحرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرجةً ودِحْرَاجًا)، ولم يُدغَم الحرفان المتماثلان في (جلبَبَ)؛ لأنّ الإدغام مبطِل للإلحاق، أي إنه يبطل الموافقة في الوزن. ينظر: المنصف: 83/1، وشرح الملوكي: 64، ولسان العرب: مادة (جلب)، وروح الشروح: 15، والمطلوب: 15، والمستقصى في علم التصريف: 297/1.
(5) في ج و ق: (يعل).
(6) في ب و س: (اسلنقى)، والمثبت من ج و ظ و ق والمقصود: 40.
(7) تحدّث صاحب المطلوب عن هذه الأفعال فذكر أن أصل (حوقل) هو (حقَلَ) بمعنى ضَعُفَ، فزيدت الواو بين الحاء والقاف فصار (حوقَلَ) على وزن (فَوْعَلَ)، وهو لازم ملحق بـ (دحرجَ) لصدق تعريفه بهما نحو: (حوقلَ يُحوقِلُ حَوقَلةً وحيْقالاً)؛ لأنّ أصله (حوْقالاً)، قُلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها. أما (بيطرَ) فأصله (بطر) أي: شقّ، فزيدت الياء بين الباء والطاء، فصار (بيطرَ) على وزن (فَيْعَلَ)، وهو لازم ملحق بـ (دحرج)، نحو: (بَيْطرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وبيْطاراً). وأصل (سَلقَى) هو (سَلَقَ) أي: عَمِلَ عَمَلَ الجلوس، فزيدت الياء في الآخر فصار (سَلقى) على وزن (فَعْلى)، وهو متعدٍّ ملحق بـ (دحرج) نحو: (سَلقى يُسلقي سَلْيَقةً وسِلْياقًا). ينظر: المطلوب: 14-15، ولسان العرب: المواد (حقل، وبطر، وسلق).
(8) قال صاحبُ المقصود: «وقد يكون ستة أبواب يُقال لها: الملحق بالرباعي، وهي باب (فَوْعَلَ) نحو: (حَوْقَلَ)، و(فَعْوَلَ) نحو: (جَهْوَرَ)، و(فَعْيَلَ) نحو: (عَثْيَرَ)، و(فَيْعَلَ) نحو: (بَيْطَرَ)، و(فَعْلى) نحو: (سَلقى)، و(فَعْلَلَ) نحو: (جَلْبَبَ)». المقصود: 40. وقوله: «وهي باب فوعَلَ» هكذا في المطبوع، وفي النسخة الخطية: 180: «وهو باب فوعَلَ»، وكذلك في شروح المقصود. ينظر: إمعان الأنظار: 14، وروح الشروح: 14، والمطلوب: 14. ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنّ هذه الأبواب الستة ــ المذكورة آنفًا في كلام صاحب المقصود ــ إنما عُدَّت ملحقة بالرباعي لِما يأتي:
1. لأنه لا يمكن عدُّها من الرباعي المجرد، إذ يمكن الاستغناء عن الحرف الزائد وتبقى الأحرف الثلاثة مؤدية معنًى من المعاني، كأن تقول: حَقَلَ، وجهر، وعثر، وبطر، وسلق وجلب).
2. لا يمكن عدُّها من الثلاثي المزيد فيه حرف واحد؛ لأنّ المزيد فيه حرف واحد على الثلاثي إما همزة في أوله نحو: (أكرمَ)، وإما من جنس عين فعله مثل: فرَّحَ)، وإمّا ألف بين الفاء والعين نحو: (قاتَلَ)، وليست هذه الستة واحدًا منها. ونظرًا إلى اتفاق مصدرها ــ في الوزن ــ بمصدر (دحرجَ) عُدَّت ملحقة بالرباعي، إذ يُقال: (حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقلةً وحيْقالاً)، كما يقال: (دَحْرَج يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا)؛ لأنّ حقيقة الإلحاق اتحاد المصدرين المُلحَق ــ وهو حَوْقلةً وحيقالاً ــ والمُلحَق به ــ وهو دَحْرجةً ودِحْراجًا ــ وهكذا يُقال في بقية الأبواب. ينظر: إزالة القيود: 27.
(9) في ظ و ق: (بالنقل والقلب وبالنقل والإدغام)، وفي س: (بالنقل والقلب والنقل والإدغام).
(10) كلمة (الإلحاق) ساقطة من ب. والإلحاق: جعل الثلاثي على زنة الرباعي في المصدر والتصريفات. شرح عصام الدين الإسفراييني على الشافية: 19، وزاد السبروي: «وشرط الإلحاق اتحاد مصدري الملحق والملحق به وموافقة اللفظين أصلاً وزيادة، والمراد من المصدر المصدرُ الأول دون الثاني لعدم اطّراده، فإنّ مصدر (عربَدَ، وقَحْطبَ) يجيء (فَعْلَلةً) لا (فِعْلالاً)، فخرج باب الإفعال عن كونه ملحقًا بـ (دَحْرَجَ)». روح الشروح: 14، وينظر: المقتصد في شرح التكملة: 1076/2، وشرح الشافية للرضي: 40/1، وجامع الدروس العربية: 158، والواضح في الصرف: 53.
(11) تكررت (لِمَ) في ب.
(12) في ب و س: (اسلنقى). والإعلال الحاصل في (سَلقى) هو قلب الياء ألفًا، إذ الأصل فيه (سلقَيَ)، فلمّا تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها قُلبت ألفًا. ينظر: روح الشروح: 15، والمستقصى في علم التصريف: 300/1، 1171/2. وقال السبروي في بيان سبب الإعلال: «وإنما أُعِلَّ (سَلقى) دون الأفعال السابقة؛ لِما تقرّر من أنّ المُلحَق يجب أن يكون مثل المُلحَق به لفظًا، فلا يُعل ولا يُدغم لئلا يبطل الإلحاق، ولا يبطل بقلب الآخر ألفًا؛ لأنه كالوقف». روح الشروح: 15. فالإعلال في (سلقى) جرى على آخر الكلمة، وذلك لا يفوتُ به الوزن؛ لأنّ الآخر يُصبح ساكنًا، فيكون كالموقوف عليه بالسكون، والوقف على آخر الكلمة بإسكانه لا يفوت به وزنها. ينظر: جامع الدروس العربية: 158. وقال البركوي: «إنّما لم يُعَلّ في الأربعة المتقدمة ــ أي: حوقل، وجَهْوَرَ، وعَثْيَرَ، وبَيْطَرَ ــ ولم يُدغم في الأخير ــ أي: جلبَبَ ــ لئلا يبطل الإلحاق، وإنّما أُعِلَّ الخامس ــ أي: سَلقى ــ لأنه لا يبطل الإلحاق بتغيير آخر الكلمة». إمعان الأنظار: 14.
(13) في ب: (التغيّر).
(14) المقصود: 40، وتمامُ عبارتهِ: «وأمّا المزيدُ فيه فنوعان: مزيد على الثلاثي، ومزيد على الرباعي، فمزيد الثلاثي على أربعة عشر بابًا: وهي ثلاثة أنواع: رباعي، وخماسي، وسداسي»... ثم ذكر الرباعي والخماسي وأبوابهما، ثم قال: «والسداسي» وذكر أبوابه ومنها: «افْعَنْلَلَ نحو: اقْعَنْسَسَ». ثم قال: «ومَزيد الرباعي على ثلاثة أبواب: وهي على نوعين: خماسي وسداسي، فالسداسي: وهو بابان»، وذكر منها: «افْعَنْلَلَ نحو: احْرَنْجَمَ». فـ (اقعنسس) أصلُهُ (قَعَسَ)، أي: إنّ الهمزة والنون وإحدى السينين زوائد، وهذا الباب ملحق بـ (احرنجَمَ) من مزيد الرباعي لصدق تعريف الإلحاق بينهما. و(احرنجَمَ) أصله (حَرْجَمَ)، فالهمزة والنون فيه زائدتان. ينظر: روح الشروح: 1/-19، والمطلوب: 18-19.
(15) في ج و ظ: (لِمَ لمْ يفرق...)، وفي ب: (مما يتفرق)، وفي ق: (بأيِّ شيء يفرق)، وفي س: (ما يفرق...). والصواب ما أثبتناه.
(16) في ج و ب و ظ و س: (والافعنلال) بدل (من الافعنلال).

قلت: بتكرير اللام في الأول دون الثاني[1]، وأيضًا إنْ حذفتَ منه ثلاثة أحرف فإنْ بقيَ المعنى الأول بعد الحذف فهو من مزيد الثلاثي لا السداسي ولا من مزيد الرباعي والسداسي[2].

قوله: «فصل: في الوجوه التي[3]...»[4].

إنْ[5] قلت: لِمَ قّدم المصدر على غيره؟

قلت: لأصالته على المذهب[6] الأصحّ[7][8]. فإنْ قلتَ: لِمَ انحصرَ المُخْرَجُ من المصدر في الستة[9]؟

قلت: لأنّ[10] ما اشتُقَّ منه إمّا أن يكون فعلاً إخباريًّا[11] فإنْ لم يتعاقب في أوله[12] إحدى الزوائد الأربع[13] فهو الماضي، وإنْ يتعاقب[14] فهو المضارع؛ أو فعلاً إنشائيًّا[15]، فإنْ كان طلبًا فهو[16] الأمر، وإن كان [2/ظ] تركه فهو[17] النهي، وإمّا أن يكون[18] اسمًا، فإنْ كان لمَن[19] صدر عنه الفعل فهو [اسم][20] الفاعل، وإن كان لمن وقع عليه الفعل فهو [اسم][21] المفعول[22].

فإنْ قلتَ: لِمَ لمْ يذكر باقي اللواحق[23]؟

قلت: أما النفي والجحد فلشبه صورتيهما[24] بصورة النهي[25]، وأما اسما[26] الزمان والمكان فلِاتّحادِ صورتيهما[27] بصورة المفعول في زيادة الميم المفتوحة[28] في أوله[29]، وأما اسم الآلة فلشبه[30] صورته بصورة اسمَي[31] الزمان والمكان[32].

---

(1) قال التفتازاني: «والفرق بين بابَي (اقعَنْسسَ)، و(احرنْجَمَ): أنّه يجب في الأول تكرير اللام دون الثاني». شرح تصريف العزي: 88.
(2) في ج و ظ و ق: (فهو من مزيد الثلاثي وإلا فهو من مزيد الرباعي).
(3) (التي) ساقطة من ق.
(4) المقصود: 40، وتمام عبارته: «... اشتدت الحاجةُ إلى إخراجها من المصدر. وهي ستة: الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، والمفعول. فأما المصدر فلا يخلو من أن... إلخ». ومراده بالوجوه أي الكلمات، واشتدت، أي: قويت. ينظر: روح الشروح: 20، وإزالة القيود: 32.
(5) في س: (فإن)، ومن هنا حصل سقط في ب إلى قوله: (الأصح).
(6) في س: (مذهب).
(7) يرى البصريون أنّ المصدر أصل في الاشتقاق، وصاحب المقصود اختار هذا الرأي في كتابه، لذلك قال: «إلى إخراجها من المصدر»، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل أصل في الاشتقاق، ولكلٍّ أدلته. ينظر تفصيل ذلك في: الكتاب: 1/20-21، والأصول: 3/85، 140، والإنصاف: 1/235، والتبيين: 143، ومسائل خلافية في النحو: 68، وبدائع الفوائد: 30، والمساعد: 1/464، وائتلاف النصرة: 111، والمزهر: 1/350.
(8) تأخر هذا السؤال في س فوُضع بعد قوله: «فإنْ قلتَ: لِمَ انحصر المُخرَج من المصدر... إلخ».
(9) الستة هي: الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول التي تقدم آنفًا ذكرُ نص المصنف. وقال صاحب المطلوب في بيان ذلك: «اعلم أنّ في حصر الوجوه التي اشتدت الحاجةُ إلى إخراجها من المصدر في الستة تسامحًا لعدم انحصارها فيها؛ لأنّ أسماء الزمان والمكان واسم الآلة والنفي والجحد من تلك الوجوه. اللهمَّ إلّا أن يُقال في النفي والجحد أنّ النفي يشبه النهي صورةً، والجحد يشبه النهيَ معنًى، فلهذا تركهما من الحصر فله وجه، وأما ترْكُ الزمان والمكان والآلة فلا وجه له». المطلوب: 21، وينظر: إمعان الأنظار: 20، وروح الشروح: 21، وإزالة القيود: 33.
(10) في ب: (لأنها اشتق).
(11) في ظ و ق: (إمّا إخباريًّا).
(12) في ج: (في أول)، وفي ب و س: (في الأول)، وفي ظ: (على أوله).
(13) هي المسماة بأحرف المضارعة، وهي: الهمزة، والنون، والياء، والتاء؛ والمجموعة بكلمة (أنيت). ينظر: نور السجيّة: 110.
(14) في ق: (تعاقب).
(15) في ج: (أو إما إنشائيًّا)، وفي ق: (وإما إنشائيًّا).
(16) في ج و س: (كان لطلب الفعل فهو)، وفي ظ و ق: (كان الطلب الفعل فهو).
(17) في ج و س: (لتركه فهو)، وفي ظ: (لترك الطلب الفعل)، وفي ق: (إنْ كان لتحركه فهو النهي).
(18) في ب: (أو أن يكون)، وفي س: (وأن يكون).
(19) (لمن) ساقطة من ظ.
(20) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ظ و ق.
(21) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ظ و ق.
(22) في س في هذا الموضع ذكر قوله: «فإنْ قلتَ لِمَ قدّم المصدر على غيره، وجوابه» كما تقدمت الإشارة إلى ذلك آنفًا.
(23) في ب: (الأفعال).
(24) في ب: (لشبه صورتها)، وفي ظ و س و ق: (صورتهما).
(25) (النهي) ساقطة من ب و ظ، وعبارة نسخة س: (أما النفي فيشبه المضارع في الصورة، والجحد يشبه الماضي في المعنى فلم يذكر). وينظر: المطلوب: 21.
(26) في ج: (اسمَي)، و(اسما) ساقطة من ب، وفي ق: (واسمي)، وفي س: (اسم) بالإفراد.
(27) في ب: (صورتها)، وفي ظ و ق و س: (صورتهما).
(28) في ج: (على المفتوحة)، و(المفتوحة) ساقطة من س.
(29) في ج: (أله).
(30) في ب: (فأشبه).
(31) في ج و ظ: (اسم).
(32) في س: (وأمّا اسم الآلة يشبه إلى اسمي الزمان والمكان في الصورة فلم يذكرهن). وقد نبّه الشارح بقوله: «فلشبه صورته بصورة اسمي الزمان والمكان» على أن المشابهة بينهما إنما هي في الخط فقط؛ لأنّ ميم (مفعل) في اسم الآلة مكسورة، في حين هي مفتوحة في اسمي الزمان والمكان.

فإن قلت: لِمَ قدّمَ الميمي[1] على غير الميمي[2] في التقسيم وأخّره في التبيين[3]؟

قلت: لأنّ مفهومه[4] وجوديّ[5]، والوجودي أَولى بالتقديم[6]، و[إنما][7] أخّره[8] في التبيين[9]؛ لأنّ غير الميمي[10] ليس له أقسام، والميمي له أقسام[11]، و[ما ليس له أقسام][12] فتقديمُهُ أَولى؛ لئلّا يلزم البُعد بين القسمين.

قوله: «فإنْ كان غير ميمي[13] فهو سماعيّ»[14]. إنْ قلت: مصادرُ المزيد [فيه][15] غير[16] ميمية[17] مع أنها قياسية، فلا بُدَّ من الاحتراز عنها. قلت: استغنى عن الاحتراز بذكر أحكامها[18] بعد ذلك[19].

[فإنْ قلت: لِمَ لَمْ يُقَس[20] لمصدر الثلاثي[21]؟ قلت: لعدم ضبطه][22].

[قوله: «لأنّه لا قياس لمصدر الثلاثي»[23]. إنْ قلت: هذا مصادرة على المطلوب[24].

قلت: لا بل استدلال بالوقوع على الإيقاع، أو نقول: إنه إشارة إلى كبرى[25] القياس المثبت؛ لكون غير الميمي سماعيًّا تقديره؛ لأنه مصدر الثلاثي، وكل مصدر الثلاثي سماعي، فالمصدر الغير[26] الميمي سماعي، فطوى[27] ذكر الصغرى[28] لظهورها][29].

---

(1) في ظ: (الميم).
(2) في ظ: (الميم).
(3) في ب: (التبين)، وفي ظ: (التبني). قال مصنف المقصود: «فأمّا المصدر فلا يخلو من أن يكون ميميًّا أو غير ميميّ، فإن كان غير ميميّ فهو سماعي... وإنْ كان ميميًّا فيُنظر في عين الفعل المضارع...». المقصود: 40.
(4) في ب: (المفهومه).
(5) الوجوديّ ضدّ العَدَمِيّ، والوجود: كل ما هو موجود أو يمكن أن يوجد، وكون الشيء واقعًا وهو نوعان: ذِهْنِيّ وخارِجِيّ. والعَدَمُ ضد الوجود، فهو نفيُ شيءٍ من شأنه أن يوجد. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: 1470/2، 2403/3، ومعجم المصطلحات العلمية والفنية: 435، 710.
(6) في س: (في التقديم). وسبب تقديم الوجودي على العدمي؛ لتقدّمه في التصوّر ولشرفه. ينظر: شرح الأمثلة المختلفة في التصريف: 39.
(7) ما بين المعقوفتين زيادة من ظ و س.
(8) في ظ: (أخر).
(9) في ب: (التبين).
(10) في ظ: (الميم).
(11) (أقسام) ساقطة من ب و س، وفي ظ: (الميم) بدل (الميمي).
(12) ما بين المعقوفتين ساقط من ج، وكلمة (ما) ساقطة من ب و ق.
(13) في ظ: (ميم).
(14) المقصود: 40.
(15) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.
(16) (غير) ساقطة من ب و س.
(17) في ج: (ميمي).
(18) في ب: (المطالبة)، وفي ق: (حكمها).
(19) ينظر: المقصود: 40، وإمعان الأنظار: 21، وروح الشروح: 21، والمطلوب: 22.
(20) في ب و س: (يقاس)، وفي ظ: (يكسر). والصواب ما أثبتناه.
(21) قال مصنف المقصود: «فإن كان غير ميمي فهو سماعي، ونعني بالسماعي أنه يُحفَظ كل مصدر على ما جاء من العرب ولا يُقاس عليه غيره؛ لأنه لا قياسَ لمصدر الثلاثي، ومصدر غير الثلاثي قياسي». المقصود: 40.
(22) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ظ. وقال صاحب المطلوب في جواب هذا السؤال: «لتعذُّر ضبطهِ لكثرته حتى قيل: إنّ مصدر الثلاثي لا يمكن تعدادُه؛ لأنه يرتقي على ما ذكره سيبويه إلى اثنين وثلاثين بابًا... فلما تعذّر ضبطه لكثرته أبقى على ما سمع من العرب، هذا مذهب سيبويه، وأما مذهب الزمخشري فإنّ مصدره قياسي؛ لكثرة استعماله...». المطلوب: 21، وينظر مذهب الزمخشري في المفصل: 275، إذ جمع أوزان هذه المصادر ثمّ مثّل لها جميعًا، وكأنّ في هذا الإحصاء دليلًا على قياسيتها. ويبدو أنّ مسألة قياسية مصدر الفعل الثلاثي المجرد فيها خلاف بين العلماء، فبعضهم يرى أنّ كثرة الأوزان التي ذكرها سيبويه التي ترقى إلى اثنين وثلاثين بناءً توحي بأنّ مصدر الثلاثي المجرد سماعي وليس قياسيًّا، فهذه المصادر لكثرتها لا تُضبطُ بالقياس، وذلك نحو: (قَتْل، وفِسْق، وشُغْل، ورَحْمَة، ونِشْدة، وكُدْرة، ودَعْوى...)، ونسبة هذا المذهب إلى سيبويه غير مسلّم بها؛ لأنّه لم يصرّح بهذا الحكم، ثم إنه أشار إشارات إلى وجود مصادر قياسية وأخرى سماعية للفعل الثلاثي المجرد. ينظر: الكتاب: 5/4 فما بعدها، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 211 فما بعدها. ونصّ بعضهم على أنه مقيس في بعض الأبنية ومسموع في بعضها الآخر. ينظر: شرح الشافية لركن الدين: 293/1، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي: 61/1، وممن نص على سماعية مصادر الثلاثي المجرد صاحب المقصود: 40، ووافقه شراح المقصود بما فيهم صاحبنا، والخضر اليزدي في شرحه على الشافية: 267/1.
(23) المقصود: 40، وقد تقدّم نقل كلامه آنفًا.
(24) كُتب فوقها في ق: (جعل المدعى جزءًا من الدليل).
(25) كُتب في الحاشية إزاءها: (الجزء الثاني من الدليل).
(26) هكذا في الأصل، ودخول (أل) على (غير) منعه عدد من اللغويين. ينظر: درة الغواص: 51، والمصباح المنير: 458، والتاج: (غير) 158/13، ومعجم الأخطاء الشائعة: 190.
(27) فُسرت في الحاشية في ق بقوله: (تركه).
(28) كُتب فوقها في ق: (الجزء الأول من الدليل).
(29) زيادة من ق. وينظر: إمعان الأنظار: 21.

قوله: «وأمّا في[1] الناقص»[2].

إنْ قلت: لِمَ لمْ يكسرْ[3] عين[4] الزمان والمكان في مكسور العين من الناقص[5]؟

قلت: لئلا يلزم توالي الكسرات، في آخر الكلمة الياء وكسر[6] ما قبلها[7].

فإنْ قلت: لِمَ لَمْ يفتح عين[8] المصدر في الكل، وعين[9] الزمان[10] والمكان في المفتوح والمضموم من معتل[11] الفاء[12]؟

قلت: لئلا يلزم الصعود من الأسفل وهو الياء والواو إلى الأعلى[13] وهو الفتح؛ لأنه[14] ثقيل بخلاف النزول[15].

فإنْ قلت: إنّ الواو[16] ليس بسفلي ولا بعلوي[17] فلا يَلزم الصعود من السفلي[18] إلى العلوي[19] إذا كان واويًّا.

قلت [3/و]: نعمْ، إلا أنّ مناسبة الواو[20] إلى الياء أكثر من جهة الثقل[21] من مناسبتها[22] إلى الألف، فحُمِل[23] عليه.

فإنْ قلت: لِمَ لَمْ يكُن[24] اللفيف المقرون كالأجوف[25]؟

قلت: لأنّ عينه كالصحيح[26] بخلاف الأجوف.

فإنْ قلت: لِمَ لمْ يكن اللفيف[27] المفروق كالناقص؟

قلت: لأنّ الصعود أثقل من ذلك التوالي.

---

(1) (في) ساقطة من ب و س.
(2) المقصود: 40، وتمام كلامه: «فالمصدر الميمي والزمان والمكان منه على وزن (مَفْعَل) ــ بفتح الميم والعين وسكون الفاء ــ من جميع الأبواب».
(3) في ب: (يذكر).
(4) في ظ: (عن).
(5) مثاله: (رَمَى يَرمِي مَرمًى، وكَوَى يَكْوِي مَكْوًى)، فهو مكسور العين في المضارع ومفتوح العين في اسم الزمان والمكان. ينظر: عون المعبود في شرح نظم المقصود: 33.
(6) في ج: (وفي كسر)، وفي ق: (وكسرة).
(7) ينظر: الدر المنقود في شرح المقصود: مخطوط (29/ظ). وذكر شارحا المراح: 77 أنّ الياء متركبة من كسرتين، وهي مسبوقة بكسرة، فيكون توالي ثلاث كسرات وهو ثقيل، ويبدو أنّ هذا التعليل غير كافٍ؛ لأنّ وقوع الكسر قبل الياء كثير في العربية كما في الأسماء المنسوبة والأسماء المنقوصة، ولو أنّ الشارح علل بثقل الكسر مع الياء وخفة الفتح مع الألف لكان أولى، قال ابن يعيش في شرح المفصل: 108/6: «وذلك لأنه معتل فكان الألف والفتح أخف عليهم من الكسر والياء، ففروا إلى (مَفْعَل) بالفتح...». وعلل السبروي في روح الشروح: 24 ذلك بأنّ خلاف الفتح يفضي إلى اللبس ببناء آخر فضلاً عن الثقل، إذ قال: «إذ الكسر فيما قبل الواو يُفضي إلى القلب فيلتبس البناء، وفيما قبل الياء ثقيل». وينظر: المطلوب: 24.
(8) في ظ: (عن).
(9) في ظ: (عن).
(10) في ب: (... عين المضارع في الزمان... إلخ).
(11) في ج و ظ: (المعتل).
(12) قال مصنف المقصود: 40: «وإنْ كان ميميًّا فيُنظر في عين الفعل المضارع، فإنْ كان مضمومًا أو مفتوحًا فالمصدر الميمي والزمان والمكان منه (مَفْعَل) ــ بفتح الميم والعين وسكون الفاء ــ إلا ما شذّ نحو: (المَطْلِع، والمَغْرِب، والمَسْجِد، والمَشْرِق، والمَجْزِر، والمَثْبِت، والمَنْسِك... بكسر العين في الكل، وإن كان القياس الفتح. وإن كان مكسور العين فالمصدر الميمي منه (مَفْعَل) ــ بفتح الميم والعين وسكون الفاء ــ إلا (المَرْجِع والمَصِيْر) فإنهما مصدران وقد جاءا بكسر العين، والزمان والمكان منه (مَفْعِل) ــ بكسر العين وفتح الميم وسكون الفاء ــ هذا في الفعل الصحيح والأجوف والمضاعف والمهموز... وفي المعتل الفاء (مَفْعِل) ــ بكسر العين من جميع الأبواب، واللفيف المقرون كالناقص، واللفيف المفروق كالمعتل الفاء».
(13) في ج: (وإلى أعلى).
(14) في ق: (فإنه).
(15) ينظر: روح الشروح: 25، والمطلوب: 25.
(16) (إن الواو) ساقطة من ب.
(17) في ج و ق: (ولا علوي)، وفي ب: (إلى العلوي)، وفي س: (ليس سفلي ولا علوي).
(18) في ظ: (الأسفلي).
(19) عبارة (فلا يلزم الصعود من السفلي إلى العلوي) ساقطة من ب.
(20) في ظ: (إلا أن يناسبه يناسبه الواو...).
(21) في ج و ظ: (الثقلة)، وفي ب و س: (الثقيلة).
(22) في ب و ظ و س: (مناسبته).
(23) في ب: (إلا أنّ الواو أو مناسبة الياء أكثر إلى ألف...).
(24) في س: (لمَ لا يكون).
(25) قال مصنف المقصود: 40: «واللفيف المقرون كالناقص، واللفيف المفروق كالمعتل الفاء».
واللفيف المفروق: هو ما كانت فاؤه ولامه حرفي علّة، نحو: (وَعَى، وَقَى). والأجوف: هو ما كانت عينه حرفَ علّة، نحو: (صامَ، عاشَ). واللفيف المقرون: هو ما كانت عينه ولامه حرفي علة، نحو: (نَوَى، رَوَى). والناقص: هو ما كانت لامه حرف علة، نحو: (دعا، قضى).
(26) في ق: (كالصحيح لا يعتل).
(27) (اللفيف) ساقطة من ظ و س.

قوله: «فإنْ[1] كان الفعلُ زائدًا»[2].

إنْ[3] قلت: لِمَ لا يكون للزمان[4] والمكان والمصدر والمفعول على الانفراد[5] صيغة[6] من الزوائد[7] كما في الثلاثي؟

قلت: لكثرة حروفها[8]، فلو كثر البناء[9] مع كثرة[10] الحروف لزم الثقل.

فإنْ قلت: لِمَ حُمِلَ الزمانُ والمكان والمصدر على المفعول[11]؟

قلت: لاشتراكهما [معه][12] في المفعولية، وأما المصدر فيشتركُهما في بعض الثلاثي المجرد.

فإنْ قلت: لِمَ كسر عين الفاعل[13]؟

قلت: فرقًا بين الفاعل والمفعول.

فإنْ قلت: لِمَ لَم ينعكس[14] الأمر؟

قلت: المفتوح العين يصلح للكثير[15]، والخفيف له أولى.

قوله: «و[16] أما الماضي»[17].

فإنْ[18] قلت: لِمَ قدّم الماضي على المضارع؟

قلت: لأنه أصل منه[19].

فإنْ قلت: لِمَ بُنيَ على الحركة مع أنّ الأصل في البناء السكون لا سيّما[20] في الفعل؟

قلت: لمشابهته[21] الاسمَ في وقوعه صفة للنكرة[22].

---

(1) في المقصود: 40: (وإنْ).

(2) المقصود: 40، وتمام عبارته: «... على الثلاثي فالمصدر الميمي والزمان والمكان واسم المفعول من كل باب على وزن مضارع مجهول ذلك الباب إلا أنك تُبدِلُ حرف المضارعة بالميم المضمومة».

(3) في ظ: (فإنْ).

(4) في ب و س: (الزمان).

(5) في ظ: (الإفراد).

(6) في ب و س: (وصيغة).

(7) في ظ و ق: (المزيدات).

(8) في ج: (حروفه). والهاء في (حروفها) عائدة إلى ألفاظ (الزمان والمكان والمصدر والمفعول)، وليست عائدة إلى لفظ (الثلاثي).

(9) في ج: (فلو كسرت)، وفي ظ: (ولو كثرة بالبناء).

(10) في ظ: (الكثرة).

(11) في ب: (لكثرته) زيادة على النص بعد لفظة (المفعول).

(12) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.

(13) قال مصنف المقصود: 40: «واسم الفاعل منه بكسر العين». قال السبروي: «أي: من الزائد على الثلاثة فلا يشترك معها بل هو بكسر العين، أي بكسر ما قبل الأخير الذي هو عين في الثلاثي؛ وذلك لأنّ الفاعل مأخوذ من معلوم المضارع وهو بكسر ما قبل الآخر فيما فوق الثلاثي». روح الشروح: 28، وينظر: إزالة القيود: 42.

(14) في ظ: (يُعكس).

(15) في ج و ظ و ق: (لكثير)، وفي س: (لكثر). ويَقصد بالكثير اسمي الزمان والمكان والمصدر واسم المفعول.

(16) (الواو) ساقطة من ب و س.

(17) المقصود: 41، وتمام عبارته: «فلا يخلو من أن يكون الفعل معروفًا أو مجهولاً، فإن كان معروفًا فالحرف الأخير منه مبني على الفتح في الواحد والواحدة والتثنية سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، ومضموم في الجمع المذكر الغائب، وساكن في = = البواقي عند اتصاله بالنون والتاء من جميع الأبواب، والحرف الأول منه مفتوح من جميع الأبواب، إلا من أبواب الخماسية والسداسية التي في أولها همزة فإنها همزة وصل...».

والمراد بقوله: (معروفًا) أي: معلومًا أو مبنيًّا للفاعل، وهو ما يسمى فاعله، أي: فاعله معلوم معروف؛ لأنه مذكور، مثل: (نَظَّمَ خالدٌ الجيشَ). وقوله: (مجهولاً) أي: غير معلوم أو غير مبني للفاعل بل هو مبني للمفعول، وهو ما لم يُسمَّ فاعله، أي: فاعله مجهول وغير معروف؛ لأنه محذوف، مثل: (نُظِّمَ الجيشُ). ينظر: المطلوب: 28، وإزالة القيود: 44.

(18) في ظ و ق: (إن).

(19) في ق: (لأنه أصل بالقياس إليه)، وفي س: (لأصل منه وجوابه ظاهر).

(20) كُتب فوقها في ق: (خصوصًا).

(21) في ب و ظ: (لمشابهة).

(22) أي: وقوعه موقع الاسم صفة للنكرة كاسم الفاعل، نحو: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ، وبرجلٍ ضَرَبَ). ينظر: روح الشروح: 28، والمطلوب: 28.

وقد ذكر سيبويه علة تحريك الفعل الماضي بتوسع أكثر فقال: «ولم يسكّنوا آخر (فَعَلَ)؛ لأنّ فيها بعض ما في المضارعة، تقول: (هذا رجلٌ ضَرَبَنا)، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع (ضارب) إذا قلت: (هذا رجلٌ ضاربٌ). وتقول: (إنْ فَعَلَ فعلتُ)، فيكون في معنى (إنْ يَفْعَلْ أفعَلْ)، فهي فِعلٌ كما أنّ المضارع فعلٌ وقد وقعت موقعها في (إنْ)، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف كما تقَعُ المضارَعة في الوصف». الكتاب: 16/1.

فإنْ قلت: لِمَ[1] بُنِيَ على الضمّ في جمع[2] المذكر الغائب؟

قلت: للمناسبة[3].

فإنْ قلت: لِمَ بُنِيَ على السكون في البواقي[4]؟

قلت: لئلا يلزم أربع حركات متواليات[5].

فإنْ قلت: لِمَ تعيَّن[6] الحرف[7] الأخير بالسكون؟

قلت: لكونه مجاورًا[8] لما يلزم[9] منه[10] تلك الحركات؛ ولأنه آخِرٌ والآخِر[11] بالتبديل والتغيير[12] أولى[13].

فإنْ قلت: إنّ توالي الحركات يلزم أيضًا في تثنية المؤنث[14].

قلت [3/ظ]: لأنّ حركته[15] عارضة ولا يُعتَدُّ[16] بها كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

قوله: «والحرف[17] الأول منه[18] مفتوح من جميع الأبواب إلا من أبواب[19] السداسي والخماسي[20]»[21].

فإنْ[22] قلت: لِمَ أسكنت أوائل هذه الأبواب؟

قلت: لطول البناء ولزوم[23] أربع حركات متواليات في[24] بعضها، وأدخلت[25] [عليها][26] همزة الوصل ليمكن[27] النطق، وفائدة الإسكان تظهر عند الوصل فقط في بعضٍ آخر[28].

قوله: «وهمزةُ الوصلِ محذوفةٌ»[29].

إن قلت: لِمَ حُذفت همزة الوصل[30] عند الوصل؟

---

(1) (لمَ) ساقطة من ب.
(2) في ب و ظ: (جميع)، صوابها (جمع)، وفي س: (الجمع).
(3) في س: (لمناسبة). أي عند اتصال واو الجماعة بالفعل الماضي مثل: (نَصَرُوا)، فإنه يقتضي ضمَّ ما قبله لأجل المجانسة. ينظر: روح الشروح: 29.
(4) يقصد بالبواقي ضمائر الرفع المتحركة التي يسكن الفعل الماضي لأجل اتصالها به.
(5) أي: للفرار من توالي الحركات الأربع. ينظر: روح الشروح: 29، والمطلوب: 29، وإزالة القيود: 45. في حين إذا اتصلت واو الجماعة لا يلزم توالي أربع حركات؛ لأنّ الواو ساكنة.
(6) (لمَ تعين) ساقطة من س.
(7) في ب: (حرف)، وفي ظ: (حروف الجر بالسكون).
(8) في ج و ظ: (مجاوزًا).
(9) (يلزم) ساقطة من ظ.
(10) في ج: (فيه)، و(منه) ساقطة من ب.
(11) في س: (أخير والأخير).
(12) في ب: (التغير)، وفي ق: (والآخر أولى بالتغيير).
(13) (أولى) ساقطة من ظ، ورُسمت في س: (أولاً). قال السبروي: «واختير ما قبل الضمير للإسكان؛ لأنّ الآخر محل التغيير؛ ولأنه مجاورٌ لِما يلزم منه التوالي، فإسكانه أولى». روح الشروح: 29.
(14) مثل: ذَهَبَتَا.
(15) في ج: (إنّ الحركة)، وفي ب: (إلا أن حركته...)، وفي ظ و ق: (إنّ حركته...).
(16) في ظ: (يفيد)، وفي س: (تعتد). وكُتب فوقها في ق: (لا يعتَبرُ بها).
(17) في ظ: (والحروف)، وفي المقصود: 41: (والحرف).
(18) (منه) ساقطة من ظ.
(19) في ظ: (الأبواب)، ومثله في المطلوب: 29، وفي ب: (باب)، والمثبت من ج و س والمقصود: 41.
(20) في س: (الخماسي والسداسي)، ومثله في المقصود المخطوط: 184، وفي المطبوع: 41: (الخماسية والسداسية)، ومثله في المطلوب: 29، وفي روح الشروح: 29: (السداسية والخماسية).
(21) المقصود: 41.
(22) في ج و ظ و ق: (إنْ).
(23) في ب: (لزم).
(24) في ج: من.
(25) (وأدخلت) ساقطة من ب و س، وفي ظ و ق: (فأدخلت).
(26) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.
(27) في ظ: (لتمكن).
(28) في ج و ظ و ق: (البعض الآخر).
(29) المقصود: 41، وتمام كلامه: «في الوصل ومكسورة في الابتداء، إلا ما اتّصل بلام التعريف وهمزة (ايمُن)، فإنهما مفتوحتان في الابتداء، وما يكون في أول الأمر من (يَفعُل) ــ بضم العين ــ فإنها مضمومة في الابتداء تبعًا للعين، وكذلك مضمومة في الماضي المجهول من الخماسي والسداسي».
(30) في ق: (الهمزة الوصل).

قلت: لحصول المقصود بدونها و[1] هو إمكان النطق بالساكن[2].

فإنْ قلت: لِمَ لمْ يُحذف من[3] الخط؟

قلت[4]: للالتباس[5].

فإنْ قلت: لِمَ كانت مكسورة[6] في الابتداء؟

قلت: لأنّها زيدتْ ساكنة لوصلِ[7] الساكن، والساكنُ إذا حُرِّك حُرِّكَ بالكسر [فهو أولى][8].

فإنْ قلت: ما وجهُ تحريك الساكن [بالكسر][9]؟

قلت: لأنّ حركته[10] لا تكون إلا[11] حركة بناء، فاختيرَ لها ما هو أبعد[12] الحركات من المعربات.

فإن قلت: لِمَ فُتِحت فيما اتصل بلام التعريف وفي (ايمُن)[13]؟ قلت: للخفّة[14].

فإن قلت: لِمَ ضُمّت في مجهول الماضي من الخماسي والسداسي؟

قلت: تبعًا لأول متحرّك[15] منه، ولئلا يلزم الخروج من الكسرة[16] إلى الضمة؛ لأنّ الساكن ليس بحاجزٍ[17] حصين[18].

فإنْ[19] قلت: لفظُ الماضي في قوله: «مضمومٌ[20] في الماضي المجهول»[21] زائد[22] لا طائلَ[23] تحته[24].

قلت: إنما ذُكر تصريحًا وتفهيمًا[25] من أول الوهلة للمتعلم[26].

قوله: «وأمّا[27] المضارع»[28].

إنْ قلت: لِمَ قدّم المضارع على الأمر والنهي؟

قلت: لأنه أصلُهما[29]، [والأصلُ أحقُّ بالتقديم من الفرع، فكذلك[30] قُدّم المضارعُ عليهما][31].

---

(1) (الواو) ساقطة من ب.
(2) ينظر: روح الشروح: 30.
(3) في ج: (في).
(4) (قلت) ساقطة من س.
(5) الأولى أن يقول: منعًا للالتباس؛ لأنّ عبارته يُفهم منها أنّ الالتباس حاصل عند عدم الحذف.
(6) في ظ: (لِمَ كان معنى مكسورة).
(7) في ج: (لوصله)، وفي ظ: (لوصلة).
(8) ما بين المعقوفتين زيادة من س.
(9) (بالكسر) ساقطة من ب.
(10) في ب: (لا حركة بناء...)، وفي س: (الحركة بناء...)، وأشير في حاشية س: إلا أنه في نسخة: (لأنّ حركة الساكن حركة بنائية).
(11) في ج و ظ و ق و س: (لا يكون إلا)، وعبارة (لا تكون إلا) ساقطة من ب.
(12) في ج: (بعد).
(13) في ظ: (وايمن).
(14) في ب: (لخفة).
(15) في ج و ق: (المتحرك)، وفي ظ: (المتحركة).
(16) في س: (الكثرة).
(17) في ب: (لحاجز).
(18) في ج: (حصينًا)، و(حصين) أي: قوي مانع كما فُسّر في نسختي ق و س، وكُتب ذلك فوق الكلمة. وينظر: روح الشروح: 30، والمطلوب: 30.
(19) في ج: (إنْ).
(20) في المقصود المطبوع: 41: (مضمومة)، ومثله في: روح الشروح: 30، والمطلوب: 30، وشرح المقصود للحموي: 21، وفي نسخة خطية من المقصود: 185: (مضموم)، ومرادُهُ بقوله: (مضمومة) أي: همزة الوصل.
(21) المقصود: 41، وتمام عبارته: «وكذلك مضمومة في الماضي المجهول من الخماسي والسداسي».
(22) في ج: (زائدة)، وفي ظ و س: (زائدًا).
(23) في ب: (لطائل).
(24) (تحته) ساقطة من ظ.
(25) في ب و س: (تفهمًا) وبسقوط الواو من س.
(26) في س: (للمتكلم)، وكُتب فوقها في ق: (من أول الأمر).
(27) (أما) ساقطة من ب.
(28) المقصود: 41.
(29) في ب: (أصلها)، وفي س: (لأنهما مشتقان منه).
(30) لعلها (فلذلك).
(31) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.

فإنْ قلت: إنّ الضمير في (أوّله)[1] [4/و] عائد[2] إلى (المضارع)، وعلى[3] هذا يلزم أن يكون المضارع متحقّقًا قبل دخول[4] حرف من حروف (أتينَ)[5]. هذا خلاف[6].

قلت: وجدتُ[7] في بعض النسخ[8] هكذا: «فهو الفعلُ الذي في أوله[9]»، ولعلّه[10] أصوب؛ لأنّه ضمير عائدٌ إلى[11] مطلق الفعل، فلا يلزمُ ما ذكرتم[12].

فإنْ قلت: لِمَ فتحتَ حرف[13] المضارع[14] في المبني للفاعل[15]؟

قلت: للخفة.

فإنْ قلت: لِمَ لَمْ يعكسْ[16]؟

[قلت][17][18]: لأنّ[19] الخفة لِما يَكثُرُ[20] استعماله أولى[21].

[فإنْ قلت: لِمَ لَمْ يكتفِ على الضم في المجهول؟

قلت: لئلا يلتبس معروف نحو: (يُكرِم) بمجهوله][22].

فإنْ قلت: لِمَ لمْ يكتفِ على الفتح؟

قلت: لئلا يلتبس في نحو: (يُعلَم).

قوله: «وأمّا الأمر والنهي»[23].

إنْ[24] قلت: لِمَ قدّم الأمر والنهي على الفاعل[25]؟

---

(1) قال مصنف المقصود: 41: «وأمّا المضارع فهو الذي يكون في أولِهِ حرفٌ من حروف (أتينَ) بشرط أن يكون ذلك الحرف زائدًا على الماضي». وينظر: إمعان الأنظار: 31.
(2) كُتب فوقه في ق: (راجع).
(3) في ق: (فعلى).
(4) في ب و ظ و س: (وقوله).
(5) في س: (نأتي). وقد جمعت أحرف المضارعة بعدّة كلمات، منها: (أتينَ، ونأتي، وأنيتُ، ونأيتُ).
(6) في ج: (خلاف)، وفي ق: (وليس كذلك)، وكُتب فوق (وليس): (حال).
(7) في ج: (ووجدت).
(8) في ق: (في غير النسخ).
(9) في ق: (إلى آخره).
(10) في ب: (لقلة).
(11) في ج و ق: (لأنه حينئذٍ يكون الضمير عائدًا)، وكُتب فوق (عائدًا) في ق: (راجعًا).
(12) من قوله: «فإنْ قلت: إنّ الضمير في (أوله)... إلى هنا». لم يُذكر في ظ.
(13) في ج: (حروف).
(14) في ظ: (المضارعة).
(15) قال مصنف المقصود: 41: «وحروف المضارعة مفتوحة في المعروف من جميع الأبواب إلا من الرباعي أيّ رباعيٍّ كان، فإنها مضمومةٌ فيه، وما قبل لام الفعل المضارع مكسور في الرباعي والخماسي والسداسي، إلا من (يتفعّل، ويتفاعل، ويتفعلل) فإنه مفتوح فيهنّ، وفي المجهول تكون حروف المضارعة مضمومة والساكن ساكن على حاله وما بقي مفتوح كله ما عدا لام الفعل فإنها مرفوعة في المعروف والمجهول ما لم يكن حرف ناصب ينصبها أو جازم يجزمها». وينظر: روح الشروح: 32، والمطلوب: 32.
(16) في ج: (ينعكس).
(17) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.
(18) عبارة (لمَ لم يعكس؟ قلت) ساقطة من ب.
(19) في ج و ظ و س: (إن).
(20) في ج: (لا تكر)، وفي ب و س: (أكثر).
(21) ثمة قاعدة يذكرها النحاة بهذا الصدد، وهي أنّ العرب يَكثُرُ في كلامِهم ما يَستَخِفُّون ويَقِلُّ في كلامهم ما يَستَثقِلُون. ينظر: الخصائص: 50/1، وعلل التثنية: 71-72.
(22) في ب و س: (فإنْ قلت: لِمَ لمْ يلتبس بمعروف نحو: (يُكرم) لمجهول).
(23) المقصود: 41، وتمامُ عبارته: «فإنهما يكونان على لفظ المضارع إلا أنهما مجزومان وعلامة الجزم فيهما سقوط نون التثنية وجمع المذكّر والواحدة المخاطبة، وفي البواقي سكون لام الفعل الصحيح وسقوط لام الفعل في المعتل سوى نون جمع المؤنث فإنّ نونه ثابتة في الجزم وغيره. وأمر الحاضر من المعروف أن تَحذِف منه حرف المضارعة وتُدخِلَ عليه همزة الوصل إنْ كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا، فإنْ كان متحركًا فتُسكّن آخره وتأتي بصورة الباقي، وهو مبنيّ على الوقف، والمبنيُّ على الوقف كالمجزوم في اللفظ».
(24) في ظ: (فإنْ).
(25) أي: اسم الفاعل. وينظر: إمعان الأنظار: 34، وروح الشروح: 34.

قلت: لأنهما[1] أكثر تصرّفًا[2] من الفاعل[3].

فإنْ قلت: لِمَ قدّم الأمر[4] الغائب على[5] الحاضر؟

قلت: لأنّ صورة المضارع باقية فيه[6].

فإنْ[7] قلت: لِمَ ثبتت[8] نون جمع[9] المؤنث وواو جمع[10] المذكر؟

قلت: لأنهما ضميرا[11] الفاعل[12] وهو[13] لا يحذف.

فإنْ قلت: لِمَ حذف[14] حرف[15] المضارعة[16] لأمر[17] الحاضر؟ قلت[18]: لكثرة استعماله[19].

قوله: «وأمّا الفاعل[20]»[21].

إنْ قلت: لِمَ لَمْ يفتح ولم يضم عين[22] الفاعل إذا لم يكن مكسورًا بعد حذف[23] حرف المضارعة؟

قلت: لأنّ في الفتح التباسًا[24] بماضي المُفاعلة[25]، وفي الضمِّ ثُقلاً، واختير التباس[26] [الكسر][27] بأمرها لمناسبة أنّ[28] الفاعل[29] قد يَفعَل ما يؤمَر[30].

فإنْ قلت: لِمَ قدّم اسم[31] الفاعل على اسم[32] المفعول؟

---

(1) في ب: (لأنها).
(2) في ظ و س: (تصريفًا).
(3) وكثرة التصرف تعدُّ أصلاً من أصول فن الصرف. ينظر: روح الشروح: 34.
(4) في ظ: (أمر).
(5) (على) ساقطة من ب.
(6) (فيه) ساقطة من ظ.
(7) هذا السؤال وجوابه ساقط من ب.
(8) في ج و ب و ظ و س: (ثبت).
(9) في س: (الجمع).
(10) في س: (وواو من جمع...).
(11) في ج و ب و ظ و س: (ضمير).
(12) في ظ: (فاعل).
(13) (هو) ساقطة من س.
(14) في ب و ظ: (حذفت).
(15) (حرف) ساقطة من س.
(16) في ج: (المضارع).
(17) في س: (من الأمر...).
(18) (قلت) ساقطة من ب و ظ.
(19) كثرةُ الاستعمال من العلل التي تسمح بتغيير اللفظ من صورة إلى صورة أخرى مغايرة، وقد يكون هذا التغيير بالتخفيف الحركي كما مرّ، وقد يكون بالحذف كما في هذه المسألة، وبهذا الصدد يقول ابن جني: «والشيء إذا كَثُرَ استعمالُه، وعُرِفَ موضِعُه، جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره». المنصف: 143/1.
(20) في المقصود المطبوع: 41: (وأمّا اسمُ الفاعل)، وفي نسخة مخطوطة من المقصود: 187: (وأمّا الفاعل)، ومثله في شروح المقصود المطبوعة كإمعان الأنظار: 34، وروح الشروح: 34، والمطلوب: 34.
(21) تمام عبارة مصنف المقصود: 41: «فيُنظر في عين الفعل الماضي، فإنْ كان مفتوحًا فوزنُهُ (ناصِر)، وإنْ كان مضمومًا فوزنُهُ (عَظِيم، وضَخْم)، وإنْ كان مكسورًا فوزنه من المتعدي (عالِم)، ومن اللازم يأتي على أربعة أوزان...».
(22) في ظ: (عن).
(23) (حذف) ساقطة من ظ.
(24) في ظ: (التبسًا).
(25) في ب: (بماضي الفاعل المفاعلة). ويقصد بماضي المفاعَلة هو وزن (فاعَلَ) نحو: (قاتَلَ، وشارَكَ...).
(26) في س: (الالتباس).
(27) (الكسر) ساقطة من ب و س.
(28) في ب: (بالمناسبة لأنّ...)، وفي ظ: (المناسبة لأنّ...).
(29) (الفاعل) ساقطة من ب.
(30) في ب: (يقول ما يأمر). ينظر: المطلوب: 34. ونسوق جزءًا من نصه للفائدة: «أمّا وجه الأولوية فلأنّ هذا الالتباس التباسُ الشيء بما يشابهه بحيث إنّ الأمر من المستقبل واسم الفاعل مشابه على التمام بخلاف الالتباس بالماضي على تقدير الفتح؛ لأنّ المشابهة بينهما ليست كذلك». إذن العلة هي المشابهة أو المناسبة.
(31) (اسم) ساقطة من ظ.
(32) (اسم) ساقطة من س.

قلت: كما[1] تقدّمَ[2] فاعلُ الفعل على[3] المفعول به [4/ظ]، كذلك [تقدّم][4] اسمُ الفاعل على اسم المفعول؛ ولأنّ الفاعل أكثرُ منه تصرّفًا[5]، [ولِأنّ الفاعلَ مأخوذ من المعروف، واسم المفعول مأخوذ من المجهول][6].

فإنْ قلت: القياس: (حمراءان)[7] بالهمزة[8].

قلت: نَعَم إلا أنّ[9] الهمزة قلبت واوًا[10] على غير[11] القياس، وهي[12] لغة رديئة[13].

فإنْ قلت: لِمَ اكتفى بصيغة[14] واحدة في جمعها[15]؟

قلت: لقلة استعماله[16].

فإنْ قلت: لِمَ قُلِبت الألف[17] ياءً في (عَطْشَيَان)[18].

قلت: لئلا تلتبس حالة الرفع بالمفرد المذكّر بحذف[19] إحدى الألفين[20] لالتقاء[21] الساكنين؛ ولئلا يلتبس بالمفرد المؤنث حالة الإضافة في التلفظ، ولئلا يُخلَّ بالمعنى؛ لأنّ كل واحدة[22] منهما[23] لمعنى[24].

فإنْ قلت: لِمَ لمْ تُقلب واوًا[25]؟

قلت: لأنّ الياء خفيفٌ منه[26]، والقلب إلى الخفيف أولى.

قوله: «وأمّا المفعول»[27].

إنْ قلت: إنّ اسم المفعول مأخوذ من مجهول المضارع[28] فلِمَ فُتِحَ الميم[29]؟

---

(1) في ب: (إن).
(2) في ب: (يقدم).
(3) (على) ساقطة من ظ.
(4) (تقدم) ساقطة من ب.
(5) في ب: (تصريفًا). وورد في س: (كما تقدم فاعل المفعولين على المفعول به، كذلك تقدم اسم الفاعل على اسم المفعول الفعل الفاعل على المفعول به...). وباقي النص فيه طمس تصعب قراءته.
(6) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.
(7) في ب: (حمراوان).
(8) قال مصنف المقصود: 41: «وأحمر للمذكّر، وحمراء ــ بالمدّ ــ للمؤنَّث، وجمعهما: حُمْر ــ بضم الحاء وسكون الميم ــ ، وتثنية أحمر: أحمران، وتثنية حَمراء: حمراوان». وينظر: روح الشروح: 35.
(9) في ب: (الآن).
(10) في ب: (قلت واو).
(11) (غير) ساقطة من ب و س.
(12) في الأصل: (هو).
(13) عبارة (وهي لغة رديئة) ساقطة من ب و س. وأصلُ اعتراض الشارح فيه نظر، وجوابه أيضًا فيه نظر؛ من حيث إنّ القياس في تثنية المختوم بألف التأنيث الممدودة هو قلب الهمزة واوًا. فالاعتراض المذكور مردود. أمّا الجواب ففيه نظر من حيث إنّ أحدًا من النحاة واللغويين لم ينصّ على أنّ مسألتنا هي خلاف القياس، ولا صرّح أحد منهم بأنها لغة رديئة. ولو كانت الهمزة أصلية وليست للتأنيث نحو: (وضّاء) لكان القياس فيها عدم قلبها، ولكان اعتراضه مقبولاً. ينظر في هذا الشأن: الكتاب: 349/3، والمقتضب: 6/4، والأصول في النحو: 418/3. وتنظر علة قلبها واوًا في: شرح المفصل: 150/4، وشرح الشافية للرضي: 60/3.
(14) في ب: (صفة).
(15) في ظ: (جميعها)، وفي ق: (جَمعَيْها).
(16) في ظ: (استعمالها).
(17) في ج: (ألف).
(18) في ظ: (عطشان). قال مصنف المقصود: 41: «وعَطشان للمذكّر، وعَطْشى ــ بفتح العين وسكون الطاء وبالقصر ــ للمؤنث، وجمعُهما: عِطاش ــ بكسر العين ــ وتثنية عطشان: عطشانان، وتثنية عَطْشى: عَطْشَيَان».
(19) في ب و س: (بمفرد)، وفي ظ: (بخلاف).
(20) في ظ: (ألفين).
(21) في ظ: (للالتقاء).
(22) في ج و ب و س: (واحد).
(23) في ب و ق و س: (منها).
(24) في ظ: (بمعنى). ومعنى الألف الأولى التأنيث، ومعنى الألف الثانية التثنية.
(25) في ب: (لِمَ لمْ تقلب الياء ألفًا)، وفي ظ: (لمَ لمْ نقلت واوًا).
(26) في س: (ضعيف).
(27) المقصود: 41.
(28) في ج: (مضارع).
(29) في ب: (فلم يفتح العين).

قلت: لئلا يلتبس بمفعول باب الأفعال[1].

فإنْ قلت: لِمَ ضُمّ العين؟

قلت: لئلا يلتبس بالمصدر[2] الميمي[3].

فإنْ قلت: لِمَ أُشبعت الضمة[4]؟

قلت: لرفضهم[5] هذا البناء[6] بغير[7] تاء[8].

قوله: «فصل[9]: في تصريف الأفعال[10] الصحيحة»[11].

إنْ قلت: لِمَ[12] أثبت التاء في (ثلاثة)[13] للمذكر[14] وحذفها[15] في المؤنث[16]؟

[قلت][17]: رعايةً لحكم[18] العدد في عكس[19] التأنيث[20].

فإنْ قلت: إنّ في قوله[21]: «رجلاً كان أو[22] امرأة»[23] ركاكة؛ لأنّ المتكلم قد يكون صبيًّا أو صبيّةً[24] وحينئذٍ[25] لا[26] يشتملهما[27]، والأَولى أن يقول[28]: مذكّرًا كان أو مؤنثًا ليشتملهما[29].

قلت: تغليبًا[30].

فإن قلت: لِمَ لا تدخلُ النون الخفيفة في التثنية وجمع[31] المؤنث[32]؟

---

(1) في س: (الافعلال). وتنظر العلة في: المطلوب: 36، والدر المنقود: مخطوط (45/و).
(2) في س: (المصدر).
(3) في ظ: (الميم).
(4) في ظ: (الضم).
(5) في س: (لرفعهم)، وكُتب فوق (لرفضهم) في ق: (لردّهم).
(6) أي: بناء (مَفْعُل).
(7) في ظ: تغيير.
(8) ينظر: المطلوب: 36.
(9) (فصل) ساقطة من ظ.
(10) في ب: (أفعال).
(11) المقصود: 41، وتمام كلامه: «يتصرّف الماضي والمستقبل والأمر والنهي من المعروف والمجهول على أربعة عشر وجهًا: ثلاثة للغائب، وثلاث للغائبة، وثلاثة للمخاطب، وثلاث للمخاطبة، ووجهان للمتكلم رجلاً كان أو امرأة، غيرَ أنّه لا يأتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الأمر والنهي». قلنا: وقع في المطبوع من المقصود: «ثلاثة للغائبة... وثلاثة للمخاطبة»، وكذلك في شروح المقصود. ينظر: روح الشروح: 40، والمطلوب: 40، والدر المنقود: مخطوط (46/ظ)، والمثبت من المقصود المخطوط: 188.
(12) (لم) ساقطة من ب و س.
(13) في ج و ق: (الثلاثة)، وفي ظ: (الثلاث)، وفي س: (التثنية).
(14) في ب: (المذكر)، وفي ظ: (في المذكر).
(15) في ب و س: (وحذفتها).
(16) في ق و س: (للمؤنث).
(17) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ظ.
(18) في ج و ق: (كحكم)، وفي ب: (في الحكم)، وفي س: (في حكم).
(19) من هذا الموضع حصل سقط في ق إلى قوله: (أقرب)، وسأنبّه على انتهاء السقط عند الوصول إليه.
(20) قال السبروي: «أسقط التاء في العدد الذي معدودُه مؤنث بحكم مسألة عكس التأنيث». روح الشروح: 40.
(21) في ج: (إن قوله رجلاً)، وفي س: (فإن قلت: الحكم إن في قوله)، وكتب تحت كلمة (الحكم) كلمة (بيان).
(22) (أو) ساقطة من ب.
(23) المقصود: 40.
(24) في ج: (وصبية)، وفي ب: (صفة).
(25) في كل النسخ: (ح)، وهي اختصار لكلمة (حينئذٍ)، لذلك كتبناها كاملة.
(26) (لا) ساقطة من ب.
(27) في ج: (لاشتمالها)، وفي ب: (يشملها).
(28) في ظ: (يكون).
(29) في ب: (يشملها)، وفي س: (يشتملها).
(30) في ب: (تنبيًا). ينظر: إمعان الأنظار: 40، ففيه تعقب طويل على الاعتراض والوجه المذكورين.
(31) في س: (والجمع).
(32) قال مصنف المقصود: 41-42: «ونونُ التأكيد المشدّدة تَدخلُ على جميع الأمر والنهي من المعروف والمجهول، والمخفّفة كذلك غيرَ أنّها لا تَدخلُ في التثنية وجمع المؤنث، والمخفّفة ساكنة والمشدّدة مفتوحة إلا في التثنية وجمع المؤنث فإنها مكسورةٌ فيهما وما قبلها مكسور في الواحدة الحاضرة، ومضموم في جمع المذكر، ومفتوح في البواقي».

قلت: لئلا[1] يلزم التقاء الساكنين[2] على غير حدّهِ فإنّه غيرُ جائزٍ خلافًا ليونس[3] فإنه أجاز دخولها فيهما حملاً على أختها المشددة [5/و].

فإن قلت: لِمَ كسر النون الثقيلة[4] في التثنية وجمع[5] المؤنث[6]؟

قلت: تشبيهًا بنون التثنية في وقوعها بعد الألف[7].

فإنْ قلت: لِمَ كسرت ما قبلها في الواحدة الحاضرة وضمّت في جمع[8] المذكّر الغائب[9]؟

قلت: للدلالة[10] على الياء والواو المحذوفتين لالتقاء[11] الساكنين[12].

قوله: «مثال الماضي»[13]. إنْ قلت: لِمَ كُتبت[14] الألف في جمع[15] المذكر الغائب؟

قلت: فرقًا[16] بينه وبين المفرد[17] في الكتابة[18] في مثل: (حضرَ وتكلَّمَ زيدٌ[19])[20].

فإنْ قلت: لِمَ نصبت[21] التاء علامةً[22] للتأنيث[23] ساكنةً؟ قلت: للفرق بينه[24] وبين الاسم[25].

فإنْ قلت: لِمَ لم ينعكس[26] الأمر[27]؟

[28]قلت: لثقل الفعل[29] لدلالته[30] على الحدث والزمان.

---

(1) في ظ: (لالا).
(2) هما سكون الألف وسكون النون الخفيفة. ينظر: روح الشروح: 43، وإزالة القيود: 72.
(3) هو يونس بن حبيب (ت182ه). ومذهب يونس هو مذهب الكوفيين أيضًا. تنظر المسألة في: الكتاب: 527/3، وشرح عيون كتاب سيبويه: 247، والإنصاف: 560/2، وشرح المفصل: 38/9، وشرح الكافية الشافية: 1417/3، وشرح تسهيل الفوائد للمرادي: 369/1، وتوضيح المقاصد: 118/4، وهمع الهوامع: 403/4، والمستقصى في علم التصريف: 216/1.
(4) في ظ: (النون التثنية).
(5) في ب و س: (والجمع)
(6) قال مصنف المقصود: 42: «والمخففةُ ساكنةٌ والمشدّدةُ مفتوحةٌ إلى في التثنية وجمع المؤنث فإنها مكسورةٌ فيهما». وينظر: روح الشروح: 42، والمطلوب: 42.
(7) ينظر: المكمل في شرح المفصل: أطروحة دكتوراه (392)، والدر المنقود: مخطوط (49/ظ)، وروح الشروح: 42، والمطلوب: 42. والسؤال المذكور وجوابه وردا في هامش المقصود المخطوط: 189 نقلاً عن أحد شروح المقصود اسمه: (الشكرية).
(8) في ج: (الجمع).
(9) (الغائب) ساقطة من ل. قال مصنف المقصود: 42: «وما قبلها مكسور في الواحدة الحاضرة ومضموم في جمع المذكر ومفتوح في البواقي». قلنا: قوله: (وما قبلها) هكذا هو في المطبوع والدر المنقود: (49/ظ)، والذي في المخطوط: 189، وشرح المقصود لابن دانيال: مخطوط (26/ظ)، وروح الشروح: 42، والمطلوب: 42: (وما قبلهما). والمراد: وما قبل النونين الثقيلة والخفيفة.
(10) في ج: (لدلالته).
(11) في ظ: (للالتقاء).
(12) ينظر: شرح المقصود لابن دانيال: مخطوط (26/ظ)، والدر المنقود: مخطوط (49/ظ)، وروح الشروح: 42، والمطلوب: 42.
(13) المقصود: 42، وتمام كلامه: «من المعروف: نَصَرَ نَصَرَا نَصَرُوا... إلخ، ومن المجهول: نُصِرَ نُصِرَا نُصِرُوا... إلخ، ومثال المستقبل: يَنْصُرُ يَنْصُرَان يَنْصُرُونَ.. إلخ، ومن المجهول: يُنْصَرُ يُنْصَرَان يُنْصَرُونَ، ومثالُ الأمر الغائب: لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرا لِيَنْصُروا لِتَنْصُرْ لِتَنْصُرَا لِيَنْصُرْنَ... إلخ».
(14) في ب: (تكتب).
(15) في ب: (جميع).
(16) في ب: (فارقم).
(17) في ب: (فارقم بين التثنية وبين المفرد).
(18) في ب: (اكتابت).
(19) في ج: (حضر وتكلم زيد وحضروا وتكلم زيد).
(20) ورد في المطلوب: 43: «وإنما كُتبت الألف في الجمع فيما بعد الواو للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل: (حضر وتكلم زيدٌ)، ولو لم تُكتب الألف في الجمع لم يفرّق بينهما». وينظر: الدر المنقود: (3/49)، وروح الشروح: 43.
(21) في ج: (لم نصب)، وفي ب: (ما نصب). والنَّصْبُ: العَلَمُ المنصوب يُنصَبُ للقوم. تاج العروس: (نصب) 156/4.
(22) في ج: (علامتا).
(23) في ب و س: (التأنيث).
(24) (بينه) ساقطة من ب.
(25) في ب و س: (المذكر)، وفي ظ: (الألم). وتكون التاء في الاسم متحركة نحو: (مسلمة). ينظر: الدر المنقود: (50/و). وفي المطلوب: 43 السؤال عن سبب اختيار التاء وليس عن اختيار السكون في التاء، إذ ورد فيه: «وإنّما اختيرت التاء لذلك؛ لأنّ التاء من المخرج الثاني والمؤنث أيضًا ثانٍ في التخليق».
(26) في ظ: (يعكس).
(27) في ب و س: (... الأمر بالعكس).
(28) من هنا حصل سقط في س إلى قوله: (فإذا كان فاء افتعل)، وسننبّه على انتهاء السقط عند الوصول إليه.
(29) في ب: (النقل)، و(الفعل) ساقطة من ظ. ينظر: الدر المنقود: (50/و).
(30) في ج: (لدالته)، وفي ب: (للدلالة)، وفي ظ: (دلالته). ولعل الصواب ما أثبتنا.

قوله: «ومثالُ المستقبل[1]»[2].

إن[3] قلت: لِمَ كسر نون[4] التثنية في الفعل مع أنّ الالتباس[5] منتفٍ بين الجمع والتثنية [وغيرهما][6]؛ لأنّ الالتباس يحصل في حالة[7] النصب والجزم[8]، والنون في الفعل لا يثبت حالتي[9] النصب والجزم حتى لا يلتبس[10]؟

قلت[11]: حملاً على الاسم[12].

فإنْ قلت: لِمَ لمْ يثبت النون حالة[13] النصب؟ قلت: لأنّ الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء، فكما[14] يُحمَلُ النصب على الجر في الأسماء، كذلك[15] يُحمَلُ النصبُ على الجزم في الأفعال[16].

فإنْ قلت: لِمَ لَمْ يُحمَل في الحركة؟ قلت: لا[17] يلزم من كونه محمولاً من وجه كونُهُ محمولاً من وجهٍ آخر.

قوله: «ومثال[18] اسم[19] الفاعل»[20].

إن [قلت][21]: لِمَ قُلِب[22] ألف اسم الفاعل [واوًا][23] في الجمع المكسّر[24] ولم يبقَ[25] على صورته[26]؟ قلت: لاجتماع الساكنين بألف[27] التكسير[28]. فإنْ قلت: لِمَ لمْ يُقلَب[29] ياءً مع أنّه أخفّ من الواو[30] كما مرّ؟

قلت[31]: لأنّه يلزم الانتقال من السفلي إلى العلوي، فالياء[32] السفلي[33] وهو أثقل بخلاف[34] الواو[35].

---

(1) إنما يُقال له: المستقبل لوجود الاستقبال في معناه، ويُقال له مضارع أيضًا؛ لأنّ معنى المضارع المشابه، وهو مشابه لـ (ضارب) في الحركات والسكنات، وفي وقوعه صفة للنكرة وفي دخول لام الابتداء وغير ذلك... ينظر: المطلوب: 44.

(2) المقصود: 42، وتقدّم نقلُ كلامه آنفًا.

(3) في ظ: (فإن).

(4) في ج: (النون)، وفي ب: (جي كسر النون).

(5) في ب: (مع التباس).

(6) ما بين المعقوفتين زيادة من ب.

(7) (حالة) ساقطة من ب.

(8) في ظ: (والجر).

(9) في ب: (حالة).

(10) في ظ: (حتى يلتبس)، وعبارة (والجزم حتى لا يلتبس) ساقطة من ب.

(11) من هنا حصل سقط في ب إلى قوله: (حالة النصب).

(12) ذكر السرماري في الدر المنقود: (51/ظ) أنّ نون التثنية مكسورة للفرق بينها وبين نون الجمع المفتوحة. وتوجيه الإسفرايني أولى؛ لعدم الالتباس بين نون التثنية ونون الجمع في حالة الرفع؛ لأنّ نون التثنية مسبوقة بالألف ونون الجمع مسبوقة بالواو. وفي حالتي النصب والجزم تحذف النون. وتوجيه الإسفرايني فيه اعتماد على قول سيبويه: 19/1: «وجَعلوا النونَ مكسورةً كحالها في الاسم».

(13) في ج: (حالتي).

(14) في ظ: (فلا).

(15) في ب: (وكذلك).

(16) ينظر: الكتاب: 19/1.

(17) في ب: (لئلا).

(18) في ج و ب: (مثال) بلا واو.

(19) في ج: (الاسم).

(20) في المقصود: 42: «مثال الفاعل: ناصر ناصران ناصرونَ نُصَّار ونُصَّر ــ بضم النون وفتح الصاد والتشديد فيهما ــ ونَصَرَة ــ بفتح النون والصاد والراء مع التخفيف، ناصرة ناصِرتان ناصِرات نوَاصِر».

(21) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.

(22) في ج: (لا يقلب)، وفي ب: (لم تثبت ألف)، وفي ظ: (لم تُقلت ألف اسم). ولعل الصواب ما أثبتنا.

(23) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ظ.

(24) في ب: (في التكثير).

(25) في النسخ: (يبقى).

(26) يشير الشارح في هذا السؤال إلى لفظة (نواصر).

(27) (ألف) ساقطة من ب.

(28) في ب: (للتكثير). ورد في الدر المنقود: (53/و): «ونواصِر جمع التكسير وواوه منقلبة عن ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بألف التكسير».

(29) في ظ: (تقلب).

(30) في ج و ظ: (أخف منه).

(31) في ظ: (قلنا).

(32) في ظ: (فإلى).

(33) في ب: (فالسفلي).

(34) في ب: (بخلافه).

(35) ينظر: الدر المنقود: (53/و).

قوله[1]: «ومثالُ[2] الثلاثيِّ[3] المزيد[4] فيه»[5].

فإنْ قلت: لِمَ كُسِرَ ألفُ[6] المصدر [5/ظ] في باب الإفعال؟ قلت: لئلا يلتبس بالجمع على (أفعال)[7].

فإنْ قلت: لِمَ لمْ ينعكس[8]؟ قلت: لأنّ الفتحَ الخفيف[9] أولى بالجمع الثقيل[10].

فإنْ قلت: لأيِّ شيءٍ تفرُّ من اجتماعِ الهمزتين؟

قلت: لأنّه يشبه حينئذٍ صوت[11] السكران حين القيء[12]، وهو مستكرَه[13] جِدًّا[14] وما يشبهه أيضًا مستكره[15].

فإنْ قلت: لِمَ حُذِفَتْ من غير المتكلم والحال مع[16] أنّه لا يجتمع فيه الهمزتان؟

قلت: اطّرادًا للباب[17].

فإن [قلت][18]: لِمَ قال: (وأمر الغائب)[19] ولم يقل: [والأمر][20] مطلقًا[21]؟

قلت: لأنه لم يحذف منه [شيء][22]؛ لأنّه [لمّا][23] احتيج[24] [إلى][25] الابتداء بعد حذف حرف المضارعة عاد الهمزة[26] المحذوفة منه ولم يؤتَ بأجنبي. ولقائل أن يقول: إنّ قوله: (وأمر الغائب) مستدرك؛ لأنّ حذفها [منه يُعلم من[27] حذفها][28] من المستقبل إذ هو مشتق منه، فإذا حُذف من المشتق[29] منه يُفهم أنّه حُذف[30] من المشتق فافهم[31].

---

(1) (قوله) ساقطة من ظ.
(2) في ج و ب: (مثال) بلا واو.
(3) في ب و ظ: (الرباعي). ورد في روح الشروح: 51 بعبارة: (مثالُ الرباعي المزيد)، وعلّق المؤلف قائلاً: «يعني الحاصل بالزيادة، وفي بعض النسخ وقع: (الثلاثي) بدل (الرباعي)». وكذلك ورد في المطلوب: 52 بعبارة: (مثال الرباعي المزيد فيه)، وعلّق المؤلف قائلاً: «أي: الرباعي الذي حصلت رباعيّته بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرّد، وفي عبارتِهِ خلل يعرفه الفَطِن».
(4) في ب: (مزيد).
(5) المقصود: 42، وعبارته: «ومثال الرباعي: دحرَجَ يُدَحْرِجُ... ومِثالُ الثلاثيِّ المزيد فيه: أخْرَجَ يُخْرِجُ إخْرَاجًا فهُوَ مُخْرِجٌ وذاكَ مُخْرَجٌ... وقد حُذفت الهمزة من مستقبل هذا الباب لئلا يجتمع الهمزتان في نفس المتكلم، وكذلك حُذفت الهمزة من الفاعل والمفعول والنهي وأمر الغائب، اطّرادًا للباب... إلخ». وعبارة المقصود المخطوط: 191: «الرباعي المجرد»... ثم قال: «الرباعي المزيد فيه»، وأشير بتعليق إلى أنّه في بعض النسخ وقع: (مثال الثلاثي المزيد).
(6) في ب: (الألف).
(7) في ب: (الأفعال).
(8) في ظ: (يعكس).
(9) في ج: (الفتح أخف الخفيف)، وفي ظ: (الفتح الأخف).
(10) في ب: (الثقل).
(11) في ب: (يشبه في صوت).
(12) (حين القيء) ساقطة من ب.
(13) في ب: (وهي مكروهة).
(14) (جدًّا) ساقطة من ظ.
(15) في ب: (مكروهة). قال السبروي معلّلاً ذلك: «لأنّ ذلك مستكره لمشابهته بصوت الكلب والقيء، ولأنّ في اجتماع المِثلين ثقلاً على اللسان». روح الشروح: 51. وفي المطلوب: 51: «لأنّ اجتماعهما يلزم الثقل، وقيل: يلزم منه المشابهة بصوت الكلب وقيء السكران، فكرهوا ذلك فحذفوا الهمزة من مستقبله».
(16) (مع) ساقطة من ج و ب.
(17) في ب: (لاطّراد الباب). قال السبروي: «ولما حُذفت من المتكلم حُذفت من المخاطب والغائب وإن لم يلزم المحذوف؛ اطّرادًا للباب». روح الشروح: 51، وينظر: المطلوب: 51، وإزالة القيود: 80.
(18) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.
(19) المقصود: 42، وعبارته: «ومثال الأمر الغائب: لِيَنصُرْ لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرْ لِتَنْصُرْ لِتَنْصُرَا لِيَنْصُرْنَ». وينظر: روح الشروح: 45، والمطلوب: 45.
(20) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.
(21) في ب: (يقل أمرًا مطلقًا).
(22) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ظ.
(23) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.
(24) في ظ: (اجتمع).
(25) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.
(26) في ب: (والهمزة)، ولم تذكر (عاد).
(27) (من) تكررت في ب.
(28) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.
(29) في ظ: (مشتق).
(30) في ب: (يحذف من مشتق).
(31) ينظر: روح الشروح: 51، والمطلوب: 51.

قوله: «وأمّا ادَّثَّرَ»[1].

إنْ قلت: لِمَ قال: (ألِف الوصل) وهو همزة[2]؟ قلت: اعتبار صورته[3]، وأيضًا يطلق الألف على الهمزة[4] بالاشتراك[5].

قوله: «واشْهابَّ»[6].

إنْ قلت: لِمَ قُلِبت[7] الألف ياءً في (اشْهِيْبَابًا)؟ قلت: لكسرةِ[8] ما قبلها.

قوله: «اسْلَنْقَى»[9].

إنْ قلت: لِمَ قُلبت[10] الياء همزةً في مصدر (اسلنقى)؟

قلت: لوقوعها في طرفٍ بعد الألف[11] الزائدة[12].

قوله: «فصل في الفوائد[13]: اللازم[14]»[15].

إنْ قلت: لِمَ قدّم المتعدي على اللازم؟

قلت: لأنّ مفهومه وجودي ومفهوم اللازم[16] عدمي، والوجودي أحقُّ بالتقديم[17] لشرفه.

قوله[18]: «والمتعدي يصيرُ لازمًا»[19].

إنْ قلت: لِمَ خَصَّ[20] باب (انكسر) [ولم يعمّم على[21] الأبواب اللازمة كلها][22]؟

قلت: [إنّ[23] ثلاثي[24] باقي اللوازم ليست بمتعدية دائمًا حتى صار لازمًا [6/و] بنقله إليه بخلاف باب (انكسر)، وإنّ ثُلاثيّه[25] متعدٍّ أبدًا[26]، تقول: (كَسَرَ زيدٌ خشبًا)، بخلاف سائر الأبواب[27].

---

(1) المقصود: 42، وتمام كلامه: «واثَّاقَلَ فأصلُ الأول: (تَدَثَّرَ) كـ (تَكَسَّرَ)، وأصلُ الثاني: (تَثَاقَلَ) كـ (تَصالَحَ)، فأُدغِمَت التاءُ فيهما فيما بعدها ثم أدخل همزة الوصل ليمكن الابتداء بها؛ لأنّ الساكن لا يُبدَأُ به...». يلاحَظ أنّ صاحب المقصود قال: (همزة الوصل) ولم يقل: (ألف الوصل) كما نقل الشارح فيما سيأتي، ومثله في: روح الشروح: 55، والمطلوب: 56. ولعل ما ذكره الشارح قد وقف عليه في نسخة أخرى من نسخ المقصود.

(2) في ب: (وهزة)، وفي ظ: (بهمزة).

(3) في ب: (اعتبارًا بصورته).

(4) في ب: (بالهمزة).

(5) ذكر الجوهري أنّه قد يُتَجَوَّز في الهمزة فيُقال أيضًا: ألف. ينظر: الصحاح: 2542/6.

(6) الواو لم تذكر في ظ. وعبارة المقصود: 43: «واشْهَابَّ يَشْهابُّ إِشْهِيْبابًا فهو مُشْهَابٌّ، والأمرُ: اشْهَابَّ، والنهي: لا تَشْهابَّ. بتشديد الباء في الجميع إلا في المصدر». وينظر: روح الشروح: 58، والمطلوب: 58، وحل المعقود: 55. يُقال: (اشْهَابَّ الرأسُ): إذا غلب بياضُه على السواد. ينظر: العين: (شهب) 403/3، وروح الشروح: 58.

(7) في ج: (لِمَ قالَ قُلبت). وليس في كلام صاحب المقصود هذا القول، لذا آثرنا حذف كلمة (قال).

(8) رُسمت في ج هكذا: (لكسرت)، وفي ظ: (كثرة).

(9) المقصود: 43، وعبارته: «واسْلَنْقى يَسلَنْقِي اِسْلِنْقاءً فهو مُسْلَنْقٍ وذاك مُسْلَنْقًى عليه... إلخ». واسلنقى: نام على ظهره، ووقع على قفاه. شرح تصريف العزي للتفتازاني: 88.

(10) (لِمَ قلبت) ساقطة من ب.

(11) في ج: (ألف).

(12) المصدر (اسْلِنْقَاء) أصله (اسلِنْقَاي)، قُلبت الياء همزة؛ لوقوعها بعد الألف في الطرف. ينظر: المطلوب: 61، وحل المعقود: 56، وإزالة القيود: 88. وكُتبت الألف في (اسلنقى) على صورة الياء للدلالة على أنها مقلوبة من الياء دون الواو. روح الشروح: 60.

(13) أي: الفوائد المتعلقة بالأفعال السابقة والأبواب السابقة، فكان ما ذُكر في هذا الفصل تتمّة لما سبق فلذا أخّره. روح الشروح: 62.

(14) (اللازم) ساقطة من ظ.

(15) المقصود: 43، وعبارته: «فصل في الفوائد: اللازم يصير متعدّيًا بأحد ثلاثة أسباب: بزيادة الهمزة في أوله، وتشديد العين، وحرف الجرّ في آخره... إلخ». ينظر: إمعان الأنظار: 62، وروح الشروح: 62، والمطلوب: 62، وحل المعقود: 57، وإزالة القيود: 91.

(16) (ومفهوم) ساقطة من ظ.

(17) في ب: (التقديم).

(18) (قوله) ساقطة من ب.

(19) المقصود: 43، وعبارته: «والمتعدي يصير لازمًا بحذف أسباب التعدية وبنقله إلى باب انكسر».

(20) في ظ: (اختص).

(21) في ظ: (إلى).

(22) عبارة (ولم يعمم على الأبواب اللازمة كلها) ساقطة من ب.

(23) من هنا حصل سقط في ب إلى قوله: (بخلاف انكسر).

(24) في النسخ: (الثلاثي). والصواب ما أثبتناه.

(25) في ج و ظ: (الثلاثية فيه)، وفي ب: (ثلاثية). والصواب ما أثبتناه.

(26) (أبدًا) ساقطة من ب.

(27) ينظر: المطلوب: 63.

فإنْ [قلت][1]: لِمَ سمّي المتعدي واللازم بهما[2]؟ قلت: لتعدية فعله إلى غيرِهِ وللزومِهِ له[3].

قوله: «فإذا[4] كان فاء [الفعل من][5] افتعل][6]»[7].

إنْ[8] قلت: إنّ هذه الحروف ليست حروفَ[9] الإطباق[10]، بل الحروف[11] المُطبقة، فلِمَ قال ذلك؟

قلت: هذا تجوّزٌ[12] منهم؛ لأنّهم يذكرون المشتق[13] منه ويريدون المشتق.

فإنْ قلت: لِمَ صار التاءُ[14] طاءً[15]؟ قلت: لقربِ مخرجهما[16].

قوله: «وحروف المَدِّ»[17]. إنْ قلت: لِمَ سَمّى هذه[18] الحروف بها؟ قلت: لأنّ وجودها يحتاج إلى مَدِّ الصوت[19] إذا كانت ساكنة وحركة[20] ما قبلها مناسِبة لها[21]، نحو: (يَقُوْل)، ويكونُ[22] لينًا[23] إذا كانت[24] ساكنة ولم تكن[25] حركةُ ما قبلها مناسبةً لها، نحو[26]: (رَمَوْا)، ولكونه[27] زائدًا[28] على أصل الحروف وعدم تحمّل الحركات[29].

فإنْ قلت: إنّ الفرق بين حروف[30] [المدّ][31] واللين[32] ظاهر[33]؛ لأنّ حروف[34] المدّ هي[35] التي تكون ساكنة وحركة ما قبلها مناسِبة لها كما ذكرنا قبل هذا فلا وجهَ لقولهِ: (واحدة)[36].

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.
(2) في ب: (بها).
(3) في ب: (غير والزمه لي).
(4) في ج: (وإن).
(5) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ظ.
(6) إلى هنا ينتهي السقط من س.
(7) المقصود: 43، وعبارته: «فإذا كان فاء الفعل من (افتعلَ) حرفًا من حروف الإطباق وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء يصير تاء (افتعل) طاءً... إلخ». وينظر: روح الشروح: 65، والمطلوب: 65.
(8) (إن) ساقطة من س.
(9) في س: (من حروف).
(10) سُمّيت بحروف الإطباق؛ لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى. كما في روح الشروح: 65، وينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: 132.
(11) في ب: (بالحروف) ولم تذكر (بل)، وفي س: (بل حروف).
(12) في س: (تجوّزًا).
(13) في ج: (يذكروا من المشتق).
(14) في ب: (تاء).
(15) المقصود: 43، وعبارته: «... يصير تاءُ (افتعلَ) طاءً، نحو: (اصطَبَرَ واضطرَبَ)... إلخ».
(16) قال صاحب المطلوب: 65: «لأنّ التاء من مخرج الطاء وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا... ليخف على ألسنتهم وليكون مجانسًا لفاء فعله في الإطباق»، وينظر: حل المعقود: 60. وينظر عن مخرج التاء والطاء: العين: 58/1، والكتاب: 433/4، وسر صناعة الإعراب: 217.
(17) المقصود: 43، وعبارته: «وحروف المدِّ واللينِ والزوائدِ والعلّةِ واحدةٌ، وهي الواو والياء والألف». وينظر تعليق الشراح على ذلك: إمعان الأنظار: 73، وروح الشروح: 73، والمطلوب: 73.
(18) في ظ: (يسمى بهذه).
(19) في ب: (الصورة).
(20) في ب: (وما قبلها).
(21) ينظر: التمهيد في علم التجويد: 92، وحل المعقود: 73.
(22) في س: (يَكِيْل).
(23) في ب: (ولينا) بالواو، وكلمة (لينًا) ساقطة من س.
(24) في ظ: (كان).
(25) في النسخ: (يكن).
(26) (نحو) ساقطة من ظ.
(27) في ظ: (أو لكونه)، وفي س: (لكنه).
(28) في ظ: (زائد).
(29) ينظر: التمهيد في علم التجويد: 92، وحل المعقود: 73-74.
(30) في ظ: (الحرف).
(31) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.
(32) في ظ: (وبين حرف اللين).
(33) (ظاهر) ساقطة من ب.
(34) في ظ: (حرف).
(35) (هي) ساقطة من ب.
(36) إشارة إلى قول صاحب المقصود المذكور آنفًا: «وحروف المدِّ واللينِ والزوائدِ والعلّةِ واحدةٌ». قال السبروي: «يعني متصادقة على طائفة من الحروف». روح الشروح: 73، وينظر: شرح تصريف العزي للتفتازاني: 152.

قلت: إنّ المراد به واحدة فيما[1] صدق عليه[2] لا[3] في المفهوم[4]، تأمّل.

قوله: «وكلُّ فعلٍ ماضٍ[5]»[6].

إنْ قلت: لِمَ سُمّي المعتل به[7]؟

قلت[8]: لوجود حرف[9] العلة فيه[10]. ولقائلٍ أن[11] يقول: لا وجهَ لتخصيص[12] المعتل بها بما كان حرف العلة[13] في أوله وغيره مستوية الأقدام فيه.

ويمكن أن يجاب عنه بأنّه لمّا[14] كان حرف العلة في أوله كان كأنّه هو[15] المعتل؛ لأنه يتبادر[16] من أوّل الوهلة اعتلالُه؛ ولأنه لا يجب الاطّراد في التسمية.

وبالمثال لمماثلة[17] الصحيح في احتمال الحركات[18] وعدم الإعلال[19] [6/ظ]؛ ولأنّ المثال في اللغة: المشابهة[20] فسُمّي به[21]؛ لأنّ أمره يشبه أمر[22] الأجوف في الوزن[23]، نحو: (عِدْ و زِنْ)[24]، أو نقول[25]: المثال مِن المُثول وهو الانتصاب[26]، ومنه[27] تسمية[28] عَلَم[29] الأمير[30] مثالاً[31]؛ لانتصابه أمامه فسُمّي هذا به لانتصاب[32] حرف[33] العلة في الأول[34].

فإنْ قلت: لِمَ سُمّي[35] الأجوف به[36]؟

---

(1) في ب: (وحدة فيها).
(2) في ب و س: (عليها).
(3) في ب: (إلا).
(4) ينظر: إمعان الأنظار: 73، وروح الشروح: 73، والمطلوب: 73.
(5) في ظ: (ماضي).
(6) المقصود: 43، 44، وعبارته: «وكلُّ فعلٍ ماضٍ في أوّلِهِ حرفٌ من هذه الحروف يُسمّى معتلًّا ومثالاً لمماثلته الصحيح في احتمال الحركات، نحو: وَعَدَ ويَسر. وإن كان في وسطه يسمّى أجوفَ، نحو: قالَ وكَالَ. وإنْ كان في آخره يسمّى ناقصًا، نحو: غزا ورَمى. وإنْ كان فيه حرفان من هذه الحروف فإن كانا عينَهُ ولامَهُ يسمّى لفيفًا مقرونًا، نحو: رَوَى وطوى. وإنْ كانا فاءَهُ ولامَهُ يسمّى لفيفًا مفروقًا، نحو: وقى. وكلُّ فعلٍ ماضٍ عينُهُ ولامُهُ حرفان من جنس واحد أُدغم أولهما في الآخر للثقل يسمّى مضاعفًا، نحو: مَدَّ، أصلُهُ: مَدَدَ».
(7) في ظ: (تسمى المعتلة).
(8) (قلت) ساقطة من ظ.
(9) في ب: (حروف).
(10) ينظر: روح الشروح: 73، والمطلوب: 73، وحل المعقود: 74.
(11) (أن) ساقطة من ظ.
(12) في ب: (إلى وجه التخصيص).
(13) (حرف العلة) ساقطة من ب.
(14) في ب: (بما).
(15) (هو) ساقطة من ب.
(16) في ب: (ألا يتبادر)، وفي س: (لأنه لا يتبادر).
(17) في ظ: (بمثله).
(18) تقول: وَعَدَ وَعَدَا وَعَدُوا، كما تقول: ضَرَبَ ضَرَبَا ضَرَبُوا، بخلاف الأجوف والناقص. شرح تصريف العزي للتفتازاني: 155.
(19) ينظر: روح الشروح: 73، والمطلوب: 73، وحل المعقود: 74.
(20) ينظر: لسان العرب: (مثل) 610/11، وتاج العروس: (مثل) 213/30.
(21) (به) ساقطة من ظ.
(22) (أمر) ساقطة من ب، وفي س: (لأمر).
(23) ينظر: الدر المنقود: (60/ظ).
(24) هو يشبه وزن الأجوف في اللفظ فقط كـ (بِعْ)، لكنه ليس على وزنه في التقدير؛ لأنّ وزن (عِد) هو (عِلْ)، ووزن (بع) هو (فِلْ).
(25) في ب: (أن تقول)، وفي س: (تقول) بلا (أن).
(26) (وهو الانتصاب) ساقطة من ب. وينظر: العين: (مثل) 228/8.
(27) في ب و ظ: (وفيه).
(28) في س: (سميته).
(29) في ظ: (على).
(30) في ب و ظ: (الأمر).
(31) (مثالاً) ساقطة من ب و س.
(32) في ج و ب: (فسمي له لانتصاب)، وفي س: (فسمي هوية لانتصاب).
(33) في ج: (حروف).
(34) في ظ: (أوله).
(35) في ج: (يسمى).
(36) (به) ساقطة من ظ.

قلت[1]: لخلوّ[2] جوفِهِ عن الحرف[3] الصحيح[4].

فإنْ قلت: لِمَ سُمِّي الناقص به؟

قلت: لنقصان الحرف في آخره حالة الجزم[5]، أو لنقصان الحركة حالة الرفع[6].

فإنْ قلت: لِمَ سُمّي اللفيف به؟

قلت: لِلَفِّ حرفَي[7] العلّة فيه[8].

فإنْ قلت: لِمَ سُمّي المضاعف به؟

قلت[9]: لمضاعفته[10].

قوله: «باب المعتلّات»[11].

إنْ[12] قلت: لِمَ قدّم المعتلات[13] على المضاعف والمهموز مع أنّهما[14] أقرب إلى الصحيح؟

قلت: لكثرتِهِ[15].

فإنْ قلت: لِمَ قدّم المضاعف على المهموز؟

قلت: لأنّ المضاعف أقرب[16] إلى الصحيح، إذ إبدال[17] الياء من[18] أحد حرفَي[19] التضعيف في مواضع مخصوصة[20]، بخلاف تليين الهمزة فإنّه في مواضع كثيرة[21].

قوله: «الواو والياء»[22].

---

(1) من هنا حصل سقط في ب وينتهي إلى قوله: (حالة الرفع).
(2) في ظ: (لخو)، وفي س: (لخلوه).
(3) في النسخ: (حرف).
(4) قال السبروي: «لخلو الوسط الذي هو بمنزلة الجوف في الحيوان عن الحرف الصحيح». روح الشروح: 74. وينظر: شرح تصريف العزي للتفتازاني: 165، والمطلوب: 74، وحل المعقود: 75، وعلل الرضي هذه التسمية بقوله: «تشبيهًا بالشيء الذي أُخِذَ ما في داخله فبقي أَجْوَفَ، وذلك لأنه يذهب عينه كثيرًا نحو: قُلتُ وَبِعْتُ، ولم يَقُلْ وَلَمْ يَبِعْ، وقُلْ وبِعْ». شرح الشافية: 34/1.
(5) في ظ: (في آخر حالة الجزم)، وفي س: (لنقصانه في حالة الجزم نحو: لم يرمِ، أو لنقصان الحركة حالة الرفع نحو: يرمي).
(6) ورد في المطلوب: 74: «وأمّا تسميته بالناقص فلنقصان آخر حروفه في حالة الجزم نحو: (لم يغزُ ولم يرمِ ولم يَخشَ)، أو لنقصان الحركة منه حالة الرفع نحو: (يغزوْ ويرميْ ويخشى) بسكون الواو والياء، أو لخلوّ آخره من الحرف الصحيح الثابت في كل الأحوال». وينظر: روح الشروح: 74، وحل المعقود: 75.
(7) في ج و س: (حرف)، وفي ب: (الحرف).
(8) ورد في المطلوب: 75: «... لالتفاف حرفي العلة فيه، أي التفاف أحد حرفي العلة فيه بالآخر، أو نقول: إنه مأخوذ من اللفّ بمعنى الخلط، فسمّي باللفيف؛ لأنّ فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة». وينظر: روح الشروح: 75، وحل المعقود: 76.
(9) في ب: (قلنا).
(10) في ب و س زيادة بعد كلمة (لمضاعفته)، فزيادة ب هي: (قال الخليل: ضاعفته مضاعفةً، والمضاعفة: الزوائد الأربع نسجت حلقتين حلقتين، واصطلاحًا: أن يُزاد على الشيء فيُجعل مثلين أو أكثر). وزيادة ط هي: (قال الخليل: ضاعفته مضاعفةً، والمضاعفة: هي الدرع نُسجت حلقتين، واصطلاحًا: أن يزاد على الشيء فيُجعل مثلين أو أكثر).
قلنا: قد وقع في هذين النصين أخطاء كثيرة صحّحناها في ضوء ما ذكرته المعجمات اللغوية. وقول الخليل المشار إليه في هذين النصّين ورد في معجمه العين المطبوع: (ضعف) 281/1 على النحو الآتي: «أضْعَفْتُ الشيءَ إضعافًا، وضاعفتُهُ مضاعفةً، وضَعَّفتُهُ تضعيفًا، وهو إذا زاد على أصله فجعله مثلين أو أكثر». ولم يرد باقي الكلام المذكور في النصين. وينظر: مقاييس اللغة: (ضعف) 362/3، وتهذيب اللغة: (ضعف) 306/1، ولسان العرب: (ضعف) 206/9.
(11) المقصود: 44، وعبارته: «باب المعتلات والمضاعف والمهموز». و(قوله: باب المعتلات) ساقط من م. وينظر: روح الشروح: 76.
(12) في ب: (فإن).
(13) في ب: (قدم صح المعتلات).
(14) في ب و س: (أنها).
(15) في ظ: (لكثرتها).
(16) إلى قوله: (أقرب) ينتهي السقط من ق.
(17) في ج و ب و س: (أبدل).
(18) في ج و ظ: (في).
(19) في ج: (حرف في)، وفي ب و ظ و س: (حرف). ومن هذا الموضع حصل سقط في ل إلى قوله: (أن يقول)، وسأنبه على انتهاء السقط عند الوصول إليه.
(20) في ب: (مخصصة).
(21) هذا الجواب مأخوذ نصًّا من كتاب شرح المراح لديكنقوز: 80.
(22) المقصود: 44، وعبارته: «الواو والياء إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما قُلبتا ألفًا نحو: (قالَ وكَالَ)». وينظر: المطلوب: 76، 77.

إنْ قلت: لِمَ قُلبتا[1] ألفًا إذا كانتا كذلك؟ قلت: لئلا يلزم أربع حركات متواليات موجبة لزيادة[2] الثقل: اثنتان[3] تحقيقيتان حركتها[4] وحركة ما قبلها[5]، واثنتان[6] تقديريّتان[7] وهما[8] ذانِكَ الحرفان[9]؛ لأنهما مركّبتان من حركتي جنسيهما[10] وهما[11] الضمة والكسرة[12]، ولا اعتبار بحركة[13] الآخِر لكونه محل التغيير، وثلاث[14] حركات متواليات خفيفة وإن لم تكن أخف[15].

قوله: «مثاله[16] من الناقص»[17]. إنْ قلت: لِمَ كُتبت الألف إذا كانت مقلوبة عن الياء [على صورة الياء[18]][19]؟ قلت [7/و]: إشعارًا بجواز[20] إمالتها[21]. فإنْ قلت: لِمَ لَمْ يَجُز[22] قلب الواو والياء ألفًا في التثنية؟ قلت: لئلا يلتبس بالمفرد[23] بحذف إحدى الألفينِ لاجتماع الساكنين[24].

قوله: «وتقولُ في تثنية[25] المؤنث»[26]. إنْ قلت: أليسَ للعارض اعتبار[27] أصلاً؟

قلت: بلى[28] إذا اشتدّت إليه الحاجة كما في التاء وألف[29] التثنية في (غَزَتَا)؛ لأنّ التاء علامة التأنيث والألف ضمير[30] وهما لا[31] يُحذفان، [فلا يلزم][32] من[33] عدم اعتباره بوجهٍ[34] عدمُ اعتباره في وجهٍ[35] آخر[36].

---

(1) في ج و ب و ظ و س: (قلبت).
(2) في ج و ظ و س: (موجبات زيادة)، وكلمة (زيادة) ساقطة من ب.
(3) في ق: (اثنان).
(4) في ق: (حركتهما).
(5) في ب: (تحقيقا حركتان ما قبلها)، وفي ق: (ما قبلهما).
(6) في ق: (واثنان).
(7) في ب: (تقديران).
(8) في ق: (هما).
(9) في ج و ب و ظ و س: (تلك الحروف).
(10) في ب و ق: (جنسهما).
(11) في ج: (وهو).
(12) في ج و ب و ظ و س: (والفتحة).
(13) في ب: (إلى حركة)، وكُتب فوقه في ق: (جواب سؤال مقدر).
(14) كُتب فوقها في ق: (جواب سؤال مقدر).
(15) في ج: (وإن لم يخف)، وفي ب: (ولم يكن أخف)، وفي ق: (ليست في تلك المرتبة من الثقل). قال ديكنقوز في شرح المراح: 137: «وإنما قلبت ألفًا حينئذ؛ لئلا يلزم أربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل: اثنتان تحقيقيتان حركتها وحركة ما قبلها، واثنتان تقديريتان هما الياء؛ لأنها مركبة من كسرتين ولم يعتبروا حركة ما بعدها؛ إذ لا اعتبار بالحركة الطرفية لكونها في محل التغيير، وثلاث حركات متواليات ليست في تلك المرتبة من الثقل».
(16) في ب: (مثال الناقص)، وفي ق: (مثال من الناقص). المراد: مثال الواو والياء المنقلبتين ألفًا، وعبارة المقصود الآتية أدق.
(17) في المقصود: 44: «الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قُلبتا ألفًا نحو: (قالَ وكَال)، ومثالُهما من الناقص: (غَزا ورَمى)، وتقول في تثنيتهما: (غَزَوَا ورَمَيَا)، فلا ينقلبان ألفًا، ولا يُقلبان أيضًا في جمع المؤنث والمواجهة ونفس المتكلم؛ لأنّ الواو الساكنة والياء الساكنة لا تُقلبان ألفًا إلا في موضع يكون سكونُهما غير أصلي بأنْ نُقلت حركتهما إلى ما قبلهما نحو: (أقامَ وأباعَ)... إلخ». المراد بقوله: (المواجهة) أي: المخاطب والمخاطبة. ينظر: المطلوب: 78. وينظر لشرح كلام المقصود: روح الشروح: 77، 78، والمطلوب: 77، 78.
(18) (الياء) ساقطة من س.
(19) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.
(20) في ج و ب و ظ و س: (لجواز).
(21) في ج و ب: (مالها).
(22) في ج: (يحذف)، وفي ق: (لمَ لمْ تقلب الواو...).
(23) في ق: (بالواحد).
(24) ينظر: إمعان الأنظار: 78، وروح الشروح: 78، والمطلوب: 78.
(25) في ج و س: (التثنية).
(26) المقصود: 44، وعبارته: «وتقول في تثنية المؤنث: (غَزَتَا ورَمَتَا)، أصلُهما: غَزَوَتا ورَمَيَتا، قُلبت الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فحُذفت الألف لسكونها وسكون التاء؛ لأن التاء كانت ساكنة في الأصل فحُرّكت لألف التثنية فحركتها عارضة، والعارض كالمعدوم فبقي (غَزَتَا ورَمَتَا)». وينظر: إمعان الأنظار: 79، وروح الشروح: 79، والمطلوب: 79، وإزالة القيود: 110.
(27) في ج: (اعتبارًا)، وفي ب: (العارض اعتبر).
(28) (بلى) ساقطة من ب.
(29) في ج و س: (الألف).
(30) في ب: (وألف الضمير).
(31) (لا) ساقطة من ب.
(32) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.
(33) (من) ساقطة من س.
(34) في س: (من وجه). وأشير في حاشية هذه النسخة إلى أنه في نسخة أخرى: (من عدم اعتباره بوجه).
(35) في ق: (بوجه).
(36) في ب: (فلا يلزم من عدم اعتباره في وجه آخر). ينظر: الدر المنقود: (65/و).

قوله: «وتقول في جمع المؤنث»[1].

إنْ قلت: لِمَ تَعيّنَ الألف للحذف؟

قلت: لأنّ الأضعف به أولى[2].

قوله: «والياء إذا انكسر ما قبلها[3]»[4].

إنْ قلت: لمَ تركت الياء[5] على حالها إذا كان[6] ما قبلها مكسورًا[7]؟

قلت: للموافقة[8]. ولقائلٍ أن يقول: فعلى هذا يلزمُ توالي الكسرات.

فإن قلت: لِمَ قلبت الياء واوًا إذا كانت ساكنة وما قبلها مضمومًا[9]؟ قلت: الجواب ما مرّ[10].

[قوله: «وتقول في مجهول الأجوف»[11].

إنْ قلت: لِمَ قُلبت الواو الساكنة[12] إذا انكسر ما قبلها ياءً؟

قلت: جوابه مرَّ آنفًا][13].

قوله: «والواو المتحرّكة[14] إذا وقعت»[15].

إنْ قلت: لِمَ قُلِبت الواو[16] المتطرفة إذا كان[17] ما قبلها مكسورًا ياءً؟

قلت: للجواب المذكور والخفة ولاستكراههم[18] الواو المتطرفة قبلها كسرة[19].

قوله: «وتقول في جمع[20] المذكر من مجهول الناقص»[21].

---

(1) المقصود: 44، وتمام عبارته: «من الأجوف: (قُلْنَ وكِلْنَ)، والأصلُ: قَوَلْنَ وكَيَلْنَ، قُلبت الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حُذفت الألف لسكونها وسكون اللام فبقي: (قُلْنَ وكَلْنَ)... إلخ». وينظر: روح الشروح: 79، والمطلوب: 79، وحل المعقود: 83، وإزالة القيود: 111.

(2) من قوله: (إن قلت) إلى كلمة (أولى) ساقط من ب، ومن كلمة (قوله) إلى كلمة (أولى) ساقط من س.

(3) عبارة (قوله: والياء إذا انكسر ما قبلها) ساقطة من ب.

(4) المقصود: 44، وتمام كلامه: «تُركت على حالها ساكنةً كانت أو متحركة إذا كانت الحركة فتحة نحو: (خَشِيَ وخَشِيْتُ)».

(5) في ب و س: (التاء).

(6) في ق: (كانت).

(7) في ب: (مكسورة).

(8) في س: (لموافقة). وقد ورد هذا السؤال وجوابه في حاشية المقصود المخطوط: 201، وكانت عبارة جوابه: (قلت: إمّا لعدم موجب التغيير، وإمّا للمجانسة والموافقة). وينظر: روح الشروح: 81، والمطلوب: 81، وحل المعقود: 84، وإزالة القيود: 113.

(9) في ب: (مضمومة). قال مصنف المقصود: 44: «والياء الساكنة إذا انضمَّ ما قبلها قُلبت واوًا نحو: (أَيْسَرَ يُوْسِرُ)، والأصل: يُيْسِرُ». ينظر في بيان ذلك: شرح تصريف العزي للتفتازاني: 162، والمطلوب: 81، وحل المعقود: 84. وقال السبروي في شرح عبارة المصنف: (والياء الساكنة إذا انضمَّ ما قبلها قُلبت واوًا): «لأنّ الياء حرف علة ضعيفة خصوصًا لينت عريكتها بالتسكين، والضم حركة قوية تستدعي أن توافق لها ما بعدها مع أنّ الياء الساكنة يعسر نطقها بضم ما قبلها (نحو: أيسَرَ يُوْسِر، أصلُه: يُيْسِر) قُلبت الياء الثانية واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، ولم تُحذف الواو مع وقوعها بين ياء وكسر لئلا يلزم إجحاف الكلمة... إلخ». روح الشروح: 81.

(10) في ب: (جوابه مرّ)، وفي س مثل ج، وأشير في حاشية س إلى أنه في نسخةٍ: (الجواب مرّ)، وهو كذلك في ق، وكُتب فوقه: «هو قوله: (قلت: للموافقة)».

(11) المقصود: 44، وتمام عبارته: «قِيْلَ، والأصل: قُولَ، فاستُثقِلت الضمة على القاف قبل كسرة الواو فأُسكنت القاف ثم نُقلت كسرة الواو إليها، فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة ثم قُلبت الواو ياءً؛ لأنّ الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها قُلبت ياءً».

(12) في ب: (ساكنة).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من ج، وفي ق: (الجواب مرّ غير مرّة)، وكُتب فوقه: (وهو الموافقة). ورد في روح الشروح: 82: «للين عريكة حرف العلة وإن كان متحركًا، ولحصول الخفة؛ لأنّ الياء خفيف بالنسبة إلى الواو كما لا يخفى». وينظر: المطلوب: 82، وحل المعقود: 85.

(14) في ب: (والمتحركة).

(15) المقصود: 44، وتمام كلامه: «في آخر الكلمة وانكسر ما قبلها قلبت ياءً نحو: (غَبِيَ)، والأصل: (غَبوَ) من الغباوة، وهي عكس الإدراك، وكذا (دُعِيَ) مجهول (دعا)، والأصل: (دُعِوَ)». والمراد بقوله: (الغباوة) أي: الحماقة والبلاهة. ينظر: المطلوب: 82.

(16) (الواو) ساقطة من ب.

(17) في ج: (كانا).

(18) في ج: (والاستكراههم).

(19) في ب: (قلت: الجواب المذكور للخفة، ولا شك أن الواو المتطرفة إذا كان ما قبلها مكسورًا تقلب الواو ياءً)، وأما في س فقد طُمس بسبب الماء الذي أفسد الجزء الأسفل من ورقاتها. وورد في المطلوب: 82: «إنما قُلبت الواو المتحركة في آخر الكلمة ياءً إذا كان ما قبلها مكسورًا للين عريكتها لضعفها؛ لأنّها حرف علة واستدعاء حركة ما قبلها بجنسها، وقيل: لكراهتهم إبقاءها في الطرف على حالها للزوم الثقل به؛ لأنه يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة التقديرية». وينظر: روح الشروح: 82، وحل المعقود: 85.

(20) في ب: (الجمع)، وطمست في س.

(21) المقصود: 44، وتمام كلامه: «غُزُوْا، والأصل: غُزِيُوا، فأسكنت الزاي ثم نُقلت ضمة الياء إلى الزاي، فحُذفت الياء لسكونها وسكون الواو، فبقي: غُزُوْا». وينظر: إزالة القيود: 115.

إنْ قلت: لِمَ قلبت الواو ياءً في نحو[1]: (غُزُوْا)[2]؟

قلت: لوقوعها طرَفًا وانكسارِ ما قبلها[3].

فإنْ قلت: لِمَ أسكنت الزاء[4]؟

قلت: لأنّ[5] في بقائها وإسكان الياء بالسلب[6] يلزم تغيير[7] واو الضمير بعد حذف الياء[8] لاجتماع الساكنين وهو غير جائز[9].

قوله: «وكلُّ واوٍ وياءٍ متحرّكتين[10]»[11].

إنْ قلت: لِمَ [7/ظ] نُقلت[12] حركة الواو والياء إذا كانتا[13] متحركتين وما قبلهما[14] حرف صحيح ساكن[15] إلى الحرف[16] الصحيح؟

قلت: لقوته[17] وضعفهما[18].

قوله: «وتقول في اسم الفاعل»[19].

إنْ قلت: لِمَ لَمْ يحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين؟

قلت: لئلا يلتبس بالماضي.

فإنْ قلت: لِمَ حذف[20] الياء ولم يحذف التنوين[21]؟

قلت: لدلالته[22] على تمكّن الاسم[23].

---

(1) (نحو) ساقطة من ب و ق.
(2) في ق: (غزووا). وأصل (غُزُوْا): (غُزوُوْا)، ثم أعلّت الواو وقلبت ياءً، فصارت: (غُزيُوا).
(3) ينظر: المطلوب: 82، وحل المعقود: 86.
(4) في ب: (الألف). وقد نقلنا قول صاحب المقصود آنفًا.
(5) (لأن) ساقطة من ب.
(6) في ب: (بالسبب). والسلب يعني: سلب حركة الياء وجعلها ساكنة.
(7) في ب: (تغير).
(8) (الياء) ساقطة من ب.
(9) ورد هذا التعليل في حاشية المقصود المخطوط: 202 نقلاً عن كتاب سماه المنضود الذي هو أحد شروح المقصود. وينظر: روح الشروح: 82، والمطلوب: 82.
(10) وقع في المقصود المطبوع: 44: (متحركين)، ومثله في المتن المطبوع مع إزالة القيود: 116. وأما في المقصود المخطوط: 202 ومتنه الموجود في بعض شروحه فهو (متحركتين) كما هو هنا. ينظر: روح الشروح: 83، والمطلوب: 83.
(11) المقصود: 44، وتمام كلامه: «يكون ما قبلهما حرفًا صحيحًا ساكنًا، نُقلت حركتُهما إلى الحرف الصحيح، نحو: (يَقُوْل ويَكِيْل ويَخَاف)، والأصل: (يَقْوُل ويَكْيِل ويَخْوَف)، وإنما قلبت واوُ (يخاف) ألفًا لكون سكونها غير أصلي وانفتاح ما قبلها». ينظر: روح الشروح: 83، والمطلوب: 83، وإزالة القيود: 116.
(12) في ب: (تقلب).
(13) في س: (كانت).
(14) في ج و ب و ظ و س: (وما قبلها).
(15) (ساكن) ساقطة من ب.
(16) في ب: (حرف)، وفي س: (أطراف).
(17) في ب: (لقوتها).
(18) في ب: (وضعفها)، وفي س: (ولضعفهما). وينظر: روح الشروح: 83، والمطلوب: 83، وحل المعقود: 86، وإزالة القيود: 116.
(19) المقصود: 45، وتمام كلامه: «من الأجوف: (قائِل وكَائِل)، وكان في الماضي (قالَ وكَالَ)، فزيدت الألف لاسم الفاعل، فاجتمع ألفان أحدهما ألف اسم الفاعل، والآخر ألف مقلوبة من عين الفعل، فقُلبت الألف المقلوبة من عين الفعل همزةً فصارَ (قائِل وكائِل)». وينظر: إمعان الأنظار: 85، وروح الشروح: 85، والمطلوب: 85، وحل المعقود: 88، وإزالة القيود: 120.
(20) في س: (حذفت).
(21) قال مصنف المقصود: 45: «واسم الفاعل من الناقص منصوب في حالة النصب نحو: (رأيتُ غازيًا ورامِيًا) فلا يتغير. وتقول في حالة الرفع والجر: (هذا غازٍ ورامٍ، ومررتُ بغازٍ ورامٍ)، والأصل: (غازِي ورامِي)، فأُسكنت الياء فيهما كما ذكرنا، فاجتمع ساكنان الياء والتنوين، فحذفت الياء وبقي التنوين، ونُقل التنوين إلى ما قبلهما فصار (غازٍ ورامٍ)، فإذا أدخلت الألف واللام في حالة الرفع والجر سقط التنوين، وتعود الياء ساكنة فتقول: (هذا الغازي والرامي، ومررت بالغازي والرامي)». وينظر: إزالة القيود: 121
(22) في ب: (للدلالة على)، وفي ق: (لدلالته على أصالة الاسم في الاسمية).
(23) قال البركوي: «لأنّ التنوين علامةُ المتمكّن». إمعان الأنظار: 86، وذكر التفتازاني أنّ التنوين حرف صحيح، فحذف حرف العلة أولى، ونقله عنه السبروي في روح الشروح: 86، وينظر: شرح تصريف العزي للتفتازاني: 179، والمطلوب: 86، وحل المعقود: 89.

فإنْ قلت: لِمَ تعودُ[1] الياء[2]؟ قلت: لزوال المانع[3].

فإنْ قلت: لِمَ سقط[4] التنوين إذا دخل الألف واللام[5]؟ قلت: الجواب ما[6] مرَّ[7] في صدر[8] الكتاب[9].

قوله[10]: «وإذا اجتمع[11] الواوان»[12].

إنْ قلت: لِمَ أُدغمت الواو الأولى في الثانية إذا اجتمعتا وكانت الأولى ساكنة؟ قلت: لدفع[13] الثقل[14].

قوله: «وإذا اجتمعت الواو والياء»[15].

إنْ[16] قلت: لِمَ قلبت[17] الواو ياءً إذا كانت إحداهما[18] ساكنة دون العكس؟ قلت: لأنّ إبدال الثقيل بالخفيف[19] أولى[20].

قوله: «وتقول في أمر الأجوف»[21].

ولقائل أن يقول[22]: إنّ ما ذكرتم[23] في إعلال[24] (غَزَتَا ورَمَتَا) يقتضي[25] أن لا يجوز (قُولا)[26]؛ لأنّ حركة اللام عارضة[27] بسبب ألف التثنية[28] وليس محتاجًا[29] إليه؛ لأنّ حذف الواو لا يضرنا فيلزم اجتماع[30] الساكنين بل يلزم اجتماع[31] ثلاث سواكن.

---

(1) في ج و ب و ق: (يعود).
(2) تقدم نقل كلام المقصود آنفًا.
(3) قال السبروي: «لزوال موجب حذفها وارتفاع مانع بقائها وهو اجتماع الساكنين بالتنوين الذي قد جُعل عوضًا عنها». وينظر: المطلوب: 86، وحل المعقود: 89.
(4) في س: (سقطت).
(5) المقصود: 45 تقدم نصه آنفًا.
(6) (ما) ساقطة من ب و ق و س.
(7) (مر) ساقطة من س.
(8) في ب و س: (صدور).
(9) قال صاحب المطلوب: 86: «لأنّ بينهما تضادًا؛ وذلك لأنّ الألف واللام يقتضي التعريف، والتنوين يقتضي التنكير فسقط التنوين بدخولهما». وينظر أيضًا: روح الشروح: 86، وحل المعقود: 89.
(10) (قوله) ساقطة من ب.
(11) في ب و ق و س: (اجتمعت).
(12) المقصود: 45، وعبارته: «وإذا اجتمع واوان الأولى ساكنة والثانية متحركة أُدغمت الأولى في الثانية نحو: (مغزوٌّ)، والأصل: (مغزوْوٌ)». ومثله في متن المقصود المطبوع مع إزالة القيود: 124، وفي المقصود المخطوط: 204: «وإذا اجتمعت الواوان... إلخ»، ومثله في روح الشروح: 88، والمطلوب: 88.
(13) في ب و ق: (لرفع).
(14) قال صاحب المطلوب في شرح عبارة صاحب المقصود: (نحو: مغزوٌّ والأصل مغزوْوٌ): «فاجتمع حرفان من جنس واحد أولهما ساكن والثاني متحرك فيجب الإدغام للتخفيف فتدغم الأولى في الثانية فصار (مغزوّ)». المطلوب: 88. وقال السبروي: «للتخفيف برفع التكرير ولا يحذف أحدهما كما في (مقوْل) لعدم الموجب هاهنا». روح الشروح: 88. ونُقل نص السبروي في حاشية المقصود المخطوط: 204، وفيه: (بدفع) بدل (برفع).
(15) المقصود: 45، وتمام كلامه: «الأولى ساكنة والثانية متحركة قلبت الواو ياءً وكسر ما قبل الأولى لتصحّ الياء، وأدغمت الياء في الياء نحو: (مرميّ ومخشيّ)، والأصل: (مرموْيٌ ومخشوْيٌ)». وينظر: حل المعقود: 90، وإزالة القيود: 124.
(16) في ج: (فإن).
(17) في ق: (تقلب).
(18) في النسخ: (إحديهما)، والصواب ما أثبتنا، إذ إن (إحدى) تنتهي بألف لا بياء، وقد أضيفت إلى الضمير. ينظر: معجم الأخطاء الشائعة: 15.
(19) في ب: (الثقل الخفيف)، وفي س: (الإبدال)، وكلمة (أولى) ساقطة من س.
(20) قال صاحب المطلوب: 88: «ليمكن الإدغام لدفع الثقل، ولم يُجعل الأمر بالعكس بأن يُجعل الياء واوًا ثم أدغمت الواو في الواو لئلا يلتبس اليائي من الناقص بالواوي منه». وقال السبروي: «ليمكن الإدغام بحصول الجنسية، ولم يعكس؛ لأنّ الياء أحق من الواو فإبقاء الخفيف أولى». روح الشروح: 88.
(21) المقصود: 45، وعبارته: «وتقول في أمر الغائب من الأجوف: (ليَقُلْ)، والأصل: (ليقوْلْ)، وتقول في أمر الحاضر من الأجوف: (قُلْ)، والأصل: (اُقوُلْ)، فنُقلت حركة الواو إلى القاف وحُذفت الواو لسكونها وسكون اللام، ثم حُذفت الهمزة لحركة القاف فصار (قُلْ)، وتقول في التثنية: (قُوْلا)، فعاد الواو لحركة اللام». وينظر: إزالة القيود: 125.
(22) إلى قوله: (أن يقول) ينتهي السقط من ظ.
(23) (إن ما ذكرتم) ساقطة من ب، وفي ظ: (إن ما ذكر)، وفي ق سقطت (إن)، وفي س: (إنما ذكرتم).
(24) في ب: (إعداد).
(25) في ب: (تقتضي).
(26) (قولا) ساقطة من ظ.
(27) في ظ: (عارض).
(28) في ج: (الألف التأنيث).
(29) في ب: (يحتاجا).
(30) في ب: (اجتمع).
(31) في ب: (اجتمع).

ويمكن أن يُجاب عنه بأنّ هذا قياس مع الفارق[1]. تأمّل.

قوله: «وفي الناقص الواوي»[2].

إنْ قلت: إنّ تحرّك الواو وانفتاح ما قبلها يقتضي [8/و] أن يقلب[3] ألفًا فيها كما قرره[4] فتعارضا[5].

قلت[6]: رُجّح جانب الحمل على الأصل؛ لأنّ[7] تخلّف الفرع عن[8] الأصل قبيح[9].

فإنْ قلت: فعلى هذا يلزم أن يقلب[10] الواو ألفًا في معروفها حملاً على الماضي المعروف.

قلت: لو[11] قلبت الواو ألفًا ثمة[12] لاشتبه[13] بالباب الرابع بفتح عينه.

ولقائل أنْ يقول: إنّ قوله[14]: «والأمر[15] والنهي»[16] ليس على ما ينبغي؛ لأنّ الأمر والنهي ليس فيهما[17] الواو سواء[18] كان مجهولاً أو معروفًا فكيف تقلب[19] ياءً؛ لأنّ علامة[20] جزم الناقص ووقفه[21] سقوط[22] لام[23] فعله[24]، وهذا[25] من قبيل (ثَبّتِ العرشَ ثُمّ انقش[26])[27]. ويمكن أن يُجاب عنه بأنّ الواو تعود[28] في تثنية[29] الأمر والنهي فحينئذٍ تقلب ياءً، تأمل فيه[30].

قوله: «وأمّا المعتل المثال»[31].

---

(1) ورد هذا التعليل في حاشية المقصود المخطوط: 205 مع زيادة مضمونها: «ولأنّ اللام أصلية بخلاف التاء». قال البركوي في شرح هذه المسألة: «وهذه الحركة حكم الأصلية من كل وجه لمجيئه لألف الضمير، وكون محلّه جزءًا من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء (رَمَتَا)؛ لأنّ محله عارضة ليست في حكم الجزء» إمعان الأنظار: 89. وقال السبروي: «أي: لزوال مانع بقاء الواو وهو التقاء الساكنين بتحريك اللام لألف التثنية فجعلت حركتها في حكم الأصلية نظرًا إلى أنّ السكون عارض بخلاف حركة تاء (غزتَا ورمتَا) فاعتُبر هنا السكون الأصلي فلم تعد ما حُذف منهما = = وقس الأمر الأجوف اليائي على الواوي، نحو: (بِعْ بِيْعًا)». روح الشروح: 89. وقال صاحب المطلوب: 89: «لأنّ حذف الواو في المفرد لسكونها وسكون اللام، فلما وجدت اللام المتحركة هاهنا لألف التثنية خوفًا من التقاء الساكنين زال سبب الحذف فعادت الواو». وفي حل المعقود: 91: «وثبتت الواو لذهاب موجب حذفها في المفرد بتحريك اللام لئلا تلتقي ساكنة مع ألف التثنية الساكن...».

(2) المقصود: 45، وتمام كلامه: «تُقلب الواو ياءً في المستقبل والأمر والنهي المجهولات؛ لأنّهنّ فروع الماضي، وفي الماضي المجهول تصير الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو: (غُزِيَ)، أصلُهُ: (غُزِوَ)». وينظر: إمعان الأنظار: 89، والمطلوب: 89، وإزالة القيود: 126.

(3) في ظ: (نقلت).

(4) في ظ و ق: (قرر).

(5) في ب: (يقلب ألفًا. قلت: لا يقلب ألفًا فيها كما فرق فتعارضا).

(6) في ب: (إن قلت).

(7) في ب: (الأصل قلت لأن تخلف).

(8) في ب: (على).

(9) ينظر: روح الشروح: 89.

(10) في ظ: (قلبت)، وفي س: (تقلب).

(11) (لو) ساقطة من ب.

(12) (ثمة) ساقطة من ظ و س.

(13) في ج و ب و ظ: (لأشبه).

(14) (إن قوله) ساقطة من ب.

(15) في ب: (ولأمر).

(16) المقصود: 45. تقدم ذكر كلامه آنفًا.

(17) في ب: (فيها). و(ليس فيهما) ساقطة من ظ.

(18) في ب: (وسواء).

(19) (تقلب) ساقطة من ب.

(20) في ب: (الأعلى).

(21) ينظر: روح الشروح: 89، والمطلوب: 89.

(22) في ب: (وقع سقط).

(23) في ظ: (الألم لام).

(24) في ب و ق: (الفعل).

(25) من قوله: (وهذا) إلى قوله: (تأول فيه) ساقط من ب.

(26) في ظ: (ايقس).

(27) أي: أثبت للموضوع أصلاً ثم تكلّم فيه. ويضرب هذا المثل للشيء يبطل ببطلان أصله. ينظر: الأمثال البغدادية للشيخ جلال الحنفي: المثل رقم (18) برواية (أثبت) بدل (ثبّت).

(28) في ظ و س: (يعود).

(29) في ج: (التثنية).

(30) في ظ: (تأمل أرشدك الله الصراط)، وفي ق: (تأمل أرشدك الله الصراط المستقيم) وفي س: (أرشدك الله صراط المستقيم آمين ويا أرحم الراحمين). وورد هذا التعليل في حاشية المقصود المخطوط: 205، وفي آخره: (تأمل أرشدك الله).

(31) المقصود: 45، وتمام كلامه: «فتسقط فاء فعله في المستقبل والأمر والنهي المعروفات إذا كان فاؤه واوًا من ثلاثة أبواب... إلخ». وينظر: إزالة القيود: 129.

إنْ قلت: لِمَ حُذفت[1] فاء فعل[2] المعتل فيه[3]؟

قلت: لوقوعه[4] بين ياء وكسرة[5].

فإنْ قلت: ما الضرر[6] في وقوعه بين ياء وكسرة؟

قلت: لأنه[7] يلزم الصعود والهبوط[8].

فإن قلت: لِمَ لمْ تسقط في المجهولات[9]؟ قلت: لأنه لا[10] يلزم ذلك[11].

فإنْ قلت: إنّ أصل (يَهَبُ)[12]: (يوهِبُ)[13] بكسر العين فلِمَ فُتِحت؟

قلت: طلبًا لزيادة[14] الخفة فيما فيه حرف الحلق.

[فإنْ قلت: أليسَ توالي الكسرات ثقيلة؟ قلت: إذا كان في آخر الكلمة، وفيها ليس كذلك][15].

فإنْ قلت: فعلى هذا يلزم أن يُقال: (بَعَدَ)[16] بفتح العين[17].

قلت: لا يلزم هذا الطلب[18] في كل ما وجد فيه حرف الحلق اكتفاءً باندفاع[19] بعض الثقل.

فإنْ قلت: إنّ الواو وقعت بين[20] ياء وكسرة[21] في باب الأفعال، فلِمَ لَم يُحذف[22] منه؟

قلت: إنّه[23] لم يقع في التقدير؛ لأنّ [8/ظ] أصل (يُوعِدُ)[24] (يُأَوْعِد)[25].

فإنْ قلت: قد حُذفت[26] الواو في (يطَأ[27] ويَسَع)[28] وليس فيه الكسرة[29].

---

(1) في ب: (حذف).
(2) (فعل) ساقطة من ب.
(3) (فيه) ساقطة من ب، وفي ق: (المضارع) بدل (فيه)، وفي س: (فيها).
(4) في ب: (وقع).
(5) ينظر: إمعان الأنظار: 90، وروح الشروح: 90، والمطلوب: 90.
(6) في ب و س: (الضرورة).
(7) (لأنه) ساقطة من ظ.
(8) ينظر: إمعان الأنظار: 90.
(9) في ب: (مجهولات).
(10) في ج: (لأن يلزم ذلك)، و(لا) ساقطة من ب و ظ.
(11) قال السبروي: «لعدم موجب الحذف وهو استثقال الواو بين ياء وكسرة». روح الشروح: 90. وفي المطلوب: 90: «لأن عند ذلك لا تحذف الواو...».
(12) في ب: (هيب).
(13) (يوهب) ساقطة من ظ. قال مصنف المقصود: 45: «... إذا كان فاؤه من ثلاثة أبواب: (فَعَلَ يَفْعِلُ) بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو: (وعَدَ يَعِدُ). و(فعَل يفعَلُ) بفتح العين في الماضي والغابر نحو: (وَهَب يَهَبُ). و(فَعِلَ يفعِلُ) بكسر العين في الماضي والغابر نحو: (وَرِثَ يَرِثُ)...». فأصل (يهَبُ): (يُوهِبُ) بكسر الهاء، حُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم فُتحت الهاء؛ لأنها حرف حلق وهو ثقيل والفتحة خفيفة. حل المعقود: 92، وينظر: روح الشروح: 91، والمطلوب: 91، وإزالة القيود: 129.
(14) في ج: (بزيادة).
(15) ما بين المعقوفتين زيادة من ب و س.
(16) (بعد) ساقطة من ظ.
(17) (العين) ساقطة من ب و ظ.
(18) في ظ: (الطالب).
(19) في ق: (لاندفاع).
(20) (بين) ساقطة من ظ.
(21) في ظ: (كشر).
(22) في ظ: (تحذف).
(23) في ب و ق: (لأنه).
(24) ينظر: المطلوب: 90، وحل المعقود: 92، وإزالة القيود: 129.
(25) في ج: (ياء وعد)، وفي ظ: (يدعوا وحد)، ومطموسة في س. وينظر: الدر المنقود: (69/ظ).
(26) في ظ و ق: (حذف).
(27) في ب: (في باب يطأ).
(28) قال مصنف المقصود: 45: «وقد تسقط الواو من باب (فَعِلَ يَفعَلُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر من لفظين نحو: (وَطِئَ يَطَأُ، ووَسِعَ يَسَعُ)». قال السبروي: «(وَطِئَ يَطَأُ) أصله: (يُوطِئُ)، و(وَسِعَ يَسَعُ) أصله: (يُوسِعُ)، حُذفت الواو لاستثقالها مع ياء وحرف حلق بخلاف (وَجِلَ يَوْجَلُ)؛ ولذا أتى بكلمة (قد) المفيدة للبعضية والتقليل في المستقبل». روح الشروح: 91. وينظر: شرح تصريف العزي للتفتازاني: 159، وإمعان الأنظار: 90، والمطلوب: 91، وإزالة القيود: 131.
(29) في ظ: (الكثرة).

قلت: الكسرة[1] مقدّرة فيهما[2].

قوله: «وأمّا اللفيف المقرون»[3].

إن قلت: لِمَ لَمْ يكن حكمُ عينه[4] كحكم الأجوف؟

قلت: لئلا يلزم إعلالان متواليان في كلمة واحدة في المضارع.

قوله: «وأمّا اللفيف المفروق»[5].

إنْ[6] قلت: لِمَ لمْ يكنْ حكمُ[7] فاء فعله كالصحيح؟

قلت: لعدمِ اجتماع الإعلالين المختلفين[8] [في كلمة واحدة][9] مع أنّ الخفّة[10] مطلوبة.

قوله: «وتقولُ في أمره[11]: قِهْ[12]»[13].

إن[14] قلت: لِمَ زيدت الهاء عند الوقف؟

قلت: لئلا يلزم الوقف على الحركة.

فإنْ قلت: لِمَ عادَ الياء في التثنية[15]؟ قلت: لألفِها[16].

قوله: «وأمّا المضاعف»[17].

إنْ قلت: لِمَ لزمَ الإدغام إذا كان عين[18] فعله ساكنًا ولامه متحركًا أو كلاهما[19] متحركًا[20]؟

---

(1) في ظ: (الكثرة).
(2) (فيهما) ساقطة من ظ.
(3) المقصود: 45، وتمام كلامه: «فحكم عين فعله كحكم الصحيح، يعني لا يتغير في كل حال، وحكم لام فعله كحكم لام الفعل الناقص، نحو: (طَوَى يَطْوِي)». وينظر: روح الشروح: 91، والمطلوب: 91، وإزالة القيود: 132.
(4) في ب و ق و س: (حكم عين فعله كحكم).
(5) المقصود: 45، وتمام عبارته: «فحكم فاء فعله كحكم فاء فعل المعتلّ، وحكمُ لام فعله كحُكم لام الفعل الناقص نحو: (وقى يَقِي)». وينظر: روح الشروح: 92، والمطلوب: 92، وإزالة القيود: 133.
(6) في ب: (فإن).
(7) (يكن حكم) ساقطة من ب.
(8) في ب: (... اجتماع الساكنين الإعلالين المختلفين)، وفي ق: (لعدم توالي الإعلالين).
(9) ما بين المعقوفتين ساقط من ج، وفي ب: (لكلمة فيه)، وفي ق: (في كلمة)، وفي س: (لكلمة واحدة).
(10) في س: (الحقيقة).
(11) في ب: (معرو).
(12) (قِهْ) أصله: اِوْق، بكسر الهمزة وسكون الواو، فحُذفت فاؤه كالمعتل، ولامه للوقف كالناقص، فبقيت القاف مكسورة لتدل على الياء المحذوفة، وزيدت الهاء توصلاً لبقاء الكسرة ولئلا يلزم الابتداء بساكن لو وقف على حرف واحد، ولئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد. حلّ المعقود: 94، وينظر: شرح تصريف العزي للتفتازاني: 211.
(13) المقصود: 45، وفيه: «وتقول في الأمر: (ق)، فحُذفت فاء فعله كالمعتل، وحُذفت لام فعله في الجزم والوقف كالناقص، فبقيت القاف مكسورة، وزيدت الهاء عند الوقف في الواحد المذكر نحو: (قِهْ)، وتقول في التثنية: (قِيَا)، وفي الجمع: (قُوْا)، وفي الواحدة المؤنثة: (قِيْ)، وفي الجمع المخاطب: (قِيْنَ)». وفي المقصود المخطوط: 206: «وتقول في الأمر: (قِهْ)، فحُذفت فاء فعله كالمعتل، وحُذفت لام فعله في الجزم كالناقص، فبقيت القاف مكسورة، وزيدت الهاء عند الوقف في الواحد المذكر، وتقول في التثنية: (قِيَا)... إلخ». والمذكور في هذا الكتاب مثله في متن المقصود المذكور في روح الشروح: 92، والمطلوب: 92.
(14) في ج و ب و س: (فإن).
(15) في ظ: (لِمَ أعطى الياء).
(16) في س: (لألفه). قال السبروي في تعليل عودة الياء في التثنية: «لخروجها عن الآخِريّة باتّصال ضمير الفاعل». روح الشروح: 92. وقال صاحب المطلوب: 92 في ذلك: «لأنها علامةُ الجزم، والوقف قد حصل فيها بلا حذفها وهو سقوط نونها فلا تُحذف الياء فيها». فالفعل (قِيَا) أمر لاثنين أو اثنتين مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف ضمير الفاعلين. ينظر: حل المعقود: 94، وأصله: (اوْقِيَا) على وزن (اضربا)، حُذفت الواو تبعًا للمضارع فصار: (اقِيَا)، ثم استُغنِيَ عن همزة الوصل لتحرّك ما بعدها فصار: (قِيَا). ينظر: إزالة القيود: 134.
(17) المقصود: 45، وتمام كلامه: «إذا كانت عين فعلِهِ ساكنة ولامه متحركة أو كلتاهما متحركتين فالإدغامُ لازم، نحو: (مَدَدَ يَمُدُّ)، والأصل: (مَدَدَ يَمْدُدُ)، فنُقلت حركة الدال الأولى في المضارع إلى الميم وبقيت الدال ساكنة فأُدغمت الدال الأولى في الدال الثانية، وإذا كانت عين فعله متحركة ولامه ساكنة فالإظهار لازم نحو: (مَدَدْنَ ويَمْدُدْنَ)، وإنْ كانتا ساكنتين حُرّكت الثانية وأُدغمت الأولى فيها نحو: (لم يَمُدَّ)، والأصل: لم يمْدُدْ)، فنُقلت حركة الدال الأولى إلى الميم فبقيتا ساكنتين فحُرّكت الثانية وأُدغمت الأولى فيها ثم فُتحت الثانية؛ لأنّ الفتحة أخفُّ الحركات، ويجوز تحريكها بالضم إتباعًا للعين، والكسر كما يُذكر في أمر المضاعف؛ لأنّ الساكن إذا تحرّك حُرّك بالكسر...». وينظر: إزالة القيود: 135.
(18) (عين) ساقطة من ب.
(19) في ج و ظ و ق و س: (كلتاهما).
(20) في ج و ب و ق و س: (متحركتين).

قلت: لدفع الثقل الحاصل من التكرار[1] الموجِب لتغيير[2] النطق أو لتعذّره؛ لأنّه كالمشي[3] بالقيد[4] بالإسكان بالسلب[5] وبالنقل[6].

فإنْ قلت: لِمَ[7] لَمْ يدغم[8] إذا كان الأولى[9] متحرّكة والثانية ساكنة مع أنّ التكرار حاصل فيه؟

قلت: لا ثقلة فيه إذا كانت[10] الثانية ساكنة يشهدُ له الرجوع إلى الوجدان[11].

فإنْ قلت: لِمَ لمْ يُحذف[12] أحدهما[13] إذا كانا[14] ساكنين؟ قلت: لعدم الترجيح.

فإنْ قلت: لِمَ جازَ الحركات الثلاث[15] في (مَدَّ)[16]؟

قلت: أمّا الضمّ فلإتّباعِهِ عينَ الفعل[17]، وأما الفتح فلخفّته، وأما الكسر فلأنّ[18] الساكن إذا حُرِّك حُرِّكَ بالكسر[19].

فإنْ قلت: لِمَ لَمْ يَجُزْ[20] (فِرُّ) بضمِّ الراء[21]؟ قلت: لأنّ عينه[22] [9/و] ليست بمضمومة[23] حتى يتبع[24] له[25].

قوله: «وأما المهموز»[26].

إنْ[27] قلت: لِمَ لَمْ تتغيّر[28] الهمزة إذا كانت متحركة وما قبلها أيضًا متحركًا[29]؟

---

(1) في ظ: (النكرا).
(2) في ب و ظ و س: (لتغير)، وفي ق: (لتعر).
(3) في س: (كالمثنى).
(4) في ب: (بالثقل)، وفي ظ: (بالمفرد).
(5) في ب: (بالسبب).
(6) في س: (وبالثقل). كُتب في ق فوق كلمة (بالسلب): (في مدد)، و(بالنقل): (في يمدُد). وينظر: روح الشروح: 93. وقال صاحب المطلوب: 93: «لدفع الثقل اللازم من العَود إلى التلفّظ بحرفٍ بعد التلفّظ به، وشبّهه الخليل بوطء المقيّد، فإنّ المقيّد يمنعُهُ القيد من توسيع الخطوة ويصير كأنه يُعيد قدمه إلى موضعها الذي نقلها منه، وذلك مما يشقّ على النفس. وشبهه بعضُهم برفع القدم ووضعِها في حيّز واحد. وشبّهه بعضُهم بإعادة الحديث مرتين، وكل ذلك ثقيل ومستكره، فطلبوا الخفّة بإدغام أحد المتماثلين أو المتقاربين في الآخر حتى يرتفع اللسان عن مخرج هذين الحرفين دفعة واحدة ليخفَّ على اللافظ، وإنما لم يطلبوا تلك الخفّة بحذف أحدهما لئلا ينتقض البناء به». وينظر: روح الشروح: 93، وحلّ المعقود: 95.
(7) (لم) ساقطة من ظ.
(8) في ج: (تدغم).
(9) في ج: (أولى)، وفي ب و ظ و س: (الأول).
(10) في ج و ظ: (كان).
(11) في ج: (يفهم من يرجع إلى وجدانه)، وفي ب: (بضم من يرجع وجد لأنه يدغم)، وفي س: (يرجع وجدانه). وقوله: (يشهد له الرجوع إلى الوجدان) فيه دلالة على أنّ شهادة الوجدان الذي هو يقابل الحسّ من المعايير المهمة في ضبط القواعد الصرفية. وقد تكررت مثل هذه العبارة في شرح المراح لديكنقوز. ينظر: 17، 33، 38، 77، 81.
(12) في ظ: (تحذف).
(13) في ج و ق: (إحديهما)، وفي ب: (أحدها)، وفي ظ: (واحدها)، ومطموسة في س. والصواب ما أثبتناه.
(14) في ج: (كان)، وفي ظ: (كانتا).
(15) في ج: (الثلاثة)، وهو جائز أيضًا؛ لأنه إذا تأخر العدد عن المعدود جاز فيه التذكير والتأنيث.
(16) قال مصنف المقصود: 46: «وتقول في الأمر من (يَفعُل) بضمّ العين: (مُدُّ) بضم الدال، و(مُدَّ) بفتح الدال، و(مُدِّ) بكسر الدال، والميم مضمومة في الثلاث، ويجوز: (أمْدُدْ) بالإظهار. وتقول في الأمر من (يفعِل) بكسر العين: (فِرَّ) بالكسر، و(فرَّ) بالفتح والفاء مكسورة فيهما، ويجوز: (افْرِرْ) بالإظهار... إلخ».
(17) لأنه مضموم.
(18) في ب: (فإن).
(19) (بالكسر) ساقطة من ظ وفي ق: (فلأنّ الأصل في تحريك الساكن الكسر). وينظر: الفصيح لثعلب: 267، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي: 67، وشرح تصريف العزي للتفتازاني: 149، وإمعان الأنظار: 94، وروح الشروح: 95، والمطلوب: 95، وحلّ المعقود: 97، وإزالة القيود: 136.
(20) في ب و ق: (لمَ لا يجوز)، وعبارة (فإن قلت: لم لم يجز) مطموسة في ظ.
(21) في ج: (راء).
(22) أي: عين مضارعه.
(23) في ظ: (مضمومة).
(24) في ج: (تتبع)، وفي ب: (تبيع)، وفي ق: (تبع).
(25) (له) ساقطة من ظ. قال صاحب المطلوب: 95: «وأمّا عدم جواز التحريك بالضم فلعدم الإتباع بكسر عين فعله، ولأنه لو أجيز ذلك يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية، وذلك ثقيل». وينظر: إمعان الأنظار: 94، وروح الشروح: 95، وحل المعقود: 97، وإزالة القيود: 137.
(26) المقصود: 46، وتمام كلامه: «فإنْ كانت الهمزة ساكنة يجوز تركها على حالها، ويجوز قلبها، فإنْ كان ما قبلها مفتوحًا قُلبت ألفًا، وإن كان مكسورًا قُلبت ياءً، وإنْ كان مضمومًا قُلبت واوًا، نحو: (يَأكل، ويُؤْمِن، وائْذن)، وهو أمر من (أذِنَ يَأذَنُ). وإن كانت الهمزة متحركة، فإنْ كان ما قبلها حرفًا متحركًا لا تغيّر الهمزة كالصحيح نحو: (قرأ)...». وينظر: إمعان الأنظار: 98، وروح الشروح: 97، والمطلوب: 97، وحل المعقود: 98، وإزالة القيود: 139.
(27) في ب و ظ: (فإن).
(28) في النسخ: (يتغير).
(29) في ب: (متحركة)، وفي ظ: (متحرك).

قلت: لعدم مَحَلٍّ يُنقَلُ إليه حركتها[1].

فإنْ قلت: إذا كانت[2] الهمزة متحركة وما قبلها حرفًا ساكنًا[3] فلِمَ جاز الوجهان؟ قلت: أما تركُها على حالها فلكونِها حرفًا صحيحًا، وأما نقلُ حركتها إلى ما قبلها فلوجود[4] محل النقل[5] مع إزالة شدّتها؛ لأنّ الهمزة حرف شديد[6].

فإنْ قلت: فلأَيِّ مرجّحٍ حذفت[7] الهمزة؟ ولم حذف اللام في قوله تعالى: {وَسَلِ[8] القَرْيَةَ}[9] بعد نقل حركتها[10] إلى السين؟

قلت: لأنّ الهمزة لمّا أُعلّت أُلحقت بحرف العلّة[11] فكانت ضعيفة، والضعيف[12] أولى[13] بالحذف كما مرّ[14].

فإنْ قلت: لِمَ قال: «والأمر[15] من الأَخْذ والأَكْل والأَمْر»[16] مع أنّ الأمر ليس منها بل من[17] مضارعها[18]؟

قلت: تَنبيهًا[19] على أنّ الأصل هو المصدر[20].

قوله: «وقد يكونُ في بعض المواضع»[21]. إنْ قلت: لِمَ لمْ يعلّ (عَوِرَ) مع وجود[22] مقتضي الإعلال[23]؟ قلت: لأن ما قبل الواو في حكم عين (اِعْوَرَّ)[24] في السكون وكون[25] معناهما واحدًا[26].

---

(1) في ج: (لعدم المحل بنقل حركتها)، وفي ب: (لعل المحل نقل...)، وفي ظ: (لقلة).
(2) في ظ: (كان).
(3) في ج و ظ و ق: (حرف ساكن). قال مصنف المقصود: 46: «وإنْ كان ما قبلها حرفًا ساكنًا يجوز تركها على حالها، ويجوز نقل حركتها إلى ما قبلها، مثاله قوله تعالى: {وسَل القرية} والأصل: {واسأل القرية} [سورة يوسف: من الآية82]، فنُقلت حركة الهمزة إلى السين، فحُذفت الهمزة لسكونها وسكون اللام بعدها، وقد قُرئ بإثبات الهمزة وتركها...». وينظر: روح الشروح: 98، والمطلوب: 98، وحل المعقود: 100.
(4) في ب: (فلو وجد محل).
(5) في ظ: (الثقل).
(6) يرى العلماء القدماء أنّ الهمزة من الأصوات الشديدة. ينظر: الكتاب: 434/4، وسر صناعة الإعراب: 69/1، 78، وشرح المفصل: 107/9، في حين أخرج عدد من المحدثين الهمزة من الأصوات الشديدة، ولكنهم اختلفوا في وصفها. ينظر: الأصوات اللغوية: 93، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 95، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 241.
(7) في س: (حذف).
(8) في النسخ: (واسئل)، والمثبت من المقصود: 46 المذكور آنفًا. وقال الشيخ محمد عليش في حل المعقود: 100: «(وسَل) بنقل حركة الهمزة للسين وحذف الهمز لالتقاء الساكنين وهمز الوصل للاستغناء عنه بتحريك السين». وقال أيضًا: «إنّ الهمز إذا تحرّك عقب حرف ساكن جاز تركه على حاله لحصول الخفة بسكون ما قبلها، وجاز نقل حركته إلى ما قبله ثم حذفه كقوله تعالى: {وسَل القرية}، والأصل: {واسْأَل القرية} نُقلت حركة الهمزة إلى السين للتخفيف فاستغني عن همزة الوصل بتحريك السين فحُذفت همزة الوصل، ثم التقى ساكنان الهمزة واللام، فخُفّفت الهمزة بالحذف ثم حُرّكت اللام؛ لدفع التقاء الساكنين...». وينظر: روح الشروح: 98، والمطلوب: 98.
(9) سورة يوسف: من الآية 82. وقد قرأ الجماعة (وَاسْأَل) بسين ساكنة بعدها همزة مفتوحة. وقرأ ابن كثير والكسائي وخلف وابن محيصن (وسَل) بفتح السين، ولا همزة بعدها وقفًا ووصلاً، فقد أسقطوا الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها. وكذا بالنقل والحذف قرأ حمزة في الوقف. ينظر: النشر: 414/1، والإتحاف: 67، 267، ومعجم القراءات القرآنية: 321/4.
(10) في ب: (الحركة)، وفي ظ و ق و س: (حركة الهمزة).
(11) في ب: (لحقت الحركة حرف).
(12) في ب: (وضعيفة)، وفي س: (والضعيفة).
(13) في ب: (أو).
(14) (كما مر) ساقطة من ظ.
(15) الواو ساقطة من ب، وفي ظ: (من الأمر والحذف والأكل)، وفي س: (من الخذه).
(16) المقصود: 46، وعبارته: «والأمر من الأخذ والأكل والأمر: (خُذْ وكُلْ ومُرْ) على غير القياس». وينظر: روح الشروح: 99، والمطلوب: 99، وحل المعقود: 101، وإزالة القيود: 140.
(17) (من) ساقطة من ب.
(18) في ج: (مضارعة).
(19) في ظ: (بينها).
(20) إلى هنا انتهى الكلام في نسخة (ظ)، وختمها بقوله: (تم)، وورد بعده كلام مكتوب بغير اللغة العربية.
(21) المقصود: 46، وتمام كلامه: «لا تتغيّر المعتلات فيه مع وجود المقتضي نحو: (عَورَ واعْوَرَ) وغير ذلك، فبعضها لا يتغير لصحة البناء، وبعضها لعلة أخرى». وفي المقصود المخطوط: 209 بعد قوله: (واعتور) كلمة لم تذكر في المطبوع، إذ ورد فيه هكذا: «و(اعتور واستوى) وغير ذلك...». وهي مذكورة في متن المقصود الموجود في روح الشروح: 101، والمطلوب: 101.
(22) في ب: (وجود مع).
(23) في ب: (إعلاله). وذكر الشارح هذا السؤال؛ لأنّ وجود المانع يمنع من تأثير المقتضي، كالقتل مانع للإرث ولو وجد المقتضي وهو البنوّة، والحيض مانع للصوم ولو وجد المقتضي وهو شهود الشهر، إذن المقتضي لا يؤثر إن حصل مانع يمنعه، ومن القواعد الشرعية: المانع والسبب إذا اجتمعا قُدّم المانع على السبب. إزالة القيود: 144 (الهامش). وقال الشيخ محمد عليش: «وقد يُخالف القياس ويُترك الإعلال مع وجود مقتضيه في بعض المواضع لمانع يمنع منه نحو: (عَور، واعْتَوَرَ، واستَوَى، واستَحْوَذَ، وسَودَ، واجْتَوَرَ) وغير ذلك». حل المعقود: 102.
(24) قال الرضي في شرح الشافية: 98/3: «وإنما لم يُعَلّ نحو: (عَورَ وحَولَ)؛ لأن الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة باب (افْعَلَّ وافْعالّ)».
(25) في ج: (لكون).
(26) في ب: (لأنّ ما قبلها في عين اعور في السكون لكون معنى واحد)، وفي س: (لأن ما قبلها في حكم عين اعور في السكون لكون معناه واحد).

فإنْ قلت: لِمَ لمْ تُقلب ياءً بنقل[1] حركتها إلى ما قبلها؟

قلت: لأنّ ما قبلها ليس ساكنًا خالصًا[2] حتى تُنقلَ[3] حركتها إليه ثم تُقلَب ياءً، ولا متحرّكًا خالصًا حتى[4] تُقلَبَ ألفًا.

فإنْ قلت: لِمَ لمْ يُعلّ (اعْورَّ) بالنقل [والقلب][5] والاستغناء [عن الهمزة][6]؟

قلت [9/ظ]: لئلا يلزم الالتباس[7] بمضاعف[8] باب (فاعَلَ)[9].

فإنْ[10] قلت: لمَ لمْ يُعلّ (اعتَوَرَ)؟

قلت: لأنّ ما قبلها في حكم ألف (تعاوَرَ)[11]، ولا تَغفَلْ عمّا أمضيتُ لك في (عَوِرَ).

فإن قلت: لِمَ لمْ يُعلّ (تعاوَرَ) بناءً على أنّ الساكن[12] ليس بحاجزٍ حصين[13]؟

قلت[14]: لعدم إعلال (عاوَرَ) فحُمِلَ عليه؛ لأنّه مطاوعُهُ[15].

فإنْ قلت: لمَ لمْ يُعلّ[16] بناءً على ما ذُكر في (تعاوَرَ)؟

قلت[17]: لئلا يلتبس بالثلاثي بحذف إحدى[18] الألفين لاجتماع[19] الساكنين.

فإنْ قلت: لِمَ لمْ يُعلّ (استَوَى)؟

قلت: لئلا يلزم إعلالان[20] متواليان في حرفين متواليين في كلمة واحدة، ولأنه[21] يلزم الإجحاف بهذين الإعلالين[22] بحذف أحد[23] الساكنين، وهو غير جائز[24].

تمَّ الكتاب بعون المَلِكِ الوهّاب الرزّاق[25] [10/و].

القياس الصرفي في أمثال (عَورَ) أنّ تعلّ الواو بقلبها ألفًا؛ لأنّ الواو متحركة وما قبلها مفتوح، بيدَ أنها لم تقلب؛ لأنّ من شروط القلب ألّا تكون الحركة قبل حرف العلة في حكم السكون، ففتحة العين فيها تُقابل سكون العين في (اعْوَرَّ)، وهما بمعنى واحد. ينظر: شرح الشافية للرضي: 98/3، وشرح الشافية لركن الدين: 353/4، ولسان العرب: (عور) 612/4، وشرح المراح لديكنقوز: 124، والمطلوب: 101، والدر المنقود: (77/و)، وإزالة القيود: 145.

(1) في ب: (ونقل).

(2) في ج: (ساكن خالص)، وفي ق: (بساكن خالص)، وفي س: (ساكن خالصًا).

(3) في ج و ق: (ينقل)، وفي س: (ينتقل).

(4) (حتى) ساقطة من ب.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و س.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ق و س.

(7) في ب و ق: (لئلا يلتبس).

(8) في ج: (مضاعف)، وفي ب: (بمضارع).

(9) ينظر: الدر المنقود: (77/ظ).

(10) من قوله: (فإنْ قلت) إلى قوله: (في عور) ساقط من ب.

(11) (اعتورَ) لا تقلب فيه الواو ألفًا ولو وُجد المقتضي؛ لأنّ فتحة التاء في حكم الألف الساكن في (تعاوَرَ). ينظر: المطلوب: 101، والدر المنقود: (77/ظ)، وإزالة القيود: 145.

(12) في ب و ق: (السكون).

(13) في ب: (بحصين)، وفُسّرت عبارة (ليس بحاجز حصين) في نسخة ق إذ كُتب فوقها: (أي: ليس بمانع قوي).

(14) (قلت) ساقطة من ب.

(15) عبارة (فحمل عليه لأنه مطاوعه) ساقطة من ب. وينظر: الدر المنقود: (77/ظ).

(16) عبارة (فإن قلت: لم لمْ يعل) ساقطة من ب.

(17) في ب: (فإن قلت).

(18) في ج: (أحد). والألف من حروف المعجم تُذكر على معنى الحرف، وتؤنّث على معنى الكلمة. ينظر: المذكر والمؤنث: 449، وتاج العروس: مادة (ألف) 16/23.

(19) في ب: (الاجتماع).

(20) في ج: (يلزم اجتماع الإعلان متواليان).

(21) في ب: (أو لأنه)، وفي س: (لأنه) بلا واو.

(22) في ج: (بهذان الإعلالان)، وفي ب: (بهذين إعلالين).

(23) (أحد) ساقطة من ب، وفي ق و س: (إحدى).

(24) (استوى) لا تُقلب واوه ألفًا؛ لأنها لو قُلبت للزم اجتماع ألفين ساكنين، فلزم حذف أحدهما، وعند ذلك يفسد بناء الكلمة ولا تُعرف أهيَ مِن (استفعلَ) أم من (افتَعَلَ)؟ ينظر: روح الشروح: 102، والمطلوب: 102، وإزالة القيود: 144.

(25) هذه خاتمة نسخة ج. وفي خاتمة ب: (تمّ(25) الكتاب بعون الملك الوهاب). أما خاتمة نسخة ق فورد فيها: (تم(2) الكتاب عون الملك الوهاب، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، قد تمت تم). ثم ذُكر كلام بغير اللغة العربية. وورد في خاتمة س: (تم(3) تاريخ سنة اثنتي عشرة(4) ومئة وألف، قد وقع الفراغ من هذه النسخة الشريفة بين الصلاتين في يد العبد(5) الضعيف المحتاج إلى ربه الغني محمد بن إسحاق غفر الله له ولوالديهما وأحسن إليهما وإليه آمين يا معين). وأما خاتمة نسخة ل فقد تقدم ذكرها..

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت802هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 2007.
2. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة عبد الرزاق الحديثية، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965.
3. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد الدمياطي (ت1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2006.
4. إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف، د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار مطبعة النواعير، الرمادي، العراق، ط2، 1993.
5. استدراكات العصام في الأطول على البلاغيين، موزة بنت حمد بن سالم الكعبي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي.
6. أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، عبد اللطيف بن محمد (ت1078هـ)، تحقيق: د. محمد التونجي، دار الفكر، دمشق، ط3، 1983.
7. اشتقاق أسماء الله، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مطبعة النعمان، النجف، 1974.
8. الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس (ت1397هـ)، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1987.
9. الأصول في النحو، محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
10. الأضداد، عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت216هـ)، تحقيق: د. أوغست هفنر، دار الكتب العلمية، بيروت [مطبوع في ضمن ثلاثة كتب في الأضداد].
11. الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ.
12. الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت351هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط2، 1996.
13. الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي (ت1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002.
14. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، لإدوارد كرنيليوس فانديك (ت1313هـ)، صححه وزاد عليه: السيد محمد علي البلاوي، مطبعة التأليف (الهلال)، مصر، 1896.
15. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري (ت542هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992.
16. الأمثال البغدادية، الشيخ جلال الحنفي البغدادي، مطبعة أسعد، بغداد، 1382هـ ـ 1962م.
17. إمعان الأنظار على المقصود، محمد بن بيرعلي المعروف ببركلي (ت981هـ)،، المطبعة الميمنية، مصر، 1310هـ، [مطبوع في ضمن المطلوب].
18. إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي (ت624هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2004.

19. الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت562هـ)، تحقيق: محمد أحمد حلاق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1999.
20. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009.
21. إيضاح المبهم في معاني السُّلَّم، أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري (ت1192هـ)، تحقيق: د. عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 2006.
22. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد البغدادي، (1399هـ)، صححه: محمد شرف الدين بالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
23. البحر المحيط في أصول الفقه، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، حرره: د. عمر سليمان الأشقر، راجعه: د. عبد الستار أبو غدّة، ود. محمد سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 1988.
24. البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
25. بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت751هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
26. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى بن محمد الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم خليل إبراهيم، وكريم سيد محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007.
27. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان (ت1376هـ)، ترجمة: د. عبد الحليم النجار، والسيد يعقوب بكر، ود. رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة.
28. تاريخ التراث العربي، د. محمد فؤاد سزكين، ترجمة: د. محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 1983.
29. تاريخ علماء الفلوجة والشخصيات العلمية فيها، الشيخ عبّود فيّاض المشهداني، دار المناهج، العراق، 2013.
30. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.
31. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علي بن سليمان المرداوي (ت885هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين ورفاقه، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2000.
32. التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2003.
33. تفسير أسماء الله الحسنى، إبراهيم بن السري الزجّاج (ت311هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، 1395هـ.
34. التمهيد في علم التجويد، محمد بن محمد بن يوسف المعروف بابن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1405هـ.
35. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرين، دار القومية العربية، مصر، 1964-1967.
36. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط2، 1979.
37. جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى بن محمد الغلاييني (ت1364هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2011.

38. جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2004.
39. حاشية ابن جماعة محمد بن أحمد (ت816هـ) على شرح الجاربردي أحمد بن الحسن (ت746هـ)، على الشافية لابن الحاجب عثمان بن عمر (ت646هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1984، [مطبوعة في ضمن مجموعة الشافية].
40. حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف، علي بن محمد الجرجاني المشهور بالسيد الشريف (ت816هـ)، دار المعرفة، بيروت، [مطبوعة مع الكشاف].
41. حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي، محمد بن مصطفى القوجوي المشهور بشيخ زاده (ت950هـ)، المطبعة العثمانية، 1306.
42. حل المعقود من نظم المقصود في الصرف، محمد بن أحمد عُلَيش (ت1299هـ)، وبهامشه نظم المقصود في الصرف، أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي (ت1302هـ)، المطبعة الميرية، مكة، ط1، 1316هـ.
43. حواشٍ على كتاب المقصود، محمد طاهر بن محمد بسيم الوديني (ت بعد 1316هـ)، مخطوط، ولدينا نسخة منه.
44. خزانة التراث (فهرس مخطوطات)، إصدار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية.
45. الخصائص، عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
46. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد، مطبعة الخلود، بغداد، 1986.
47. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
48. الدر المنقود في شرح المقصود، حسن بن إسماعيل السرماري (ت1040هـ)، مخطوط محفوظ في مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، برقم 3905.
49. درة الغوّاص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري (ت516هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1998.
50. الرسالة الكبرى في البسملة، محمد بن علي الصبّان (ت1206هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وحبيب يحيى المير، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007.
51. روح الشروح على المقصود، عيسى السبروي، المطبعة الميمنية، مصر، 1310هـ، [مطبوع في ضمن المطلوب].
52. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الآلوسي (ت1270هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
53. الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، أحمد بن حمدان الرازي (ت322هـ)، تحقيق: حسين بن فيض الله الهمداني، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1957.
54. سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985.
55. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد بن ناصر الدين بن نوح الألباني (ت1420هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1995-2002.
56. السُلَّم في علم المنطق، عبد الرحمن بن محمد الأخضري (ت983هـ)، تحقيق: د. عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 2009.
57. شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت1351هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.

58. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد المعروف بابن العماد (ت1089هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986.
59. شرح أسماء الله الحسنى، محمد بن عمر الرازي (ت606هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1404هـ.
60. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى [منهج السالك إلى ألفية ابن مالك]، علي بن محمد الأشموني (ت900هـ)، مذيل بالحواشي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ - 1989م.
61. شرح الأمثلة المختلفة في التصريف، مصطفى بن شعبان السروري (ت969هـ)، تحقيق: ليث قُهيِّر عبد الله، 2012.
62. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، أحمد بن عبد الله الشهير بديكقوز (ت860هـ)، وبهامشه الفلاح في شرح المراح، أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا (ت940)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط3، 1959.
63. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1990.
64. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: د. ناصر حسين علي، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2008.
65. شرح تصريف العزي، مسعود بن عمر التفتازاني (ت791هـ)، تحقيق: محمد جاسم المحمد، دار المنهاج، السعودية، ط2، 2012.
66. شرح الجاربردي أحمد بن الحسن (ت746هـ)، على الشافية لابن الحاجب عثمان بن عمر (ت646هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1984، [مطبوع في ضمن مجموعة الشافية].
67. شرح حسام الدين حسن الكاتي (ت760هـ)، على إيساغوجي في المنطق، مفضل بن عمر الأبهري (ت663هـ)، الأمانة العليا للإفتاء، مكتب التدريس، 1422هـ.
68. شرح شافية ابن الحاجب، الحسن بن أحمد المشهور بركن الدين الإستراباذي (ت715هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2011.
69. شرح شافية ابن الحاجب، الخضر اليزدي (ت بعد 720هـ)، تحقيق: د. حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2008.
70. شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الشهير بالرضي الإستراباذي (ت686هـ) تحقيق: محمد نور الحسن ورفاقه، دار إحياء التراث العربي، ط1.
71. شرح عصام الدين الإسفرايني (ت951هـ)، على شافية ابن الحاجب، مطبعة أحمد كامل، إسطنبول، 1276هـ، [مطبوع على هامش شرح نقره كار عبد الله بن محمد (ت نحو 776هـ).
72. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن المشهور بابن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980.
73. شرح عيون كتاب سيبويه، هارون بن موسى القرطبي (ت401هـ)، تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف، مطبعة حسان، القاهرة، ط1، 1404هـ.
74. شرح الفريد، إبراهيم بن محمد المعروف بعصام الدين الإسفرايني (ت951هـ)، تحقيق: د. نوري ياسين حسين، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1405هـ.

75. شرح الفصيح، محمد بن أحمد المشهور بابن هشام اللخمي (ت577هـ)، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط1، 1988.
76. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في مكة، ودار المأمون للتراث في دمشق، ط1، 1402هـ.
77. شرح مراح الأرواح، أحمد بن عبد الله الشهير بديكقوز (ت860هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط3، 1379هـ.
78. شرح المفتاح في التصريف، الشيخ أحمد بن عمر الحازمي، [دروس صوتية، الشريط الأول].
79. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
80. شرح المقصود، الشيخ عمر بن عسكر الحموي (ت بعد 1009هـ)، المطبعة الميمنية، مصر، 1306هـ.
81. شرح المقصود في التصريف، محمد بن خليل بن دانيال (ت710هـ)، مخطوط، محفوظ في مكتبة الملك عبد العزيز العامة في الرياض، قسم المخطوطات.
82. شرح الملوكي في التصريف، يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط2، 1988.
83. شرح المواقف، علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ)، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.
84. شرح نظم المقصود، الشيخ أحمد بن عمر الحازمي، [دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ عمر الحازمي].
85. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زاده (ت968هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
86. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1984.
87. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح)، محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، دار الجيل، بيروت، د.ت.
88. صحيح مسلم (المسند الجامع)، مسلم بن الحجاج (ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1972.
89. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت.
90. علل التثنية، عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1992.
91. عنقود الزواهر في الصرف، علي بن محمد القَوْشجي (ت879هـ)، تحقيق: د. أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 2001.
92. عون المعبود في شرح نظم المقصود في الصرف، إبراهيم بن محمد الفقيه القادمي السريحي اليمني، دار عمر بن الخطاب، مصر، ودار الوادعي، اليمن، ط1، 2007.
93. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، العراق، 1980-1985.
94. فتح الودود شرح اللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود، أحمد جابر جُبران (ت بعد 1389هـ)، دار المجمع العلمي للنشر والتوزيع، جدة، ط1، 1976.
95. فتح الودود شرح المقصور والممدود، الشيخ سيدي المختار الكنتي الشنقيطي (ت1229هـ)، تحقيق: مأمون محمد أحمد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2002.

96. الفصيح، أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت291هـ)، تحقيق: د. عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، 1984.
97. فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1974.
98. فهرس مخطوطات خزانة القرويين، محمد العابد الفاسي، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1979–1980.
99. الكتاب، عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
100. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم الإسلامية، محمد بن علي التهانوي (ت بعد 1158هـ)، دار صادر، بيروت.
101. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
102. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت1067هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
103. الكليات، أيوب بن موسى الكفوي (ت1094هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993.
104. لسان العرب، محمد بن مكرم المعروف بابن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
105. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.
106. متن المقصود في فن الصرف، المنسوب إلى الإمام نعمان بن ثابت الكوفي (ت150هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن سالم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1957.
107. المذكر والمؤنث، محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، 1978.
108. مراح الأرواح، أحمد بن علي بن مسعود (من علماء القرن الثامن أو التاسع من الهجرة)، دار الطباعة المعمورة، القسطنطينية، 1254هـ.
109. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ورفاقه، المكتبة العصرية، بيروت، 2009.
110. مسائل خلافية في النحو، عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق: د. محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط1، 1992.
111. المساعد على تسهيل الفوائد، عبد الله بن عبد الرحمن المشهور بابن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة، ط1، 1400–1405.
112. المستقصى في علم التصريف، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط1، 2003.
113. مصادر علم التصريف متونًا وشروحًا وحواشي، د. هاشم طه شلاش، بحث منشور في مجلة الذخائر، العدد 13–14، السنة 4، 1423–1424، بيروت.
114. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي (ت770هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994.
115. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، 2007.
116. المضبوط شرح المقصود، يوسف بن عبد الملك المعروف بقره سنان (ت852هـ)، مخطوط، نسخة محفوظة في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية / قسم المخطوطات بجامعة أم القرى.
117. المطلع في شرح إيساغوجي في علم المنطق، زكريا بن محمد الأنصاري (ت926هـ)، تحقيق: خالد بن خليل الزاهدي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2012.

118. المطلوب بشرح المقصود في التصريف، مؤلفه مجهول، المطبعة الميمنية، مصر، 1310هـ.
119. معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني (ت1401هـ)، مكتبة لبنان، ط2، 1985.
120. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ)، دار صادر، بيروت، ط8، 2010.
121. المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، د. محمد عيسى صالحية، معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1992.
122. معجم المصطلحات العلمية والفنية، يوسف خياط، دار لسان العرب، المطبعة العربية، بيروت، 1974.
123. معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان سركيس (ت1351هـ)، مطبعة سركيس، مصر، 1928.
124. معجم القراءات، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2002.
125. معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر (ت1424هـ)، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008.
126. معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة (ت1408هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
127. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده (ت968هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985.
128. المفتاح في الصرف، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
129. المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993.
130. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979.
131. المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1428هـ - 2007م.
132. المقتضب، محمد بن يزيد المعروف بالمبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عُضَيْمة، عالم الكتب، بيروت.
133. المقصود في الصرف، المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت150هـ)، مخطوط، [في ضمن مجموع يحتوي على عدة كتب في علم الصرف].
134. المقصود في الصرف، المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت150هـ)، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، [مطبوع في ضمن مجموع مشتملة على جملة كتب في علم الصرف].
135. المكمل في شرح المفصل، الحسين بن محمود الزيداني المعروف بالمظهري (ت727هـ)، دراسة مع تحقيق القسمين الثاني والثالث: بيان محمد فتاح، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، 2008.
136. منحة المعبود على متن المقصود، محمد سعيد بن حمزة المنقار الميداني (ت بعد 1271هـ)، مخطوط، لدينا نسخة منه.
137. المنصف شرح كتاب التصريف، عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1373هـ.
138. المنطق، الشيخ جمال عبد الكريم الدَّبَان، هيئة دواوين الأوقاف، مديرية التعليم الإسلامي، العراق.
139. المهذب في علم الصرف، د. هاشم طه شلاش ورفيقاه، مطبعة التعليم العالي في الموصل، العراق، 1989.
140. ميزان الأدب في لسان العرب، إبراهيم بن محمد المعروف بعصام الدين الإسفرايني (ت951هـ)، تحقيق: ليث قُهَيِّر عبد الله، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، 1997.

141. نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني (ت518هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1401هـ - 1981م.
142. نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف، [شرح بناء الأفعال في الصرف]، عبد القادر بن عبد الله المجّاوي (ت1332هـ)، تحقيق: محمد شايب شريف، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2011.
143. نزهة الطلاب فيما يتعلق بالبسملة من فن الإعراب، يوسف بن إسماعيل الصفتي (ت بعد 1193هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2007.
144. النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد المعروف بابن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
145. نور السجيّة في حل ألفاظ الآجرومية، محمد بن أحمد المعروف بالخطيب الشربيني (ت977هـ)، دار المنهاج، السعودية، ط1، 2008.
146. هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد البغدادي (ت1339هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
147. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1400.
148. الواضح في الصرف، د. محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط4، 1987.